أحمد محمد شاموق

ديسمبر ١٩٥٥



أحمـــد محمـــد شـــاموق

ديسمـــبر ١٩٥٥

بين يدى الكتـــاب

أكتب هـذا الكتاب بعنوان (ديسمبر ١٩٥٥) للتذكير وللتعريف .

فهو للتذكير لاخـواننا وأبائنا وأجـدادنا الكبار الذين عاركوا تلك الأيام المجيدة وعركوها وعشقوها ، وأصبحت ذراتا من كيانهم ونقاط من دمائهم .

وهى تعريف لجيلنا - هـذا الجيل الذى يوشـك أن يطرق أبواب الأربعين - ثم للأجيال الأصغر فالأصغر .

فجيلنا الذى حـل عليه الاستقلال وهـو فى بدايات المراهقة تبتدى الصورة أمامه بعيدة وباهته وربمـا مشوشة . فنحن عندما جاء الاستقلال كنا فى بدايات العقـد الثانى من أعمارنا ، لا نكاد نعى الحقائق كما هى . جل ما نذكره مظاهرة هادرة ، أو موكب صامد ، أو شعار مجلجل ، أو علم مرتفع ، أو زعيم محمول على الأعنـاق تتدافع مناكب الرجال لتظفر منه بنظرة أو تحيـة .

هـذا كل ما يذكره جيلنا .

أما كيف حـدث هـذا الاستقلال .. وكيف جاءت ولادته هينة لينة خلال ذلك الشهر العظيم .. وكيف توحـدت الأمة ، وجاءت بعـدد من القرارات بالاجماع فى وضع ديمقراطى ليبرالى حزبى صاخب .. ؟؟

ذلك كله ما لا نذكره .

والواقع أن ذلك الشهر العظيم - ديسمبر ١٩٥٥ - الذى شـهد اللحظات الاخيرة لميلاد الاستقلال ، كان شهرا حاشدا بالنشاط والحركة • ظهرت فيه براعة ذلك الجيل من السياسيين الكبار • براعة اختلط فيها الذكاء بالفهلوة ، وامتزجت فيها الحيـل الديمقراطية بالمكر والخـداع • كانت عيونهم مفتوحة على كل حـدث عله يغير من اتجاه السفينة • ولنـا على ذلك دليـل حى نابض • فحتى يوم ١٢ ديسمبر كان كل السودان مطمئن الى أن الاستقلال لن يعلن والعلم لن يرفع الا بعـد شهر مارس • فاذا بحادث صغير يحـدث ذلك النهار ، بنتهزه أولئك الساسة الكبار ليعلنوا به الاستقلال من داخـل البرلمـان يوم ١٩ ديسمبر •

كان ديسمبر ١٩٥٥ شهرا مفعما بالأحـداث • أحـداث كانت الحكومة تقودها فى اتجـاه والمعارضة تسوقها لاتجـاه آخر ، فاذا بالاتجاهين المتناقضين يلتقيان آخر الشوط فى نقطة واحـدة •

تلك كانت حصيلة ذلك الشهر العظيم •

ولقـد خطر ببـالى أن أقـدم لهـذا الجيل او ذاك ، وصفا ارجـو أن يكون شيقا وممتعا لمـا حـدث فى ذلك الشهر من فاتحته الى خاتمته • أنقـل فيه ما حـدث كما حـدث ، فلا احب أبدا أن أصـف ما حـدث فى ذلك الشهر وأصـوره كأنه عين الكمـــال •

كـــلا •

فهناك كان الصراع ، وكان الاحتدام ، وكان الانقسام ، وكان الاختلاف •

وهناك كان التفاهم ، وكان التفهم ، وكانت الموضوعية وكانت المسئولية •

ثم هناك كانت الوطنية ، قلعـة سامقة يحتمى بهـا الجميع اذا اشتد الأمر وبان الخطر •

***

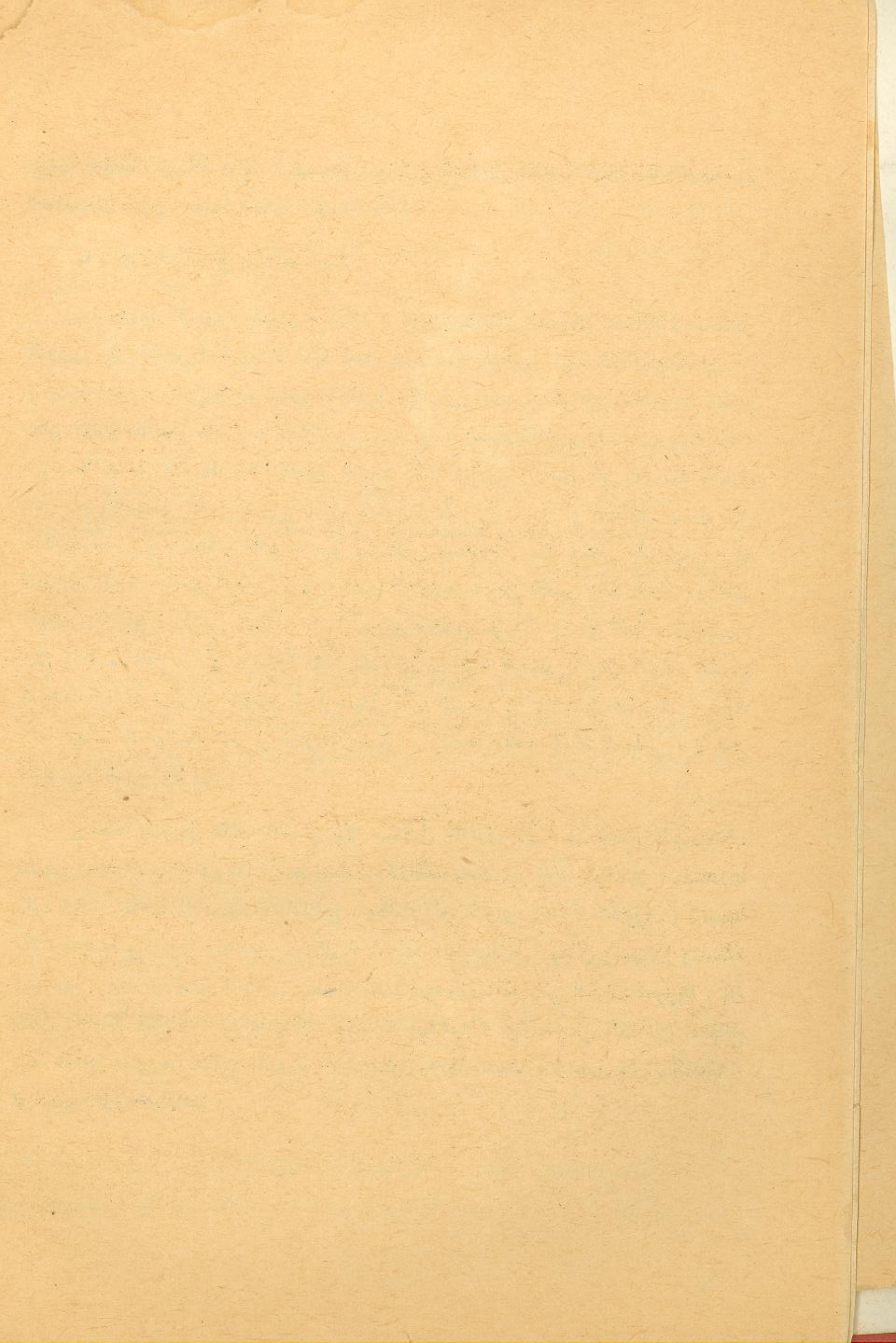
واستميح القارىء العـذر فى أن أخرج من هـذه القاعـدة ، اى الانضباط داخل شهر ديسمبر ١٩٥٥ ، فى الحلقة الأولى حيث اختصر مقـدمة لابد منها وهى ضرورية

لأنها توصلنا الى الفاتح من ديسمبر ، وأخرج كذلك فى الحلقة الأخيرة لا تحدث عن الفاتح من يناير ، يومنا العظيم ، عام ١٩٥٦ ٠

ما عدا ذلك فانا فى ديسمبر ١٩٥٥ ٠

واستميح القارىء العذر ـ كذلك ـ ان وجد اننى استعمل الفاظا لا تستعمل اليوم ، بل البعض قد يجد فيها شيئا تنفر منه النفس ، اما لأنها لم تسمع منذ فترة طويلة ، أو أنها لم تسمع بتاتا ٠ فاذا كان اسم جمال عبد الناصر أو زكريا محى الدين مسبوقا بكلمة « البكباشى » ٠٠ أو وجدت كلمة « باشا » و « بك » تتوسطا بعض الأسماء مثل الفريق أحمد باشا محمد والسيد عبد الله بك خليل ٠٠٠ أو وجدتنى أسمى شارع النيل بشارع « السردار » ٠٠ أو استعمل أسماء مثل « البرلمان » و « مجلس النواب » و « مجلس الشيوخ » بدل مجلس الشعب ٠٠ أو استعمل كلمتا « زعيم المجلس » و « زعيم المعارضة » بدل كلمتى رائد المجلس ورقيب المجلس ٠٠ أو « رئيس الوزراء » بدل رئيس مجلس الوزراء ٠٠ او كلمة « بوليس » بدل كلمة شرطة ٠٠ أو « قوة دفاع السودان » أو « الجيش » بدل قوات الشعب المسلحة ٠٠ أو « سراى الحاكم العام » بدل قصر الشعب ٠٠ فارجو المعذرة ٠٠ فتلك كلها كلمات لا توجد الآن فى تداولنا اليومى ، ولكنها كانت ألفاظ الماضى ، لا يرى أحد فيها عوجا ولا أمتا ٠

وعندما استعمل تلك الكلمات ولا استعمل المرادف لها فى العصر الحديث ، فلأننى فى الواقع أحاول أن أرسم لوحة بالكلمات تمتد عبر الزمان والمكان ، مشاهدها كلها أمامى شاهدة فى حوادث التاريخ ، وكأننى أراها رأى العين ٠ أحاول أن أرسمها بكل أبعادها وألوانها وظلالها ، وبكل نجاحاتها واحباطاتها ، وبكل أقوالها وأفعالها وحركتها ، وأترك الدفق العاطفى يتسرب الينا وبصورة أغنى الى الذين عاصروها ، من خلال تجسيد ذلك الواقع بأحداثه وكلماته ومعانيه ٠ ولن أسعى أبدا لأن أصطنع دفقا عاطفيا يأتى من خارج الصورة ، قد يكون مزيفا أحيانا ، ليثقل على مشاعرنا ، أو ليهزنا هزا اصطناعيا ٠



من الماضى القريب

فى ١٢ فبراير ١٩٥٣ وقعت بريطانيا ومصر اتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان • وفى المادة التاسعة من هذه الاتفاقية تعهدت الدولتان المتعاقدتان على أن تنهيا فترة الانتقال بأسرع ما يمكن ، وهى الفترة التى بدأت بانتخاب أول برلمان سودانى فى أول يناير ١٩٥٤ – وينبغى على اية حال – تقول المعاهدة – الا تتعدى هذه الفترة ثلاثة أعوام • وفيها تنتخب حكومة وطنية حددت لها ثلاث مهام رئيسية :

– سودنة الخدمة المدنية وقوة دفاع السودان والبوليس •

– اجلاء قوات دولتى الاحتلال من السودان •

– تنظيم اجراءات تقرير المصير عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة •

ووفق هذا التخطيط المحكم سارت الأمور •

ففى نوفمبر – ديسمبر ١٩٥٣ أجريت أول انتخابات برلمانية حرة ومباشرة فاز فيها الحزب الوطنى الاتحادى بالأغلبية ، وشكل السيد اسماعيل الأزهرى الحكومة •

وعلى أثر ذلك شكلت لجنة قومية للسودنة فى ابريل ١٩٥٤ . واستطاعت أن تنجز عملها وتسودن كل الوظائف المدنية والعسكرية فى أول أغسطس ١٩٥٥ .

تقول المادة التاسعة من اتفاقية تقرير المصير ان الفترة الانتقالية « ينبغى على أية حال الا تتعدى ثلاثة أعوام . وتنتهى هذه الفترة على الوجه الآتى : يجيز البرلمان السودانى قرارا يعبر فيه عن رغبته فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير ويخطر الحاكم العام الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار » .

وهذا ما كان فى أغسطس ١٩٥٥ .

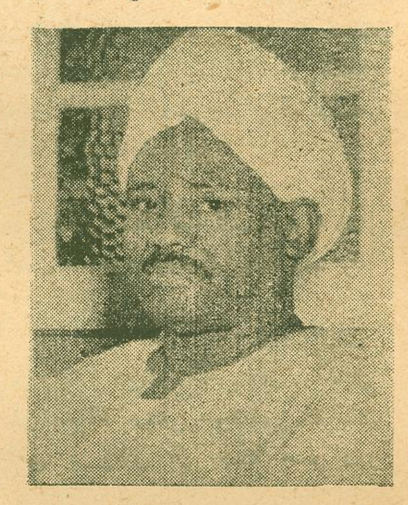
ففى جلسة البرلمان رقم ٣٢ فى دورة انعقاده الثالثة يوم الثلاثاء ١٦ أغسطس وقف السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ووزير الداخلية والدفاع وقدم الاقتراح التالى :



نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نعرب عن رغبتنا فى الشروع فى اتخاذ التدابير لتقرير المصير فورا ونرجو من معاليكم اخطار الحكومتين المتعاقدتين بهذا القرار بمقتضى المادة التاسعة من الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا بتاريخ ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ بشأن الحكم الذاتى وتقرير المصير للسودان .

هـذا اليوم سميناه فى تاريخنا السياسى يوم الجلاء .

وارتجـل السيد رئيس الوزراء خطابا عن الجلاء بعـد تقـديم اقتراحه . فتحـدث عن معنى أن تزول القوات الأجنبية عن السودان وعن معنى ان نقـول كلمتنا فى النظام الذى ننشده ونحن لسنا تحت ارهاب بندقيـة أو مدفـع .



وتحدث بعده - وبعد ان ثنى الاقتراح - السيد الصديق المهدى فقال ان المداولة فى هـذا الاقتراح امر تقتضـيه النظم البرلمـانية . ولولا ذلك لمـا احتاج موضوع اليوم لحـديث قليل أو كثير ، لأن اجمـاع الشعب منعقد على الجـلاء والاستقلال شئنا فى هذا المجلس أم لم نشأ .

وتحـدث السيد فلمون ماجـوك (دائرة يرول) فقال : ليست الحرية ولا الاستقلال غايات فى ذواتها وانما هى سبيل تقود الى حياة افضـل فى تأمين رفاهية واسعاد شعب السودان الموحـد .

وكان المتحـدث الرابع السيد ميرغن حمـزة (دائرة ام درمان شمال) الذى قال ان هـذا القرار يعنى جلاء القوات الأجنبية عن ارض الوطن فى مدى لا يزيد عن ثلاثة اشهر . وبزوالها يزول آخر قيـد من قيـود الاستعمار .

اما السيد بوث ديو (دائرة وادى الزراف) فقـد استشهد بكلمة نسبها الى جـلادستون - أحـد رؤساء الوزارات البريطانية - قالها

فى مجلس العمـــوم البريطـــانى عام ١٨٩٧ (ان السودانيين الذين يناضلون مز أجـل حريتهم يجب أن يرفع عنهم الطغيان المصرى) وأضاف بوث ديو : اننا سنضرب اليوم آخر مسمار فى نعش السيطرة الأجنبية وخاصة سيطرة الدول المجاورة لنـــا ٠

وعلى نقيض بوث ديو وقف السيد محمد نور الدين (دائرة حلفا) بعـد بوث ديو مباشرة ، وقال : علينا ونحن نودع مرحلة ونجتاز مرحلة أخرى من الحرية وزمالة الشعب المصرى ، علينا أن نحى الكفاح المشترك ٠ وقال نحن نرجـو أن تطلق الحريات حتى يعلن الشعـــب ماذا يريد : الاستقلال الاتحادى أو الاستقلال الانفصالى ٠

وتحـدث السيد يوسف العجب (دائرة نظارات الفـونج) فقال اننى واثق من أن جيش البلاد الباسل سيقوم بمسئولياته بعد جلاء قـوات الاحتلال ٠

واعقبه الأستاذ حسن الطاهر زروق (دوائر الخريجين) فالقى حـديثا مطـولا طالب فيه بتعـديل الوضع التشريعى ، وقانون عقوبات السودان ، وقانون التحقيق الجنائى ٠ وقال ان هـذا هـو دور البرلمـان فى عهد الاستقلال ٠

وكان المتحـدث قبل الأخير الأستاذ محمد احمد محجوب زعيم المعارضع ٠ وبعـد أن عـدد المواقف الرهيبة التى وقفها أبناء الشعب عام ١٨٢١ و ١٩٠٨ و ١٩٢٤ ٠٠ قال ان هـذه المواقف هى التى يسرت لحصافة ساستنا وبراعتهم هـذه المرة أن تحقق الجلاء لقوات الاحتلال بغير اراقة دماء ٠ وقال المحجوب انه ممـا يشرف هـذه البلاد أن أبناءها يقفون دائمـا كتلة واحـدة كلما حزب الأمر وجـد الجـد ٠ ذلك لأنهم يضعون مصالح بلادهم فـوق مصالحهم الخاصة ٠ وقال المحجوب فى بلاغة اشتهر بها « ان الاستقلال التام لا يحققه جلاء

الجيوش ولا تمزيق علمى دولتى الحكم الثنائى . ولكن يحققه عزم الرجال وقوة عقيدتهم وايمانهم بقيمة الحرية والاستقلال .

ختام المسك فى هذه المداولة التاريخية كان خطاب الأستاذ مبارك رزوق زعيم مجلس النواب ، فذكر الجميع بالمادة الحادية عشر من اتفاقية تقرير المصير لعام ١٩٥٣ التى تنص على أن تنسحب القوات المصرية والبريطانية من السودان فور اصدار البرلمان السودانى قرارا يعبر فيه عن رغبته فى بدء اجراءات تقرير المصير . وتتعهد الحكومتان المتعاقدتان باتمام الجلاء فى فترة لا تتجاوز الثلاثة شهور .

وعند اجراء التصويت لم يسمع صوت واحد يقول : لا .

***

خارج البرلمان كانت الخرطوم قد خرجت عن بكرة أبيها لمساندة أولئك المجتمعون فى الداخل .

منذ الصباح الباكر أغلقت المتاجر والحوانيت والمصانع ومكاتب الحكومة . وظلت الجماهير تموج خارج مبنى البرلمان تحت وهج الشمس ، ترتفع الى عنان السماء هتافات كانت قد نظمت من قبل بحيث لا تخرج أبدا عن المناسبة أو تفسد بهجة اليوم : الجلاء .. الجلاء .. لا استعمار .. لا أحلاف .. الشعب يطالب بالاستقلال .. عاش السودان حرا مستقلا . مئات اللافتات تحمل الشعارات ، متناثره هنا وهناك فى أرجاء الميدان وفى الشوارع المحيطة بالبرلمان .

قبل منتصف النهار بدأ سيل المواكب الرسمية يتدفق : موكب اتحاد نقابات عمال السودان – موكب مدرسى المدارس فوق الوسطى

– موكب الكلية الجامعية ·· الأساتذة فى المقدمة وهم يرتدون الأرواب الجامعية التى اضفت على الجو كثيرا من الوقار – وخلفهم طالبات الكلية بثيابهن البيضاء ، ثم الطلاب ·ثم موكب معلمى المدارس المتوسطة والأولية ·

وجاء الفلاته يسيرون على نغمات « الكيتة » مشاركين اخوانهم السودانيين فى احتفالات يومهم الكبير ، ثم موكب الاتحاد النسائى وموكب موظفى بلدية الخرطوم ·

فى منتصف الواحدة خرج النواب والشيوخ يتقدمهم رئيس الحكومة وزعيم المعارضة ·

كان مقدرا أن يسير رؤساء الأحزاب فى المقدمة ، ولكن الجماهير المندفعة هجمت عليهم وحملت القادة على الأعناق هاتفة ممجدة ، وسار الموكب فى حماس واندفاع بشارع الملك (شارع الطيار مراد) حتى وصل شاطئ النيل · وبشارع كتشنر (شارع النيل) حتى ميدان كتشنر (ميدان وزارة الداخلية الشمالى) ·

من مبنى وزارة الداخلية أطل الأزهرى على الجماهير وحيته الجماهير بالهتاف الداوى بالجلاء والاستقلال · وارتجل الأزهرى خطابا قصيرا · واعقبه زعيم المعارضة الأستاذ محمد أحمد محجوب فى خطاب آخر رمزا للتضامن الوطنى فى هذه اللحظات الحرجة من تاريخ البلاد ·

ذلك كان يوم الجلاء · يوم التطلعات والآمال ·

ذلك كان يوم الثلاثاء ١٦ اغسطس ١٩٥٥ ·

أول ديسمبر

كان صباح أول ديسمبر ١٩٥٥ معتدلا بعض الشىء بعد موجة البرد النسبية التى غمرت البلاد فى الأيام السابقة ·

ومن المصادفات الجميلة أن ذلك الاعتدال فى الطقس صاحبته موجة من الاعتدال والتفاؤل فى الجو السياسى تترجمت فى قمتها فى اجتماع السيدين : السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى ·

كان هذا الخبر الكبير عنوان الصحف الرئيسى ذلك الصباح · صحيفة الأيام مثلا : كان عنوانها الكبير : « قصة لقاء السيدين — الاجتماع الأول بعد تسع سنوات استمر اربعون دقيقة » · وهو عنوان بقدر ما هو مثير كان دقيقا وشاملا ·

لقد كان الاجتماع مهما ومفيدا جدا · اذ يسر كثيرا من العقبات التى كانت تعترض سبيل الاستقلال · لكنه فى الجانب الآخر كان يحمل نذر شر للحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يتصارع فيه تياران أطلق عليهما البعض تيار الختمية وتيار غير الختمية · واطلق عليهما آخرون التيار الاتحادى والتيار الاستقلالى · ولكن أقرب تعريف

يتطابق مع الواقع هو : أولا انهما ليسا تيارين لانهما لا ينقسمان على أساس فكرى وانما جناحان : جناح الأشقاء وجناح غير الأشقاء ٠

وعندما سألت احدى الصحف السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء ان كان لديه تعليق على الاجتماع ؟اكتفى بأن قال فى اقتضاب : انه كان يعلم به قبل حدوثه ٠ ولم يشأ أن يزيد على ذلك ٠ وفى ذلك ما فيه من التوجس والحذر ٠

وفى الواقع لقد أحدث اجتماع السيدين (هكذا كان يختصر يومها) ازعاجا شديدا للحكومة ولقيادة الحزب الوطنى الاتحادى ، فعقد مجلس الوزراء اجتماعا خاصا ظهر الخميس (أول ديسمبر) ناقش فيه الاحتمالات السياسية المترتبة على لقاء السيدين ٠

ونذكر هنا أن مجلس الوزراء كان يتكون من تحالف اتحادى ـ جنوبى ، تسعة من الاتحاديين الشماليين وثلاثة من الاتحاديين الجنوبين ٠ الا أنه فى منتصف عام ١٩٥٥ بدأت العواصف تعصف بالحزب ، وانتقلت الى مجلس الوزراء فاستقال ثلاثة من الوزراء ، أو فصلهم الرئيس أزهرى ، هم محمد نور الدين وزير الأشغال ، وميرغنى حمزة وزير المعارف والزراعة والرى وخلف الله خالد وزير الدفاع ٠

قبل اجتماع مجلس الوزراء جرت مشاورات عديدة ومكثفة بين قادة الحزب وعدد من نوابه استعرضوا فيها الموقف بصورة عامة ٠ ولكن الضباب كان يملأ الجو السياسى فلم تتضح الرؤيا بعد ٠ لذلك ، وفى ختام الاجتماع ، رأت قيادة الحزب أن الموقف لم ينجل تماما بعد ٠ وأن النتائج المترتبة على هذا الاجتماع واجتماع اليوم التالى لم تتضح معالمها بعد ٠ لذلك رؤى أن يتأجل اجتماع الهيئة البرلمانية الذى كان مقررا عقده فى هذا اليوم ، أول ديسمبر ٠

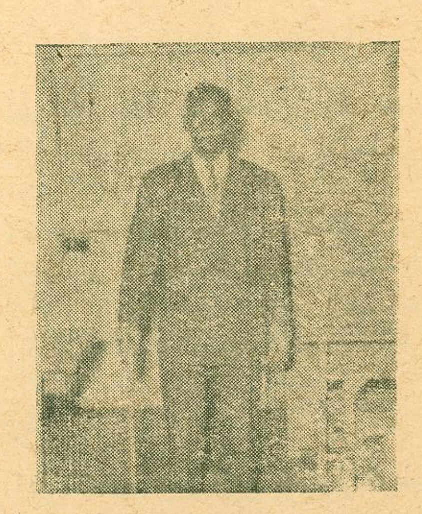
هـذه التفاعلات كانت داخـل الحزب الوطنى الاتحـادى • هناك تفاعلات أخرى أو ردود فعل داخـل أوساط الأحزاب المؤتلفة • اذ تلقت أنباء اجتماع «القمة» باغتباط واضح باعتبارها انتصار لوجهة نظرهم الداعية للحكومة القـومية •

و «الأحزاب المؤتلفة» اسم كان يضم كل القـوى والتجمعات السياسية فى الساحة السودانية باستثناء الحزب الوطنى الاتحادى •

هـذا التجمع فى الواقع كان عبارة عن «خلطة سياسية» غـير متجانسة فى الفكر أو الانتماء السياسى ، اذ جمعت بين الاسـتقلالى المتطرف والاتحادى المتطرف كذلك • وجمعت بين الانتماء الطـائفى والقبلى واليسارى • وبين المتشددين بالنسبة لقضية السودان الموحـد والمطالبون بالحكم الفـدرالى بين الشمال والجنوب •

لعـل أصـدق تعريف لهـذا التجمع هـو أنهم خصوم الوطنى الاتحـادى ، أو خصوم السيد الأزهرى بالذات • ذلك لأن الأزهرى لم يكتفى بخصوماته التاريخية التى خاض ضـدها الانتخابات وانتصر عليها ، بل جمع خصومات جـديدة يبـدو أن انتصـاره الكاسـح فى الانتخابات كان سببا فيها • فلم يعـد يهتم كثيرا بمشاركة قيـادة الختمية فى القرار والتى كانت تفضل أن يبدى بعض الانصـياع لآرائها • وتخلى عن مبادئه الاتحـادية ، ونادى بالاستقلال • وكما هـو معروف فان الحزب الوطنى الاتحادى نفسه عبارة عن تجمع لجميع الاتحـاديين بمختلف درجاتهم • اتجاهه نحو الاستقلال بدأ يفقده تعاطف الاتحـاديين • هناك من خاصموه لانهم فى الواقـع لم يكونوا يعرفون ماذا يريدون • خاصموه بسبب ميوله الاستقلاليـة المستحدثة فلم يحل عليهم الحول الا وأصبحوا من عتاة الاستقلاليين • واخيرا هناك المطامح الشخصية ، والتطلعات ، والمنافسة فى الزعامة •

مهما يكن من شيء فهذه الجبهة المتحدة رفعت شعار الحكومة القومية وتجمعت تحته بحجة ايجاد حكومة كل السودان لمواجهة قضايا الاستقلال صفا واحدا · هذه الأحزاب هي :



- حزب الأمة وهو الحزب الذى أصل فكرة الاستقلال بمعنى عدم الاندماج فى مصر ، ويعتبر محور هذا التجمع ·
- حزب الاستقلال الجمهورى ، ورئيسه ميرغنى حمزة الذى كان قد خرج خروجا عاصفا من الوطن الاتحادى وحكومة الأزهرى ·
- وحزب الأحرار الجنوبى ، ويمثل الجناح الثانى فى الحركة السياسية الجنوبية ، اذ ان الجناح الأكبر عددا بالنسبة للمقاعد البرلمانية كان يضم الحزب الوطنى ·
- الجبهة الاتحادية وهى بزعامة السيد محمد نور الدين المشهور بتصلبه فى الالتزام بفكرة الاتحاد مع مصر ·
- الحزب الجمهورى الاشتراكى وهو حزب زعماء القبائل ، اتجاهه استقلالى ولكنه كان خصما عنيدا لحزب الأمة · ونادى بالجمهورية لاعتقاده ان السيد عبد الرحمن المهدى كان يسعى – مع الانجليز – لانشاء مملكة فى السودان يتربع على عرشها · وهذا الحزب كان يفخر بأنه كان السبب الرئيسى فى هزيمة حزب الأمة فى انتخابات ١٩٥٣ ·

- والجبهة المعادية للاستعمار التى اصبحت فيما بعد الحزب الشيوعى السودانى ·

* * *

ظل الحزب الوطنى الاتحادى يراقب تطور فكرة الحكومة القومية بحذر ، وان كان معظم قادته بداوا يقاومون الفكرة عن طريق التصريحات الفردية · فالحزب يشكل الحكومة بالطريقة التى ارادها · وله الأغلبية الصوتية داخل البرلمان · وتلك كانت لعبة الديمقراطيـة ·

ولكن الذى ازعج قادة الحزب الوطنى الاتحادى ان مقابلة السيدين ظلت سرا مغلقا بالنسبة لهم · فهم لم يعلموا بها الا قبيل موعد الاجتماع · وسمعوا بها لأول مرة من آل المهدى فى تسرب مقصود للسر · ثم اكد آل المهدى للأزهرى - فيما بعد ان المحادثات لم تصل الى شاطىء السياسة بعد · وعندما تصل يصبح لامناص من اشراك السياسيين فيها ·

ورغم هذا التطمين فقد ظل السؤال الهاجس يزن فى اذن السيد الأزهرى ورجاله : الى اى حد ستظل تلك المحادثات طائفية ، والى اى مدى ستصبح سياسية ·

* * *

خارج نطاق السياسة كانت تفاعلات قضايا تمرد اغسطس ١٩٥٥ فى الجنوب تحدث صدى عاليا فى الصحف · ففى عصر الخميس أول ديسمبر أصدر القاضى عثمان الطيب قاضى المديريات الجنوبية حكما بالسجن خمس سنوات على عضو مجلس النواب عن دائرة الزاندى شرق

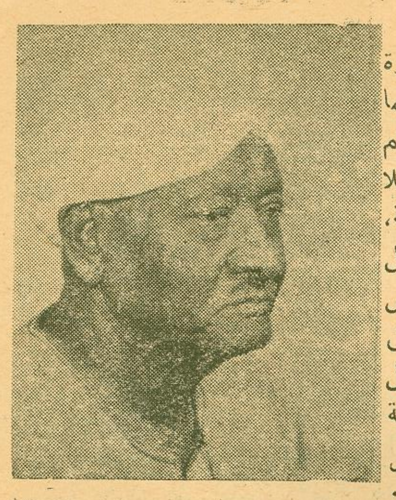
ـ الياكوزى ـ بعد ادانته تحت المادة ٩٧ من قانون العقوبات (اثارة حرب ضد الحكومة القائمة) .

كذلك أصدرت محكمة كبرى برئاسة القاضى عبد الحليم الطاهر حكما على سبعة متهمين من اعضاء حزب الأحرار الجنوبى . وقد دافع عن المتهمين الأستاذ أحمد سليمان المحامى . ومن بين المدانين اتوه أتيلير سكرتير حزب الأحرار الجنوبى فى أعالى النيل . وكان نصيبه خمس سنوات سجنا ، وأعلن ـ فى خبر ثالث ـ ان اللواء احمد باشا محمد القائد العام للجيش سيسافر الى جوبا يوم الاثنين التالى (٥ ديسمبر) حاملا معه التصديق على الأحكام التى صدرت على الدفعة الأولى من المتمردين . اما الخبر الأخير عن الجنوب فكان عن التحقيق الذى أجرته (لجنة التحقيق الادارية) مع السيد سرسيو ايرو الذى كان يومها عضوا فى لجنة الحاكم العام منذ ابريل ١٩٥٤ .

* * *

ظلت لقاءات السيدين تثير جدلا واهتماما فى الجسم السياسى وفى الصحافة طوال ذلك الأسبوع . فبينما كانت صحف ٢ ديسمبر ما زالت تتحدث عن زيارة ٣٠ نوفمبر التى قام بها السيد عبد الرحمن للسيد على . ظهرت صحف ٣ ديسمبر وهى تتابع الزيارة الثانية التى رد بها السيد على زيارة السيد عبد الرحمن .

اذن فقد تم اللقاء الثانى ـ خلال اسبوع واحد ـ بين السيدين بسراى السيد عبد الرحمن بالخرطوم . وقيل يومها ان تلك كانت أول مرة يزور فيها السيد على آل المهدى فى دارهم .



ولم تتسرب معلومات كثيرة من داخل الاجتماع . وكل ما انعكس فى الصحف هو كلام من خارج الاجتماع . وخلا اللقاء عموما من رجال السياسة، اذ لم يحضره الا كبار رجال البيتين والطائفتين ، على راس رجال الأنصار السيد الصديق المهدى والسيد عبد الله الفاضل المهدى .. وعلى راس الختمية السيد محمد عثمان الميرغنى والخليفة سوار الدهب .

والتكهن الوحيد عكسته صحيفة (الأيام) وهو مأخوذ من تقسيمات زمن الزيارة . فقد جلس السيد على ومرافقوه الى آل المهدى فى الصالون الكبير بسراى المهدى لفترة قصيرة . ثم طلب الزعيمان أن يختليا لبعضهما فترة من الوقت . فدلفا الى حجرة داخلية لم يمكثا فيها الا نحوا من ربع ساعة ، تكهن فيها مندوب الأيام بأن الاجتماع كان لتبادل التحية وعبارات المجاملة والشكر والاتفاق على وحدة الصف ، قبل ان يغادر الختمية الدار فى حفاوة مضيفيهم كما دخلوها فى حفاوتهم .



وقد طلب الصحفيون من الزعيمين أن تؤخذ لهما صورة تذكارية معا ، فقال سيادة الميرغنى انه اعترض على الصورة الرسمية فى منزله ، وهو يعترض عليها هنا حتى لا يفرق بين الدارين . ولما علم ان الصورة للصحافة قال : ان الصحفيين يأخذون صورهم بلا استئذان ، فاعتبر

المصورون أن ذلك اذن أعطى بذكاء وتلميح من سيادته ، فالتقطوا لهما الصور ونشرتها صحف اليوم التالى فى صفحاتها الأولى ٠

هذه القصة روتها جريدة الأيام ٠ ولكن الصحيفة لم تكن دقيقة تماما ٠ اذ بعد ثلاثة أيام نشرت قصة الصورة ، فذكرت رواية أخرى للقصة نسبت مصدر الحوار والاذن بالتقاط الصور للسيد عبد الرحمن ٠

بعد نهاية الاجتماع تم الاتفاق على اصدار بيان يوضح الغرض من اللقاء ، وتقرر ان يجتمع السيد الصديق المهدى والسيد الدرديرى محمد عثمان على مائدة الافطار صباح اليوم التالى لوضع صياغة هذا البيان الذى سيعرض قبل اعلانه على السيدين لاقراره ٠

فى مساء السبت ٣ ديسمبر صدر البيان ٠ كان قصيرا لم تتعد كلماته المائة وتسعة وعشرون كلمة ٠ واشتمل على أربع فقرات رئيسية ٠ اشار فى البدء الى عزم السيدين على الوقوف متكاتفين فى كل ما يعود على الأمة السودانية بالخير والسعادة والحرية والسيادة الكاملة ٠

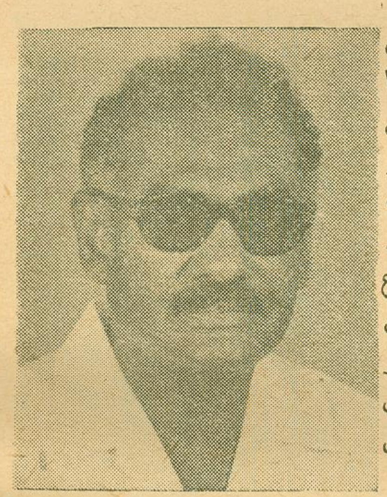
واظهر السيدان حرصهما على ان تجتاز البلاد هذه المرحلة الدقيقة بطمأنينة وسلام ٠ ثم اهاب بالمواطنين جميعا ان ينسوا ذواتهم فى سبيل خدمة وطنهم حتى يتوفر الاستقرار والطمأنينة الضروريان فى هذا الظرف العصيب ٠ ويرجو السيدان ان يتهيأ بذلك الجو الملائم لتعاون جميع الأحباب والمريدين على البر والتقوى والخير العام ٠

ثم وجها – فى الختام – على ضرورة قيام حكومة قومية تكون صمام الأمان لكل ذلك وتستطيع انقاذ البلاد من كل خطر متوقع ٠

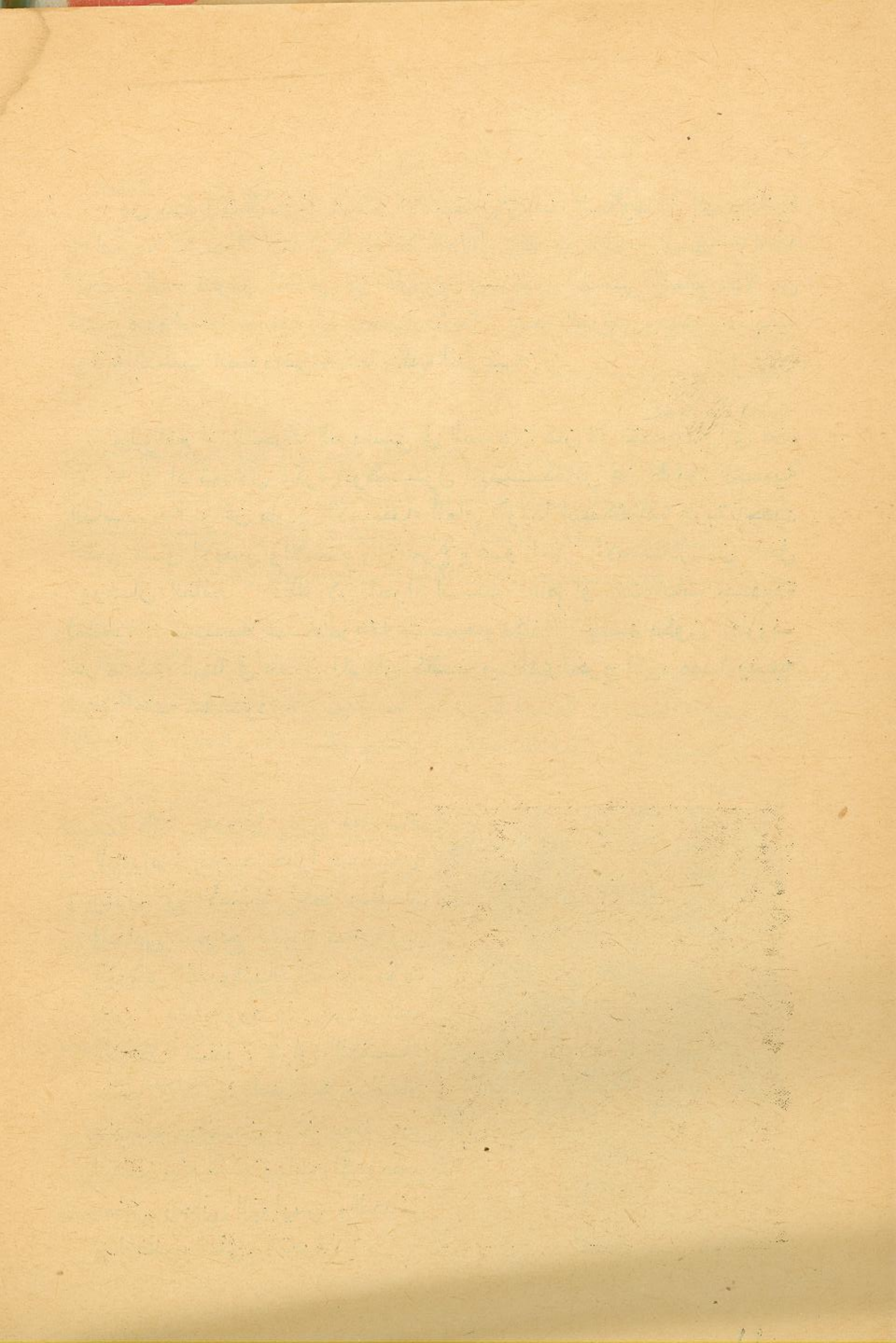
فى المساء انتهزت الأحزاب المؤتلفة فرصة لقاء السيدين فاقاموا ليلة سياسية عن ذلك اللقاء وعن الحكومة القومية ، وتحدث فيها الأساتذة محمد احمد محجوب ، ميرغنى حمزة ، محمد نور الدين ، أمين التوم وستانسلاوس عبد الله بيساما ٠

من خطوات التحرك نحو الاستقلال وقعت الحكومتان البريطانية والمصرية تعديلا لاتفاقية الحكم الذاتى وتقرير المصير لسنة ١٩٥٣ بحيث يتم تقرير المصير عن طريق الاستفتاء الشعبى العام بدلا من تقريره بواسطة جمعية تأسيسية تشكل لهذا الغرض وذلك استجابة لرغبة الشعب السودانى - كما علنت الدولتان ·

والواقع أن التحرك السياسى فى السودان كان قد تقدم كثيرا فى هذه الآونة · اذ تعدى فكرة الوصول للاستقلال عن طريق الجمعية التأسيسية أو عن طريق الاستفتاء العام ، وبدأ استكشاف طريق جديد اعتبر هو الأيسر والأسلم والأسرع وهو اعلان الاستقلال من داخل البرلمان القائم · ذلك لان اجراء استفتاء عام أو انتخابات جديدة لجمعية تأسيسية عملية مرهقة للشعب ومكلفة ، وقد تكون الظروف غير ملائمة لها فى بعض المناطق كالجنوب الذى خرج لتوه مما يشبه حرب أهلية محدودة ·



اذا خرجنا من نطاق السياسة نجد خبرا صغيرا يقول ان الأستاذ احمد سليمان المحامى سيرفع قضية ضد وزير الثروة الحيوانية السيد بوث ديو · فقد ورد على لسان أحد المتهمين الذين تولى الدفاع عنهم الأستاذ أحمد سليمان وحوكم بالسجن ، ان بوث ديو أعطاه عشرة جنيهات لتحريض بعض رجال البوليس والجيش والموظفين على التمرد ·



الحكومة القومية

لعل اول اثر مباشر لاجتماع السيدين على الأحداث السياسية كان موافقة الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية للحزب الوطنى الاتحادى وهيئته البرلمانية وهيئته البرلمانية بالاجماع على مبدأ الحكومة القومية - وكان معروفا حتى هذه اللحظة أن الحزب يرفض وبصورة قاطعة الدخول فى حكومة قومية ما دام وضعه الحكومى مريح وأغلبيته البرلمانية لا شك فيها · ولكن يبدو أن قادة الحزب ارغموا بالضغط القادم من أعلى على قبول الحكومة القومية ·

بدأ الاجتماع المشترك فى الساعة السابعة مساء الأحد ٤ ديسمبر فى منزل الأستاذ مبارك رزوق · كانت قيادة الحزب قد اتخذت أربعة قرارات ، أو بالأحرى أربعة شروط ، للموافقة على الحكومة القومية ·

وقبيل الاجتماع كلف السيدان على عبد الرحمن وامين السيد بحمل ملخص القرارات الى الميرغنى للحصول على الموافقة والمباركة · وعاد الرسولان وقالا انهما عرضا القرارات على السيد على وانه وافق عليها ووعد بالاتصال بدولتى الحكم الثنائى ليقبلا تقرير المصير من داخل البرلمان ·



بعد الاجتماع أصدر الحزب بيانا حوى موافقته المشروطة على قيام الحكومة القومية · وعدد أربعة شروط :

● **أولا** – أن الحكومة القومية بالصورة المقترحة من قبل الأحزاب المؤتلفة لا تعنى أكثر من اتاحة الفرصة لهم للاشتراك فى الحكم مما يجعلها تتجافى مع المبادىء الدستورية والأوضاع الديمقراطية · لكن الحزب يقبلها على أساس تحقيق مصلحة وطنية عليا وهى الوصول للاستقلال الكامل غير المشروط بشرط أو المقيد بقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لدولة من الدول · وهذا هو مطلب السودانيين الذى أجمعوا عليه وعبروا عنه فى كل مناسبة ·

● **ثانيا** : أن يتم تقرير المصير وتحقيق الاستقلال بأقصر الطرق وهو اقراره من داخل البرلمان الحالى مع اعطاء البرلمان اختصاصات الجمعية التأسيسية لاكمال الخطوات الباقية كوضع الدستور وقانون الانتخاب ·

● **ثالثا** : تقوم الحكومة القومية فور موافقة الدولتين على تعديل الاتفاقية بما يحقق الأهداف السالفة الذكر ·

● **رابعا** : اذا وافقت المعارضة على هذه الأسس فانها تمثل فى الحكومة القومية بنسب عدد نوابها فى البرلمان ·

فور صدور بيان الحزب الوطنى الاتحادى علق السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة بقوله : اننا نريد الحكومة القومية لتأمين استقلالنا ، واذا ما قامت الحكومة القومية فاننا لا نتهيب من اعلان البرلمان الحالى للمصير · والحكومة القومية تضمن تقرير المصير فى نزاهة تامة ومن غير أن يتلاعب به حزب من الأحزاب ·

وسوئل السيد عبد الله خليل عن رايه فى الطريقة التى تمثل بها

الأحزاب فى الحكومة القومية : أيكون عن طريق التمثيل المتساوى بين الأحزاب أم على اساس التمثيل بنسبة أعضاء كل حزب فى البرلمان ؟

فأجاب :

- ان المبدأ الذى نسير عليه ، ونصر عليه ، هو الا تكون لأى حزب أيا كان أغلبية فى الوزارة القومية واذا انفرد حزب بالاغلبية انتفت عنها صفة القومية ، وأصبح بقية الوزراء (طراطير) أمام ذلك الحزب ذى الأغلبية الوزارية التى تسير الأمور وفق النظام الديمقراطى ٠

واختتم السيد عبد الله خليل حديثه بقوله :

- ٠٠ ولذلك فان الحكومة القومية الصحيحة لا تحتمل أن ينفرد أى حزب من المشتركين فيها بالأغلبية ٠

تلك التطورات التى حدثت فى ذلك المساء كان قد سبقها اجتماع بين رئيس الوزراء السيد اسماعيل الأزهرى والسيد على الميرغنى استغرق فترة طويلة ، وقيل للصحف ان الاجتماع تناول الموقف الحاضر ، وان السيد رئيس الوزراء عرض على السيد على ان تقوم الحكومة القومية على اساس اعلان الاستقلال من داخل البرلمان الحالى ٠

فى عصر ذلك اليوم ، وقبل انعقاد الاجتماع المشترك لهيئات الحزب الوطنى الاتحادى كان النواب الاتحاديين يتوجهون أسراب وراء أسراب الى حلة خوجلى ٠

*** *** ***

سبب بيان الحزب الوطنى الاتحادى وشروطه للاشتراك فى الحكومة القومية ، ليلا متوترا لأحزاب المعارضة · اذ تسارع أعضاء كل حزب الى لقاءات داخلية ·قبل أن يعقدوا اجتماعا موحدا لكل الأحزاب المؤتلفة صباح الاثنين ٥ ديسمبر · وفى ختام الاجتماع أصدورا بيانا طويلا ، أقرب فى لهجته الى الشدة رفضوا فيه كل شروط الوطنى الاتحادى التى اعتبروها شروطا تعجيزية ·

فى البداية قال بيان الأحزاب المؤتلفة ان شروط الحزب الوطنى الاتحادى معناها أن ذلك الحزب يرفض بصريح العبارة قيام الحكومة القومية سواء فى الحال أو فى الاستقبال · وساقوا لذلك عدة شواهد : فوزراء الحزب الوطنى الاتحادى المفوضين للاجتماع بهيئة الأحزاب المؤتلفة لم يجرو أى اتصالات أو مشاورات فردية أو جماعية مع الهيئة · ونوهوا الى أن الحزب الوطنى الاتحادى هو الحزب السودانى الوحيد الذى لم يؤكد دقة الوضع وحساسية الظرف الذى يمر به السودان ·

ثم حدد البيان اهداف الحكومة القومية فى ستة مسائل :

- الوصول لاستقلال البلاد وسيادتها الكاملة بأقصر الطرق العملية واضمنها سواء كان عن طريق البرلمان أو الاستفتاء العام أو الجمعية التأسيسية ·

- العمل على ان تحل محل الحاكم العام فورا ، مع اعلان الاستقلال لجنة من السودانيين تقوم بعمل راس الدولة فى الفترة ما بين اعلان الاستقلال وانتخاب البرلمان القادم ·

- وضع الدستور بواسطة لجنة قومية تكونها الحكومة القومية ·

- وضع قواعد لانتخاب البرلمان الجديد ·

- اجراء الانتخابات للبرلمان الجديد حسب الدستور وقواعد الانتخابات ·

- العمل على تأمين الخدمة المدنية واستقرارها ·

ثم اتهم بيان الأحزاب المؤتلفة الحزب الوطنى الاتحادى بأنه يتمسك بالحكم المنفرد ويتشبث بمقاعدة وليس أدل على ذلك من هذه الشروط التعجيزية التى فرضها مقدما لقيام الحكومة القومية ، ثم تساءل البيان عن معنى موافقة الدولتين على الحكومة القومية مقدما ؟

وفى الختام قال البيان : ان قيام الحكومة القومية يعنى أن البلاد تستطيع مواجهة أى خطر من الداخل أو الخارج صفا واحدا موحد الهدف ·

* * *

فى مساء نفس اليوم (الاثنين ٥ ديسمبر) أصدرت دائرة الميرغنى بيانا ينفى موافقة السيد على على شروط الحزب الوطنى الاتحادى التى قال السيدان على عبد الرحمن وأمين السيد ان السيد على الميرغنى وافق عليها ·

يقول بيان الدائرة الذى لم تتعد كلماته التسعة وثلاثين كلمة (عندما اجتمع بنا السيد اسماعيل الأزهرى وذكرت الحكومة القومية قلنا له ان بياننا المشترك (مع السيد عبد الرحمن) يقول بضرورة قيام الحكومة القومية فى الحال · أما التفصيلات فتركناها للأحزاب ،

وما تقره الأحزاب نباركه . هـذا كل ما حصل بخلاف ما جاء فى بعض الجرائد) .

ولم يشر بيـان سيادة السيد على الى اجتماعه بمندوبى الهيئة البرلمـانية للحزب الوطنى الاتحادى السيدان على عبد الرحمن وامين السيد الذين زعما موافقة السيد على ومباركته لشروط الحزب .

* * *

رغم ارتفاع ترمومتر الجـو السياسى نتيجة للتفاعلات التى اعقبت اجتماع السيدين فان محاكمات قضايا تمرد الجنوب استطاعت ان تسرق الأضواء يوم ٥ ديسمبر . وبالطبع فان اخبار ٥ ديسمبر تنعكس فى صحف اليوم التالى .

تحت عنوان اسود كبير (رئيس القضاء يقول ان احكام الاعـدام التى ايدها الحاكم العام حتى صباح امس بلغت ١٠٠ حكم) . واعلن السيد رئيس القضاء فى مؤتمر صحفى عقـده صباح الاثنين ، وهـو مؤتمر داب على عقـده كل اسبوع ليشرح تطـورات محاكم المتمردين . قال : ان اول حكم على ضابط بالاعـدام تأييد هـو الحكم على الضباط الدينو قائد التمرد فى توريت . وذكر السيد رئيس القضاء أنه من المتوقع ان تفرغ المحاكم من جميع القضايا فى نهاية ذلك الشهر .

وتحت عنوان كبير آخر نجـد اعـدام قتـلة اليوزباشى ابراهيم الياس قمندان فرقة كبويتا والشيخ محمـد الغزارى . تفاصيل الخبر انه قـدم للمحاكمة فى قتل الرجلين واحـد وعشرون متهما حكم باعدام عشرين منهم وبرأ واحـد فقط . وقيل ان هـذا هـو اكبر عـدد من احكام الاعـدام يصـدر فى قضية واحـدة فى حوادث التمرد .

وتحت عنوان آخر : احكام الجنوب ترسل الى الحاكم العام فى

بريطانيا : قيل ان احكام الاعدام التى تتطلب تأييدا من الحاكم العام قبل تنفيذها سترسل الى الحاكم الذى سيغادر الخرطوم فى الأيام التالية فى اجازته السنوية التى سيقضيها فى بريطانيا ·

وتحت عنوان آخر : محكمة برئاسة اسماعيل سالم تبرىء ٦٥ متهما من الجنوبيين وتأمر باطلاق سراحهم ·

***

فى اليوم التالى (٦ ديسمبر) استمررت اخبار محاكمات الجنوبيين وان خفت ضوضاؤها بعض الشىء · وقد اعلنت انتهاء المحاكمات السياسية فى ملكال باصدار الأحكام فى آخر قضيتين : الأولى قضية ٩ من طلبة المدارس اتهموا بأنهم حملوا بندقية وهددوا ناظر المدرسة والمدرسين بالقتل · فثبت للمحكمة أن ثمانية طلاب مذنبين فأدانتهم بعامين من السجن لكل منهم وبرأت التاسع · ونقل الطلاب الى سجن الاصلاحية · اما القضية الثانية فقد اتهم فيها ثلاثة من الموظفين بالتحريض والاثارة خلال التمرد ادانت المحكمة اثنين وبرات الثالث ·

فى الجانب السياسى جاءت اخبار يوم ٦ ديسمبر المثيرة من خارج الحدود - فقد أزاحت جريدة التايمز اللندنية الستار عن تفاصيل الاتفاق الانجليزى المصرى الأخير حول الاستفتاء فى السودان ، وحول سلطات اللجنة الدولية التى ستشرف على اجراءات تقرير المصير · فوضح من الأخبار أن الدولتين اكتسبتا حقوقا جديدة · وان اللجنة الدولية اعطيت سلطات خطيرة - فقد أصبح من حقها أن تؤجل عملية تقرير المصير بأكملها اذا ما قررت أن الظروف غير مناسبة ·

قالت « التايمز » ان وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى فى القاهرة قد وقعا على تعديل لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣ ، كما

وقعا على ملحق جديد حول تكوين اللجنة الدولية وسلطاتها للاشراف على الاستفتاء وقيام الجمعية التأسيسية معا . وحدد التعديل عمل الجمعية التأسيسية بأنه « وضع دستور السودان وفق نتيجة الاستفتاء ، ووضع قانون انتخابات للبرلمان القادم » .

وقد اتفقت مصر وبريطانيا - حسب رواية « التايمز » على أن تتباحثا مع ممثلى البرلمان السودانى - بعد أن تعلن نتيجة الاستفتاء والانتخابات - على الخطوات التى تتخذ لانهاء الحكم الثنائى . هذا وكانت الاتفاقية الأولى تنص على احترام رغبة السودانيين وعمل كل دولة على تصفية نصيبها من الحكم الثنائى .

وقالت جريدة « التايمز » ان التعديل حدد واجبات اللجنة الدولية وهى : أن تتأكد من وجود الجو الحر المحايد وتبحث فى نشاط الأجانب موظفين أو غير موظفين كما تبحث فى أى نوع من الضغط أو الاغراء يقع فى داخل السودان أو من خارجه ويمكن للجنة أن توصى بأى تعديلات تراها مناسبة فى مسودة قانون انتخابات الجمعية التأسيسية والاستفتاء . كذلك سيكون للجنة الحق فى الغاء انتخاب أى عضو ترتكب فى انتخابه مخالفات قانونية . ويعطى الاتفاق اللجنة السلطة لتؤجل كل عملية تقرير المصير اذا ما قررت أن هناك ظروفا تجعل من المستحيل على الناخبين أن يعبرو عن آرائهم فى حرية وعدم تحيز فى الانتخابات وفى الاستفتاء .

ولما سأل مندوبو الصحف الأستاذ مبارك زروق وزير المواصلات وزعيم مجلس النواب ان كانت الحكومة قد تسلمت محاضر اجتماعات الدولتين ونسخة من التعديلات فأكد انها لم تتسلم حتى اليوم السابق صورة من الاتفاق ان كان هنالك اتفاق .

* * *

فى الجانب الآخر ظلت اخبار الحكومة القومية تتفاعل فى الجو السياسى - فقد اجتمع مجلس الوزراء وبحث الموقف على ضوء

البيانين المتبادلين بين حزب الحكومة واحزاب المعارضة وتقرر ان يرسل خطاب الى سكرتارية الأحزاب المؤتلفة يدعوها لاجتماع يعقد فى دار البرلمان فى الساعة الثانية عشر ظهر اليوم التالى (٧ ديسمبر) ليبحث فى امكانية قيام الحكومة القومية ·

وتحت عنوان « تحولات جديدة » نشرت صحيفة (الأيام) بأنه بات من المحتمل ان يتحول نائب أنضم الى صفوف الحكومة فى الأيام الأخيرة فيعود الى حزبه القديم ·· فى اليوم التالى (٨ ديسمبر) صدق التنبؤ اذ نشرت صحيفة « الأمة » بيانا من أحمد المكاشفى يعلن فيه عودته الى رافده القديم ·

ونشرت الصحف انه سيتم تعيين النائب الجنوبى سايمون ماكواك فى منصب سكرتير برلمانى لرئيس الوزراء للاحتفاظ به فى الجزب الوطنى الاتحادى وسيدفع الحزب مرتبه ·

والذين عاصروا تلك الفترة يتذكرون جيدا كيف كانت اصوات النواب تباع وتشترى ، فى مواقف محددة مثل حالات سحب الثقة من الحكومة ،او لومها ، او اجازة الميزانيات السنوية · والنواب انفسهم كانوا يحولون انفسهم من حزب الى حزب بصورة نهائية حتى لقد انخفضت أغلبية الحزب الوطنى الاتحادى فى البرلمان من واحد وخمسين نائبا من اصل ٩٦ نائبا هم جميع اعضاء البرلمان ، حتى صار يحكم بأغلبية صوت واحد أو صوتين فى هذا الشهر · ولكن هذا لا يعنى - ابدا - ان المعارضة وحدها كانت تشترى النواب بل ان الحكومة ايضا كانت تستخدم طرقها الخاصة لانتزاع نواب الأحزاب الأخرى لتثبيت اغلبيتها ·

ولكن ما اوردتهما هنا كانا مثلين فقط لجزء من تلك المفاسد التى كانت رائجة آنذاك وادت الى تشويه وجه الديمقراطية البرلمانية ، ثم ادت الى لفظها من الحياة السياسية فى السودان ·

وجاء فى اخبار الأربعاء (٧ ديسمبر) ان القائم بأعمال السفارة الهندية أبلغ وزارة الخارجية المصرية ان حكومته قد عينت مندوبين فى اللجنة الدولية المنتدبة للاشراف على تقرير المصير فى السودان ، وتم اعلان هذا النبأ فى نيودلهى كذلك · وكانت يوغسلافيا قد اعلنت من قبل عن تعيين مندوبيها ـ وقالت الأخبار ان وكيل وزارة الخارجية المصرية سلم مبعوثى تلك الدول نص الاتفاق الذى أبرم بين مصر وبريطانيا حول هذه اللجنة ·

كل ذلك كان يحدث وحكومة السودان ـ صاحبة الأمر ـ لم تخطر رسميا بعد بالاتفاق ·

افلحت قوى المعارضة فى ان تضع حكومة الأزهرى فى الزاوية الضيقة · وذلك بنجاحها فى جعل الحكومة القومية مطلبا شعبيا ، فقد ربطتها بفكرة وحدة السودانيين وهم يواجهون مصيرهم الواحد ، لذلك لم تخف حتى الصحف المستقلة فرحتها باتجاه حزب الحكومة نحو الحكومة القومية ، عبرت عن ذلك فى حجم عنوان الخبر ، وفى صياغته · كان خبر (الأيام) الرئيسى : الأمل يقوى فى قيام الحكومة القومية ·

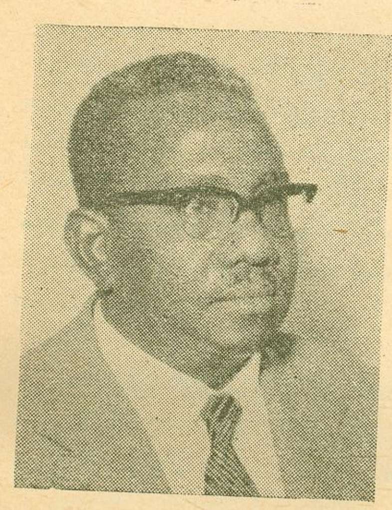
امست التحركات السياسية نشطة يوم الأربعاء ـ ٧ ديسمبر ، وبدى من خلالها ان تغييرا جوهريا قد طرا على تفكير قيادة الحزب الوطنى الاتحادى بشأن الحكومة القومية رغم وجود بعض العناصر المتصلبة التى ما زالت ترفض اشراك اى حزب آخر فى الحكومة · وقد عزت الأوسط المقربة من الأزهرى تغيير تفكيره الى انه احس ان تأليف حكومة قومية سيساعد فى انتزاع موافقة الدولتين على تقرير المصير من داخل البرلمان الحالى ·

وظهر من خلال التحركات ان كل شروط الحزب الاتحادى لتشكيل الحكومة القومية قد تداعت باستثناء شرط واحد هو ان تجمع

الأحزاب على ان يعلن البرلمان الحالى استقلال السودان ثم تتشكل الحكومة القومية لتحقيق هذه الغاية ·

وساد شعور عام بأنه لن يكون هناك خلاف يذكر بين الحكومة والمعارضة بشأن تمثيل الأحزاب فى الحكومة ما دامت المعضلات الأساسية قد زالت ·

لعل مما ساعد على زيادة تلطيف هذا الجو أن عددا من نواب الحزب الوطنى الاتحادى قاموا بمحاولات عديدة واتصالات لتذليل الصعاب وتعديل شروط الحزب السابقة · ثم تبلور ذلك النشاط فى تشكيل وفد سداسى من نواب الحزب أنتدب لمقابلة السيد الأزهرى ليحدثوه عن الحكومة القومية · ووجدوا عنده استجابة واضحة ، وتأكدت تلك الاستجابة عندما أبدى رئيس الوزراء فى أكثر من مجلس ، خلال أربع وعشرين ساعة ، تساهله وتفاهمه وحرصه على الوصول الى اتفاق ·



فى واحد من تلك المجالس، وكان فى بيت ابراهيم المفتى ، التقى الأزهرى بزعيم المعارضة الأستاذ محمد أحمد محجوب · فاقترح المحجوب أن ترسل الحكومة القومية عند تأليفها وفدا الى بريطانيا ومصر ليحصل على موافقتهما على أن يعلن البرلمان الحاضر استقلال السودان ، ولم يعترض الأزهرى · بل فى الواقع رحب بالاقتراء ووعد بدراسته ،

بالاقتراح ووعد بدراسته ،

وتأكيدا لاشاعة الثقة أعلن الأزهرى تأكيد موافقته على قيام الحكومة القومية فى الحال ٠

فى نفس المساء وفى مكان آخر أجمع الأستاذان مبارك رزوق ومحمد أحمد محجوب فى محاضرة بكلية الخرطوم الجامعية على أنه لا معنى ولا داعى لوجود مجلس الشيوخ اذ انه نظام مستورد من انجلترا ٠ وان الحكمة من وجوده فى البلدان المتقدمة ديمقراطيا هو التقدم بآراء توجيهية جيدة فى المشاريع التى يجيزها مجلس النواب ٠ ولكنه فى بعض الأحيان ، أو فى اغلبها ، يقود الى تعطيل تنفيذ تلك المشارع او يقود الى خلاف فى الرأى ربما يؤدى الى انهيار دستورى ٠

***

يوم ٨ ديسمبر ازداد الانفراج فى الجو السياسى الذى ساد فى اليومين السابقين ٠ وفى هذا الجو المتفائل تم بين الحكومة والمعارضة اجتماع انعقد بغرفة اللجان بمجلس الشيوخ ٠

مثل الحكومة أربعة وزراء هم : مبارك زروق ، على عبد الرحمن ، خضر حمد وابراهيم المفتى ، ومن الأحزاب المؤتلفة جاء كل حزب بمن يمثله : عبد الله خليل عن حزب الأمة ، ميرغنى حمزة عن حزب الاستقلال الجمهورى ، بنجامين لوكى عن حزب الأحرار الجنوبى ، محمد نور الدين عن الجبهة الاتحادية ، يوسف العجب عن الحزب الجمهورى الاشتراكى وحسن الطاهر زروق عن الجبهة المعادية للاستعمار ٠

فى بداية الاجتماع وافق المجتمعون على عدة اجراءات لتيسير عمل الاجتماع ، فاتفقوا على ان القرارات لا تؤخذ بالأغلبية ، لأن فريق النقاش لم يكون الا على أساس واحد هو تمثيل كل وجهات

النظر داخل البرلمان ، لا على اساس الأغلبيات التى مكانها البرلمان نفسه ·

هذه اللجنة - اذن - ليست مكانا لاتخاذ القرارات ولكنها مكان لتبادل الآراء ، ولتقريب المواقف ، ولتيسير الأمر على البرلمان ليقرر بسهولة ·

كذلك وافقوا ان تظل محادثاتهم كلها داخل نطاق السرية ، وأن توقف الحملات الصحفية بين الأحزاب ·

ثم وافق المجتمعون - اخيرا - على اجراء شكلى وهو ان يتولى السيد محمد عامر بشير (فوراوى) كاتب مجلس الشيوخ تسجيل مداولات وقرارات الاجتماع ·

بعد نقاش طويل انفض الاجتماع بعد أن سجل موافقة اجتماعية على مبداين اساسيين :

١ - وافق المجتمعون بالاجماع على مبدأ قيام حكومة قومية فى الوقت الحاضر على الأسس التى يتفق عليها فيما بعد ·

٢ - هدف الحكومة القومية هو الوصول الى الاستقلال التام وسيادة السودان الكاملة بأقصر الطرق وأضمنها ، استقلالا غير مشروط بشرط أو مقيد بقيد من أحلاف أو معاهدات او مركز ممتاز لأية دولة من الدول ·

وفى نهاية الاجتماع صدر بيان صحفى مختصر لطمأنة المواطنين ، يقول البيان بعد أن استعرض أسماء الحاضرين ، انهم بحثوا « موضوع الحكومة القومية ، وكان الاجتماع يسوده الود والصفاء واستمر البحث مدة ساعتين ونصف سارت فيه المباحثات سيرا

حسنا . ويهيب المجتمعون بالصحافة السودانية على اختلاف نزعاتها ان ان تعمل جادة على تهيئة الجو الذى يكفل نجاح هذه المهمة » .

وفى ختام اللقاء أقر المجتمعون ان يستأنفوا جلساتهم يوم السبت ١٠ ديسمبر فى الساعة السادسة مساء .

***

استقبلت صحف الصباح فى اليوم التالى نبأ اجتماع لجنة الأحزاب أو لجنة الحكومة القومية - اذا جاز أن نسميها كذلك - بغبطة وتفاؤل كبيرين . قالت احدى الصحف ان الاجتماع « كان ناجحا » . وقالت صحيفة أخرى « وتشير الدلائل الى أن الاجتماعات القادمة ستكون ناجحة وان الأسبوع القادم قد يشهد مولد الحكومة القومية » .

وكتبت صحيفة الأيام تحت عنوان (امل كبير) : قال لنا احد المشتركين فى مفاوضات الحكومة القومية انه خرج من اجتماع الأمس وهو مقتنع بأن الحكومة القومية ستقوم بأسرع مما كنا نتصور ، وان جو الاجتماع - رغم ان المناقشات انحصرت فى المبادىء العامة - يبشر بهذه النتيجة .

فى المساء اجتمع زعماء الأحزاب المؤتلفة فى منزل السيد عبد الله خليل لاستعراض الموقف . وظهر ان العقبة الوحيدة التى كانت تبدو امامهم هى الاتفاق على طريقة تقرير المصير .

كذلك نقلت صحف الجمعة - ٩ ديسمبر - الحوار الذى دار بين رئيس الوزراء ومراسل صحيفة (نيو ستيتسمان آند نيشن) حيث قال الأزهرى ردا على احد الأسئلة : انه يؤيد قيام الحكومة القومية

فورا . وعندما أثار المراسل الاشتراطات التى أعلنها الحزب الوطنى الاتحادى من قبل وخصوصا الاشتراط الذى جاء فيه وجوب موافقة الدولتين المتعاقدتين على أن يقرر البرلمان الحالى المصير ؟

قال السيد رئيس الوزراء :

- أن هذا الشرط أسىء فهمه ، وليس معناه أن يتأجل قيام الحكومة القومية .

* * *

فى البرلمان كان نواب الجنوب ، الذين كانت تنتابهم هواجس من بقايا التمرد ، يثيرون كثيرا من المسائل . والتساؤلات - كما كانت تبدو - لا تعكس عدم المعرفة بالنسبة لما يسألون عنه ، بقدر ما تعكس المخاوف ، والشك ، والقلق مما يحدث فى ذلك الجزء من الوطن .. مثلا ..

- تساءل بولين الير ان كانت وزارة الدفاع قد أوقفت تجديد خدمة الجنود الجنوبيين أو انهاء خدمة العاملين منهم ؟
أجاب وكيل وزارة الدفاع : ان الوزارة أوقفت تجديد خدمة الجنود أو انهائها سواء كانوا جنوبيين أو شماليين حتى تنتهى المحاكمات العسكرية فى الجنوب .

وسأل السيد داك داى عن عدم السماح للنواب الجنوبيين من أعالى النيل والاستوائية بالذهاب لمديرياتهم والسماح لنواب بحر الغزال فقط ؟ أجاب وكيل وزارة الداخلية : ان مسألة الدخول أو الخروج من المديريات الجنوبية هى من سلطة مديرى المديريات أو من ينوب عنهم ما دامت هى تحت الأحكام العسكرية ، وذلك أمر يتعلق بالأمن .

وسأل بولين الير : هل يمكن أن تعطى ضمانات عن عدم تدخل الاداريين فى الجنوب فى السياسة ، وخاصة ضد حزب الأحرار ، فأجاب وكيل وزارة الداخلية بأن الاداريين غير مسموح لهم بالعمل فى السياسة ، وأن الحكومة لا علم لها بأعمالهم ضد حزب الأحرار أو خلافه فعلق بولين : بأنه غير مقتنع ٠

وسأل نائب جنوبى : هل ستنقل وزارة المعارف معهد مريدى رمبيك نهائيا للخرطوم ؟ أجاب وزير المعارف ان وزارته لم تنقل معهد مريدى ومدرسة رمبيك نهائيا للخرطوم وانما أتخذ ذلك الاجراء مؤقتا لكيلا يفقد الطلبة جزءا من دراستهم — وعندما تهدأ الأحوال فى الجنوب ستعاد المدارس لأماكنها الطبيعية هناك ٠

***

صحف السبت حملت مزيدا من الأخبار المحبطة للجنوبيين أخبار تنقبض لها النفس ويضيق بها حلم الحليم : فى « خبر اليوم » وتحت عنوان : قائد التمرد يعدم هذا اليوم — تقول تفاصيل الخبر أن سلطات الاستوائية تسلمت تأييد حكم الاعدام على الضابط الجنوبى البينو قائد التمرد ٠ وينتظر أن ينفذ فيه حكم الاعدام خلال هذا الأسبوع ٠ والمعروف أن قائد تمرد الجنوب — تقول الصحيفة — لم يعترف حتى آخر لحظة ٠

ويضيف الخبر أن جوبا تسلمت أيضا تأييد الاعدام ضد ثمانية من الأهالى من مرتكبى جرائم القتل ٠ وفى خبر آخر أن السيد مدير الاستوائية أصدر أمرا الى كل مفتشى مراكزها بالا تسلم جثث المحكوم عليهم بالاعدام لذويهم تفاديا للمشاكل التى نتجت من تسلم الجثث كما حدث فى بعض المراكز وتقول الصحيفة أنه قد أعدم ثمانية عشر شخصا « امس الأول » واليوم السابق له فى توريت — وبذلك يبلغ عدد المعدومين هنالك ثمانية وثلاثين شخصا ٠

وفى خبر آخر ان متمردا هرب من حارسه فقتل وهو يسبح ٠ والمتمرد محكوم عليه بالاعدام ٠ وفى الطريق من مبنى السجن الى مبنى البوليس هرب السجين باتجاه النهر فتعقبته قوة من رجال البوليس ٠ فقذف بنفسه فى الماء محاولا الوصول الى الجانب الآخر ٠ فما كان من ضابط البوليس الا أن أعطى أوامره باطلاق النار ٠ فصوب نحوه اثنان من الجنود بنادقهما فاردياه قتيلا ٠

* * *

لكن اهم ما حدث يوم السبت (١٠ ديسمبر) هو الاجتماع الثانى للجنة الحكومة القومية المتشكلة من جميع القوى السياسية ٠

تم الاجتماع فى الساعة السادسة مساء ٠ وحضره كل الذين حضروا الاجتماع السابق باستثناء العضو الجنوبى الوحيد (بنجامين لوكى) الذى اعتذر عنه السيد عبد الله خليل بحجة المرض ٠

واستغرق الجزء الأول من الاجتماع جدل حول الطريقة الاسلم اتباعها لاعلان الاستقلال : هل يتم عن طريق استفتاء شعبى كما نص على ذلك تعديل اتفاقية تقرير المصير فى ٣ ديسمبر ١٩٥٥ ، أم عن طريق جمعية تأسيسية تنتخب بواسطة الشعب كما نصت على ذلك اتفاقية تقرير نفسها ، أم بواسطة البرلمان الحالى كما يقترح الحزب الوطنى الاتحادى ، وهو الطريق الذى وصف بأنه أيسر الطرق وأقصرها ٠

وهذا النقاش كانت تحكمه خلفية يجب أن نذكرها ٠ وهى أن الحزب الوطنى الاتحادى كان يملك الأغلبية البرلمانية ٠ وهذا كان يقلق حزب الأمة والجنوبيين الذين كانوا يخشون أن يرفق البرلمان باعلان الاستقلال نوع من الوحدة أو على الأقل العلاقة المميزة مع مصر ٠

بدأ الاجتماع الأستاذ مبارك زروق فذكر أنه فى الاجتماع السابق لم يصل المجتمعون لاتفاق تام بشأن الاستمرار فى اجراءات الاستفتاء دون أن يحدث ذلك مساسا باعلان الاستقلال من داخل البرلمان .

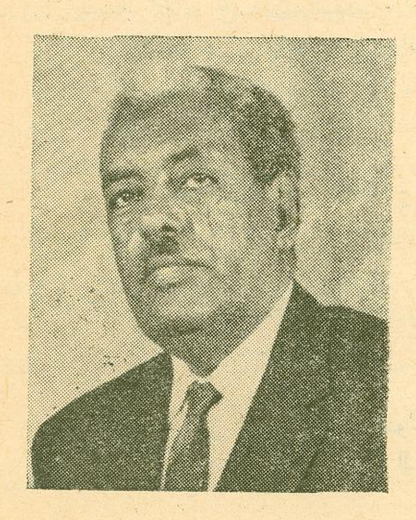
وقال ان السلطات التى منحت للجنة الدولية تجعل اعلان الاستقلال من داخل البرلمان أقصر الطرق .

أيد هذا الرأى الأستاذ ابراهيم المفتى وأمين السيد . ولكن المفتى تخوف من أن اللجنة الدولية قد تجد فى حوادث الجنوب ما يبرر تأجيل الاستفتاء حسب السلطات التى منحت لها .

ولم يوافق عبد الله خليل على هذه المخاوف . وقال ان الجنوبيين قد أوكلوا اليه ابلاغ رأيهم للاجتماع بأنهم لا يوافقون على أن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان لانهم بعيدون عن الاتصال بناخبيهم لغيابهم عن دوائرهم مدة طويلة وليسوا على ثقة بأن أولئك الناخبين يوافقون على هذا الاجراء المقترح .

وبعد أن شارك عدد من النواب فى نقاش ايهما أسهل وايهما أسرع ، اقترح ميرغنى حمزه أن تسير اجراءات الاستفتاء جنبا الى جنب مع اعلان الاستقلال من داخل البرلمان على أن ينفذ من الخيارين ما كان أسرع وأضمن .

وفى ختام النقاش اتفق المجتمعون على أن تعاد صياغة البند الثانى الذى اتفقوا عليه فى جلسة الجمعة ، ليكون كما يلى ، هدف قيام الحكومة القومية هو الوصول الى استقلال السودان التام وسيادته الكاملة بأقصر الطرق وأضمنها سواء كان ذلك عن طريق الاستفتاء أو أن يعلن البرلمان الاستقلال أو عن أى طريق آخر ، استقلالا غير مشروط بشرط أو مقيد بقيد من أحلاف أو معاهدات أو مركز ممتاز لأى دولة من الدول » .



واعلن مبارك زروق وخضر حمد عدم موافقتهما على العبارات التى اضيفت الى ما تم الاتفاق عليه فى الاجتماع السابق ٠

وسأل عبد الله خليل عما اذا كان من سلطات الحكومة الدخول فى معاهدات ؟

واجاب على عبد الرحمن بأن صيغة البند قصد منها الاحتياط ٠ ولكن بعد الاستقلال تستطيع الحكومة المقبلة الدخول فى اى اتفاقيات تراها فى مصلحة البلاد ٠

وبعد نقاش لم يستمر كثيرا وافق الاجتماع على نصين آخرين :

٣ ـ تسير اجراءات الاستفتاء دون ابطاء لتنفيذها باقرب فرصة دون مساس بمحتويات البند التالى :

٤ ـ فور قيام الحكومة القومية يطلب البرلمان السودانى من دولتى الحكم الثنائى ما يلى :

(أ) أن يعلن البرلمان السودانى الاستقلال ٠

(ب) ان تنتهى مهمة الحاكم العام فورا مع اعلان الاستقلال على أن تقوم مقامه هيئة سودانية ترشح اعضائها الحكومة القومية ويقرها البرلمان ريثما يتم انتخاب رأس الدولة السودانى بحسب الدستور النهائى ٠

بعـد اقرار هـذين البندين اقترح حسن الطاهر زروق انه فى حالة اقرار مطلب الاستقلال من داخـل البرلمـان أن ترسل الحكومة القـومية وفـدا برلمـانيا الى الدولتين المتعاقـدتين لاقناعهما بضرورة هـذا الطلب .

وافـق المجتمعون على الاقتراح على ان يكون احـدى الوسـائل التى تنتهجها الحكومة اذا رات ضرورة لذلك .

وتساءل الأستاذ حسن الطاهر زروق عن القيادة العليـا للجيش هـل يقرر الاجتماع شيئا بشأنها ؟

وأجاب المفتى بأن اللجنة الدولية هى التى ستقرر مسألة قيادة الجيش كما نصت على ذلك اتفاقية الحكم الذاتى لعام ١٩٥٣ .

عندئذ اقترح مبارك زروق – ووافق الاجتماع على ذلك – بأنه عند وصـول اللجنـة الدولية للسودان تبحث الوزارة القـومية مسألة القرار الخاص بالقيادة العليا للجيش السودانى وتتقـدم برأيهـا فيهـا .

* * *

بعـد ذلك انتقـل الاجتماع الى مسألة تحـديد وقت لوصـول رد الدولتين على تفـويض البرلمـان اعـلان الاستقلال وبعـد نقـاش اشترك فيه عـدد من المجتمعين وافـق الاجتماع على القرار الخامس التـالى :

٥ – اذا لم تصل موافقة الدولتين على اعـلان استقلال السودان من داخـل البرلمـان بالشروط المذكورة فى البند (٤) فى مدى سـتة أسابيع تنظر الحكومة القـومية فيما اذا كانت تستغنى عن طريقـة

اعلان الاستقلال عن طريق البرلمان وتواصل عملية الاستفتاء الشعبى لتقرير المصير أو تتخذ أى اجراءات أخرى ٠

وكان الموضوع الأخير فى جلسة يوم السبت هو موضوع وضع الدستور وقانون الانتخابات ـ وبعد نقاش مستضيف أقر الاجتماع القرار السادس التالى :

٦ ـ تقوم الحكومة القومية باختيار لجنة قومية لوضع مسودة الدستور الجديد ومسودة قانون الانتخابات النهائى لعضوية البرلمان على أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة تشرف على انتخاباتها اللجنة الدولية الحالية لمناقشة المسودتين واقرارهما ٠

وبعد ثلاث ساعات انتهت الجلسة على أن تنعقد يوم الاثنين ١٢ ديسمبر ٠

* * *

رغم ان تعديلا لاتفاقية تقرير المصير قد وقع بين مصر وبريطانيا يوم ٣ ديسمبر ١٩٥٥ وعكسته صحف السودان على صفحاتها فى اليوم التالى ، ثم اذاعت تفاصيله نقلا عن صحيفة « التايمز » البريطانية يوم ٥ ديسمبر ، رغما عن ذلك فان حكومة السودان ظلت آخر من يعلم اذ لم يصلها اخطار رسمى بذلك ٠

فى يوم الأحد (١١ ديسمبر) كان صبر الحكومة قد بلغ منتهاه ـ فهذا الذى اعتبرته فى أول الأمر تجاهلا ربما كان غير مقصود ، اصبح فى آخر الأمر اهانة لم تجد لها ما يبررها ٠ فأصدرت بيانا توضح فيه ما دار بينها وبين دولتى الحكم الثنائى حول تمثيل السودان فى محادثات تعديل الاتفاقية ، وتكوين اللجنة الدولية ،

تقول الحكومة ان بريطانيا اعتذرت بأن المحادثات قد قطعت شوطا بعيدا • وان مصر لم تكن جاده لانها وافقت على التعديل فى اللحظة الأخير • وأعلن البيان أن الحكومة احتجت لدى الدولتين •

يقول البيان : ان مجلس الوزراء كتب الى دولتى التعاقد بواسطة حاكم عام السودان بتاريخ ٩ نوفمبر مطالبا بضرورة أخذ راى حكومة السودان فى اختصاصات اللجنة الدولية قبل أن يبرم اتفاق نهائى بشأنها - وتسلم رئيس الوزراء رد الحاكم العام بتاريخ ٣ ديسمبر الذى يذكر فيه أن حكومة مصر أعربت فى خطاب لها بتاريخ ٢٩ نوفمبر عن ترحيبها باشتراك السودان فى المفاوضات بصدد تحديد اختصاصات تلك اللجنة - وذكر الحاكم العام فى خطابه ان حكومة بريطانيا ترى أن المفاوضات قد قطعت شوطا بعيدا وانه لم يعد فى رأيها أن تتاح لحكومة السودان فرصة الاشتراك فيها • وذكر مستشار الحاكم العام للشئون الدستورية للسيد رئيس الوزراء عندما سلمه ذلك الخطاب بأن الاتفاقية نفسها قد وقعت فعلا فى ذلك الصباح •

وعلى هذا الأساس بعث مجلس الوزراء الى الحاكم العام احتجاجا يقدمه الى الدولتين على هذا التصرف الذى تجاهلتا فيه حق السودانيين فى اعطاء رأيهم فى هذا الأمر الحيوى الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بتقرير مصيرهم ، وقد ذكر مجلس الوزراء ان قبول حكومة مصر لاشتراك السودانيين فى المفاوضات لم يكن جديا لأن ذلك يتعارض مع اسراعها فى انهاء المفاوضات وتوقيعها ولم يمعن على خطابها غير بضعة أيام • ذلك الخطاب الذى سلم لرئيس الوزراء بعد توقيع الاتفاقية •

كما لاحظ مجلس الوزراء بأن حكومة بريطانيا قد بنت رفضها اشراك السودانيين على اساس وا هـ وغير مقنع اذ انه كان فى الامكان

ان يعطى السودانيون فرصة للنظر فيما توصل اليه الطرفان فى اى وقت قبل التوقيع ·

وقد لاحظ مجلس الوزراء - كذلك - فى خطابه للدولتين بأن نصوص الاتفاق التى أذيعت فى كل من البلدين وتناقلتها وكالات الأنباء والصحف فى العالم أجمع لم تصل بعد بصفة رسمية الى حكومة السودان · على انه من الملاحظ ان الراى العام السودانى قد اجمع على معارضة واستنكار نصوص الاختصاصات التى منحتها الدولتان للجنة الدولية ·

واضاف مجلس الوزراء فى خطابه ، انه ينتظر وصول نصوص الاتفاقية رسميا اليه حتى يتمكن من دراستها وتمحيصها وتقديم وجهة نظره بخصوصها ·

بعد تسليم مذكرة الحكومة للحاكم العام فى منتصف النهار اتجه السيد الأزهرى الى حلة حمد فى الخرطوم بحرى حيث اجتمع الى السيد على فى داره لفترة طويلة بحث معه خلالها الموقف الراهن ·

فى اليوم التالى نشر ان المقالة تمت بناء على طلب من رئيس الوزراء ·

***

اخبار الأحد فى الجنوب تدفقت على الخرطوم ، كل خبر يذكر بما قبله من اخبار :

اهم خبر كان عن اعدام مايكل واطا · يقول الخبر ان تنفيذ حكم الاعدام سيتم فى ثمانية عشر من الأهالى الذين اشتركوا فى جرائم القتل بمركز ياى ، ومن بينهم مايكل واطا ضابط مجلس ريفى

ياى . وكان مايكل قد أنكر للمحكمة جرمه . الا أن خمسا وأربعين من المتهمين شهدوا بأنه هو الذى اصدر اليهم أمر قتل الشماليين عندما مر عليهم بعربته وهو فى طريقه من ياى الى يوغندا . وتمامة للخبر قيل ان هذه الدفعة هى الثانية . وقد سبق ونفذ حكم الاعدام فى ثمانية عشر متمردا من قبل .

واشار خبر آخر الى محاكمة لويس بيه مساعد مفتش مركز واو ، وكلمنت امبورو مساعد مفتش مركز التونج وآخرين بتهمة اثارة الجماهير ضد الحكومة .

وفى خبر آخر أن الهيئة العسكرية فى جوبا برئاسة اللواء ابراهيم عبود التى تحاكم الدفعة الثانية من المتهمين ستقرر احكامها فى ذلك اليوم - الاثنين ، ويضيف الخبر ان السيد الدرديرى احمد اسماعيل يدافع عن المتهمين .

ويقول خبر رابع أن الفين من سجناء الجنوب من جميع المديريات سينقلون الى الشمال بعد نهاية المحاكمات .

الحكم الفدرالى للجنوب

لعل اهم حدث يوم الاثنين ١٢ ديسمبر هو انعقاد الاجتماع الثالث للجنة الحكومة القومية • حضر الاجتماع جميع الأعضاء الذين حضروا الاجتماعين السابقين بما فى ذلك بنجامين لوكى الذى اعتذر عن الاجتماع السابق بحجة المرض •

فى هذه الجلسة ادخل بنجامين لوكى وهو العضو الجنوبى الوحيد فى اللجنة حتى الآن ، ادخل عنصر جديدا وهو موضوع جديد وحيوى لدرجة أنه استأثر بمعظم ساعات الاجتماع الثلاثة •

والواقع ان قضية الجنوب حيوية وحساسة دائما ولكنها فى تلك الأيام كانت اشد حيويه واكثر حساسية ذلك أن الجنوب كان قد خرج لتوه من تمرد عسكرى نتبحث عنه ردة فعل عسكرية قاسية • وهذا شىء طبيعى • فالعمل العسكرى لا يواجه بالنقاش وانما يحسم عسكريا اولا ، وبعد ذلك تبدأ تسوية المشكلة خاصة اذا كان ذلك التمرد قد راح ضحيته فى خلال ثلاثة أيام ٢٦١ قتيلا شماليا و ٧٥ من ابناء الجنوب •



ومنذ اغسطس وحتى هذه الأيام من ديسمبر ١٩٥٥ لا تكاد تفتح صحيفة فى الصباح الا وتجد فيها خبرا عن ذلك التمرد أو عن ما نتج عنه من مضاعفات : القبض على المتمرد فلان ، محاكمة عدد من المتمردين ، استجواب المتمردين ، صدور الحكم فى قضايا التمرد ، رفع الحكم الى الجهات المصدقة ، التصديق على الحكم ، اعدام ٠٠ ،اعدام ٠٠٠ ، اعدام ٠٠٠ ، الخ ٠٠٠ الخ ٠٠٠ من هذا المسلسل اليومى المتلف للأعصاب ٠

هذا كان على المدى القريب — فى ديسمبر والأسابيع السابقة له ٠

فى الشهور والسنوات السابقة لعام ١٩٥٥ كانت خيبة امل الجنوبيين من الشماليين اكبر ٠ فثمة اخطاء كثيرة صاحبت اتفاقية تقرير المصير ، قبلها بشهور وبعدها بشهور ايضا ، وهى اخطاء وقع فيها قادة الأحزاب السياسية الشمالية ، ونفخ فيها رجال الادارة والمبشرون ٠ ترجع تلك الأخطاء الى قلة خبرة رجال الأحزاب وجهلهم بالأوضاع فى الجنوب أكثر مما ترجع الى سوء النية او التدبير المتعمد ٠

فمثلا — لم يدع احد من الجنوبيين للاشتراك فى المحادثات التاريخية بين احزاب السودان والحكومة المصرية فى مطلع عام ١٩٥٣ ، قبيل توقيع اتفاقية تقرير المصير ٠ ويبرر الشماليون ذلك بأنه بينما كانت هنالك احزاب تدعى فى مجملها تمثيل الراى العام السودانى (الشمالى) لم يكن بين الجنوبيين من يدعى تمثيل الجنوب ٠ اذ لم تقم هنالك احزاب حتى ذلك التاريخ ، كما لم يوجد بين احزاب

الشمال من يضم فى قيادته أعضاء بارزين من أبنـاء الجنوب · وقـد فسر الجنوبيون غياب ابناء الجنوب عن تلك المفاوضات بأنه دليـل على الرغبة فى الانتقاص من اهمية الجنوب ·

اما بعـد الاتفاقية فقـد جاءت انتخابات ١٩٥٣ · وقـد قـدمت احزاب الشمال الوعـود بسخاء للجنوبيين · ووعـد رئيس الحكومة بأن الأولوية فى التعيين لأبنـاء الجنوب لن تكون فى الجنوب فقط وانما فى السودان كله · وقيل لهم بأنهم سيشغلون منصب المـأمور والمفتش ومدير المديرية وانه سيكون لهم ربع المناصب فى السودان بوجـه عـام ·

فماذا حدث لهذه الوعود بعـد الانتخابات ؟ ··

لم يحـدث للجنوبيين شىء غير خيبة أمل كبيرة ·· فعندما بدأت لجنة السودنة أعمالها فى اكتوبر ١٩٥٤ كانت تعييناتها وترقياتهـا تجرى وفقا لتقاليد الخـدمة المـدنية المعروفة ، والقـائمة على اسس واضـحة هى : الأقـدمية ، الخبرة ، والمؤهـل · فظهـر أن الجنـوبيين لم يحتلوا مناصب تقارب ما يحتله الشماليـون · فلم تحـدث فى أوضاعهم تغييرات تذكر · فقـد عين أربعـة منهم فى منصب مساعد المـأمور ، واثنان فى منصـب المـأمور ·· وكانت تلك اعلى وظائف يشغلها جنوبيـون ·

كل ذلك احـدث خيبة أمل كبيرة ومرارة حادة عند الجنوبيين واعتبروا أن الاستقلال بالنسبة للجنوب لم يعن اكثر من استبدال سيد بريطانى بسيد آخر هـو السيد الشمالى ·

ومما زاد فى هـذه المرارة ان الجنوبيين كانوا يذكرون مؤتمر جـوبا الذى تكسرت عليه أحـلام بريطانيا فى فصل الشمال عن الجنوب فهـذا المؤتمر بأغلبيته الجنـوبية (١٧ جنوبى – ٦ شماليين – ٤

بريطانيين) - اختار صيغة السودان الموحد . بل لم يعمد الى اى صيغة فدرالية أدنى من الوحدة الكاملة الشاملة .

كل هذه الخلفيات ربما تكون قد برزت عند قطف ثمار الاستقلال فتحركوا فى الوقت المناسب . ذلك أنه وسط اجواء التمرد ومضاعفاته لم ينس الجنوبيون أن الوقت هو الوقت المناسب تماما لاملاء شروطهم لانتزاع شىء خاص للجنوب .

* * *

كل ذلك فيما يبدو هو جو الاجتماع وخلفياته ففى بداية الجلسة طلب بنجامين لوكى - وهو العضو الجنوبى الوحيد فى الاجتماع - الكلام فأبدى رغبته فى عرض راى حزب الأحرار الذى يمثله . فقال انهم يؤيدون تأييدا تاما قيام حكومة قومية الا انه توجد مشكلتان احداهما تخص البلاد بأسرها والأخرى تخص الجنوب .

واستمر لوكى دون توقف فأعرب عن رايه ان مثل هذه المباحثات ذات فائدة قد تساعد على اعادة الثقة فى ذلك الجزء من البلاد خاصة اذا أسفرت عن تغيير شامل فى الشمال بوجود رئيس وزراء جديد . ولابد أن تضم الوزارة القومية ثلاث وزراء من حزبه يمثلون المديريات الجنوبية الثلاثة .... ذلك كله - يقول لوكى - قد يساعد فى عودة الذين ذهبوا الى ما وراء الحدود .

ثم دلف بعد ذلك الى الجزء الرئيسى من الحديث وهو املاء شرطه : اذا أراد المجتمعون أن يعلن الاستقلال بواسطة البرلمان فلابد من الموافقة على قيام اتحاد فدرالى بين الشمال والجنوب داخل السودان الموحد بحدوده الحالية .

سأل ابراهيم المفتى عن موقف حزب الأحرار الجنوبى فى حالة

اجراء استفتاء فى القطر كله بحدوده الحالية كما تنص الاتفاقية اما لاستقلال السودان أو لايجاد رابطة بينه وبين مصر ٠

رد بنجامين لوكى بأنهم آنذاك سيطالبون بتعديل الاتفاقية ٠ قال مبارك زروق ان النص على السودان كوحدة فى جميع الاجراءات المختلفة اثناء فترة الانتقال جاء فى قانون الحكم الذاتى ٠

واعرب عبد الله خليل وميرغنى حمزه عن رايهما بأن لاداعى لاطاله الجدل فى هذا الموضوع طالما السيد بيخامين لوكى يطالب بالاتحاد الفدرالى فى السودان « الموحد » ٠



وهنا اقترح السيد على عبد الرحمن بأن يعلن الاستقلال من داخل البرلمان كوحدة أولا ثم تعالج مسألة الاتحاد الفدرالى فى الدستور الجديد ٠

واعلن مبارك زروق ان هذا رايه ووافق على هذا الرأى ايضا ميرغنى حمزه ثم اضاف بأن مثل هذا الاقتراح معقد جدا ويحتاج الى دراسات واسعة ومن الخير الا نخلق مشاكل للبلاد فى الوقت الحالى ٠ فمسألة الاستقلال مسألة خارجية يجب ان نحصل عليها أولا ثم نعالج مسائلنا الداخلية - ولابد من دراسة هذا الموضوع بواسطة لجنة يمثل فيها الجنوب والشمال ٠

وهنا انبرى السيد بنجامين لوكى رادا على حصيلة ذلك النقاش فقال : انه لا يريد وضع عراقيل امام الاجتماع ٠ والمسألة واضحة

فى نظره . فالجنوبيون يطالبون بوعـد ببحث مسألة الاتحاد الفدرالى بين جزئى البـلاد .

اقترح الأستاذ حسن الطاهر زروق ان يكون من واجبات الحكومة القـومية العمل على انهاء حالة الطوارىء فى الجنوب بأسرع ما يمكن ذلك - كما اقترح أن تعمل الوزارة القـومية على تكوين لجنة لبحث موضوع الاتحـاد الفـدرالى بين الشمال والجنوب .

وعلق السيد محمد نور الدين بأن مطلب الاتحاد الفـدرالى جـديد على الجنوبيين . وعندما يجتمعون مع اخـوانهم الشماليين للعمل فى وزارة واحـدة فستزول هـذه فكرة ولا ضرر من تكوين لجنة بواسطة الحكومية والقـومية لدراستها .

وقال السيد على عبد الرحمن ان من بين قرارات هـذا الاجتماع السابقة تكوين لجنـة قـومية لوضع مسودة الدستور الجـديد . ويمكن ان تنظر تلك اللجنة فى هـذه المسألة .

وأيدى السيد عبد الله خليل رايه فقال بأنه من الخير انتظـار تقرير لجنة التحقيق حتى يبحث على ضوئه - هـذا الاقتراح .

عندئذ وسـع مبارك زروق النقاش قليلا عندما قال بأن ما اقترحه بنجامين لوكى يمثل وجهة نظر جزب الأحرار فقط . وحزب الأحرار لا يمثل الجنوب كله بل يوجـد اخـوانهم الذين ارتضوا تقرير مصير السودان كوحـدة .

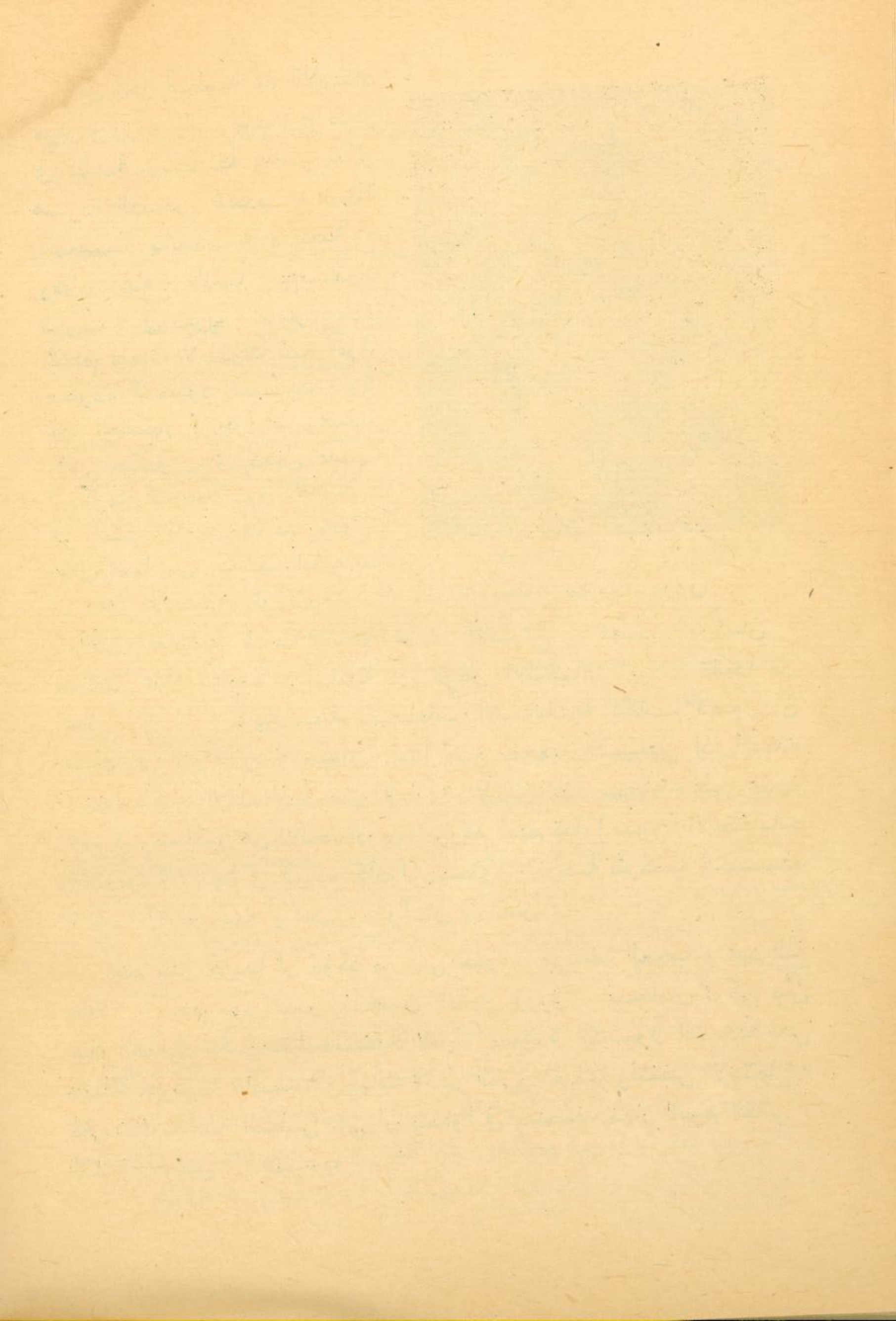
ويبـدو انه قـد ساد شعور بأن النقاش فى موضوع الجنـوب والحكم الفـدرالى قـد أخـذ وقتـا أطـول ، فاتفق الاجتماع فى الختام بأن يوصى بأن تعمل الحكومة القـومية جهـدها لانهاء حالة الطوارىء فى الجنوب بأقرب قومية ممكنه . كما اتفق على تأجيل البحث فى اقتراح بنجامين لوكى بشأن الاتحـاد الفـدرالى بين الشمال والجنوب .

في آخر الجلسة عاد الأستاذ مبارك زروق الى موضوع طرق فى جلسة سابقة وهو اقرار مسودة الدستور الجديد بواسطة جمعية تأسيسية منتخبة . وقال أنه طالما سيشترك البرلمان فى تقرير المصير وهو الاهم فلماذا لا يترك له اقرار مسودة الدستور الجديد ، وفى هذا اختصار للاجراءات وضمان خلق جو ودى تعمل فيه الحكومة القوميه دون الالتجاء الى انتخابات جديدة قد يؤثر ما يقال فيها من دعايات انتخابية فى سير الاوضاع الوزارية .

الأستاذ مبارك زروق

ولكن المعارضة كانت شاملة لهذا الاقتراح . فهذا البرلمان تسيطر عليه أغلبية برلمانية من الوطن الاتحادى (٥١ مقعدا من اصل ٩٦) . وبالنسبة للتجمعات الاستقلالية فكانت تعتبر أن حجمها فى البرلمان لا يتوازن ابدا مع حجمها الشعبى اذا اثبتت الاحصائيات الانتخابية بأن الجبهة الاستقلالية حصلت على عشرة آلاف صوت أكثر من الاتحاديين . ورغم أنهم قبلوا نتيجة الانتخابات فى صمت الا أنهم فى الواقع كانوا يتيحنون الفرصة لفركشة هذه الأغلبية الاتحادية أو لحل البرلمان ان أمكن .

فلم يكن غريبا أن يؤكد ميرغنى حمزة ، يوسف العجب ، عبد الله خليل ، محمد نور الدين ، حسن الطاهر زروق ، بنجامين لوكى بأن قيام جمعية تأسيسية منتخبة لاقرار مسودة الدستور الجديد هى مسألة جوهرية بالنسبة لوجهات النظر التى يمثلونها وانفض الاجتماع . كان ذلك خاتمة النقاش على أن يلتقوا فى منتصف نهار اليوم التالى ، الثلاثاء الموافق ١٣ ديسمبر .



استقالة الحاكم العام

شهد النصف الثانى من يوم الاثنين ١٢ ديسمبر حدثا رئيسيا من احداث تلك الأيام الخالدة · فقد استقبل الحاكم العام عند منتصف النهار السيد اسماعيل الأزهرى رئيس الوزراء وأبلغه بنبأ استقالته من منصبه ، وفى المساء استقبل زعيم المعارضة السيد محمد احمد محجوب ونقل اليه النبأ ·

وفى المساء اصدرت (الأيام) ملحقا خاصا تضمن النبأ مع تفاصيل قليلة ، ثم مقابلتين قصيرتين مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة علقا فيهما على الحدث ·

ثم بدات الأخبار تتدفق عبر التلغرافات من لندن والقاهرة ·

من لندن حملت الأخبار بيان وزارة الخارجية البريطانية الذى اذاع استقالة السير نكس هلم حاكم عام السودان · قال البيان ان سفير المملكة المتحدة فى القاهرة ابلغ رئيس الوزراء المصرى أن حكومة صاحبة الجلالة مستعدة لقبول استقالة السيد نكس هلم وانها لا تنوى ترشيح حاكم عام بريطانى آخر ليحل محله · وأضاف

ان حكومة صاحبة الجلالة تقوم الآن بمشاورات مع الحكومة المصرية على الخطوات التى يجب اتخاذها بخصوص منصب الحاكم العام متوخية فى ذلك ما تتطلبه الاتفاقية الانجليزية المصرية من ضرورة ايجاد جو حر محايد فيما تبقى من فترة تقرير المصير .

وجاءت أخبار لاحقة ذلك المساء تقول ان بريطانيا تقترح أن يكون الحاكم الجديد من دول اسكندنافيا أو سويسرا وهى - على كل حال - مستعدة للنظر فى أى ترشيحات أخرى ملائمة .

وجاءت أخبار القاهرة تقول ان مصادر مصرية مسئولة صرحت بأن مصر ستوافق على كل ما يجمع عليه السودانيين بما فى ذلك تقرير المصير من البرلمان سواء أقر السودانيون الاستقلال التام او اقروا اى صيغة من صيغ العلاقات المميزة مع مصر . ولكن مصر تشترط للموافقة على كل ذلك أن تؤول سلطات الحاكم العام أولا الى لجنة قومية يتفق



الرئيس جمال عبد الناصر

عليها السودانيون ، ويعلن الاستقلال أمامها .

فى نفس ذلك المساء تحركت مصر بسرعة فائقة فى الجبهة السودانية واستطاعت أن توصل قرارها ذلك الى كل زعماء الأحزاب السودانية بوصفه يمثل السياسة المصرية الجديدة .

والواقع ان مصر - فى تلك المناسبة - أعطت السودانيين دعما قوميا ، ودفعتهم دفعا لاتخاذ خطوتين أساسيتين : اختيار رأس الدولة السودانى ، وتقرير المصير عن طريق البرلمان • وقالت لهم فى كلمات واضحة « ان كل ما يجمع عليه السودانيون سيتحقق » • وقالت مشجعة « ان الموقف الآن فى أيدى السودانيون وحدهم وهم يستطيعون باتفاقهم واتحاد كلمتهم أن ينالوا ما يشاءون • والأهم من ذلك كله أن مصر بدأت تخاطب السودانيين كلهم لا الجانب الاتحادى فقط •

فى الخرطوم بدأت الدوائر السياسية تدرس فى ذلك المساء وبطريقة جدية فكرة تعيين لجنة قومية لتحل محل الحاكم العام فى مقام السيادة •

وأجرت الصحف فى تلك الليلة استطلاعا عاما بين زعماء الأحزاب عن رأيهم فى استقالة الحاكم العام ، وماذا يتوقعون أن يأتى بعدها ؟

السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة أكد الراى السائد وهو أنه لا داعى لاختيار حاكم عام جديد • ويرى أن تختار لجنة قومية سودانية • ولم يتوقف كثيرا عند عددها باعتبار انها مسألة يسيرة وحسمها سهل •

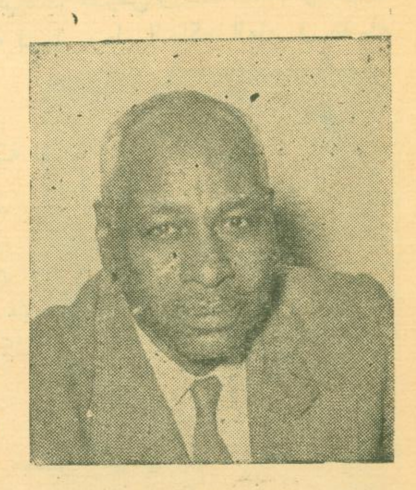
والسيد مبارك زروق زعيم مجلس النواب ونائب رئيس الحزب الوطنى الاتحاد قال انه لا يظن أن استقالة الحاكم العام ستوثر على الوضع فى السودان ، ولكنها على كل حال ستدفع السودانيين للبحث عمن سيخلفه • وايد زروق فكرة اللجنة القومية للسيادة •

والسيد ميرغنى حمزة رئيس حز بالاستقلال الجمهورى - كذلك - رحب باستقالة الحاكم العام وباقتراح اللجنة القومية التى ستخلفه فى السيادة •

* * *

اخبار الاثنين عن الجنوب والتمرد والمحاكمات انعكست بصخب شديد ملأ الجو فى صحف الثلاثاء .

فقد عقد سعادة رئيس القضاء مؤتمرا صحفيا قال فيه انه لم يتسلم أى قضايا جديدة من الجنوب خلال ذلك الأسبوع . وقال ان عدد قضايا الاعدام التى وصلت للنظر فيها ما زالت ١٩٩ حكما بالاعدام . واضاف ان معالى الحاكم العام أصدر أوامره بالموافقة على ستة عشر حكما جديدا بالاعدام ويصبح بذلك عدد الأحكام التى اجازها ١١٦ حكما .



وقال السيد محمد احمد ابو رنات - رئيس القضاء - انه تسلم من سلطات المديرية الاستوائية بالجنوب ٤٩ شهادة اعدام . وتلك تعنى اعدام ٤٩ شخصا من الذين صادق الحاكم العام باعدامهم . وقد تم التنفيذ فى منطقتى توريت وياى .

السيد محمد احمد ابو رنات

وقال سعادة رئيس القضاء ان هذه الشهادات تكتب عادة بعد تنفيذ الاعدام وتوقع بواسطة أكبر مسئول يكون قد حضر التنفيذ فى المركز زيادة على شهادة يكتبها طبيب رسمى يجرى كشفا على الجثة ليتأكد من موتها .

وورد كذلك فى صحف الثلاثاء أن الحاكم العام أرسل الى حكومة يوغندا جميع الأوراق الخاصة بقضايا الجنود المتمردين والأهالى الذين اشتركوا فى القتل والنهب ثم لجأوا اليها فارين . وكانت

حكومة يوغندا فى البداية قد رفضت اعادة اللاجئين من غير أن تتسلم التهم الموجهة ضدهم والتى على أساسها سيقدمون للمحاكمة ٠

وفى بلاغ صدر عن القيادة العسكرية فى الجنوب ان ستة عساكر قد سلموا أنفسهم فى مريدى منذ صدور البلاغ السابق وبذلك يكون عدد الذين سلموا أنفسهم خمسة ضباط و ٧٧٨ صف ضابط وجندى ٠

***

احدثت استقالة الحاكم العام ردود فعل واسعة جدا فى السودان ٠ والواقع أنه لم يكن هنالك رد فعل واحد محدد وانما مجموعة من ردود الفعل ظلت تتعاقب وتتطور بمرور الساعات ٠

ولقد شهد يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر حركة محمومة فى الوسط السياسى ٠ ومن خلال هذه الحركة انعقدت خمسة اجتماعات رئيسية ، اثنان منها فى الصباح فى مقر البرلمان وثلاثة فى المساء ٠

فى الصباح عقدت لجنة الأحزاب - أو كما اسميناها من قبل اللجنة القومية - اجتماعا بغرفة اللجان بمجلس الشيوخ ٠ وحضر الاجتماع لأول مرة بجانب الذين كانوا يحضرون بصورة تقليدية ، السيد بوث ديو ٠

بدأ الاجتماع باثارة موضوع الاتحاد الفدرالى بين الشمال والجنوب الذى اثاره السيد بنجامين لوكى ٠ فقال السيد لوكى أنه على استعداد لسحب هذا الشرط اذا سحبت الشروط الأخرى التى كانت موضع نقاش بصدد الحكومة القومية ٠ وأيده محمد نور الدين ٠

وهنا ذكر السيد مبارك زروق قضية كان يعتبرها بديهية وهى أن الجمعية التأسيسية وحدها هى التى تستطيع أن تقرر مسألة الاتحاد

الفـدرالى · فرد لوكى بأنه لا يقصـد فكرة الاتحاد فـدرالى بالمعنى المتبادر ولكنه يقترح تكوين لجنة من الشماليين والجنوبيين لتدرس موضوع تنسيق العلاقات بين الشمال والجنوب · وعندها وافـق المجتمعون بالاجماع ان يرفـع هـذا الاقتراح كتوصية للحـكومة القـومية ·

بعـد ذلك وجـه السيد نور الدين بالاسراع فى مناقشة تكوين الوزارة القـومية ·

فرد عليه الأستاذ حسن الطاهر زروق بأن موقفا جـديدا لا علاقة له بالحكومة القـومية قـد نشـأ - وهـو استقالة الحاكم العام وهـو موضوع هام · وقـد اقترحت بريطانيا ان يخلفه شخص محايد · ومصر قـد توافق على أن تحـل محله هيئة سودانية بموافقة جماعية ، هـذا هـو الذى يجب أن يناقش ·

فقال السيد عبد الله خليل أنه عندما سمع النبـأ لم ير بأسـا بأن يعمل العضوان السودانيان بالاضافة الى اثنين آخرين للقيـام بأعباء الحاكم العام بعـد تقاعـده · ولكنه بعـد أن فكر مليـا رأى أن الموضوع يحتاج الى دراسة أعمق ·

أعلن السيد على عبد الرحمن أنه يوافق على اقتراح حسن الطاهر زروق ·

هنا تدخل الأستاذ مبارك زروق فى النقاش وقـدم رايا جـديدا لم يطرق من قبل ، فقال ان الفرصة قـد سنحت لان يعلن البرلمـان الاستقلال فـورا فى الوقت الذى يرسـل فيـه رأيه للدولتين بشأن الهيئة السودانية التى تعمل كرأس للدولة · ومعنى هـذا حـل لجنة الحاكم العام وقال أنه يعتقد أن الطريق ممهـد لذلك لأن مصر أعربت عن رأيها بأنها ستوافق على ذاك الاعـلان اذا أجمع السودانيون عليه ·

وانجلترا قد لا تمانع · واستحث الأعضاء على أن ينتهزوا هذه الفرصة ·· والا فان الوضع سيكون أشبه بالوصاية الدولية ·

رفض السيد نور الدين فكرة ربط تعيين اللجنة السودانية للسيادة مع اعلان الاستقلال بواسطة البرلمان لان فى ذلك مخاطر ·

ايد السيدان يوسف العجب وعبد الله خليل تعيين لجنة السيادة ووافقهما السيد على عبد الرحمن وقال ان هذه اللجنة قد تكسب السودان هيبة ومكانه وتعتبر قفزة الى الامام ·

وهنا تحدث السيد ابراهيم المفتى فاحيا اقتراح زروق باعلان الاستقلال فورا · ثم ادلى مزيد من اعضاء الأحزاب المؤتلفة بآرائهم التى كانت تتخوف من اعلان الاستقلال فورا ·فاتفق ميرغنى حمزة وحسن الطاهر زروق على ضرورة الفصل بين تكوين لجنة السيادة وبين الاستقلال باعتبار ان تكوين لجنة السيادة يعتبر امرا ملحا بينما الاستقلال أمر يجب مناقشته مع دولتى التعاقد ·

ايد السيد عبد الله خليل فكرة تكوين اللجنة فورا واقترح ان يكون العدد صغيرا لكى تستطيع ان تعمل · ولكن مع نهاية الاجتماع رؤى ان يتواصل النقاش فى هذه المواضيع فى الخامسة من مساء اليوم التالى ـ الاربعاء ١٤ ديسمبر ·

* * *

اجتماع الصباح الثانى عقدته الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الاتحادى بدار البرلمان لمناقشة الموقف المترتب على استقالة الحاكم العام · فى ختام الاجتماع أصدرت الهيئة بيانا تطرق الى ثلاثة مواضيع : أولا تطرق لاستقالة الحاكم العام وقال ان الاستقالة فرصة

مناسبة للسودانيين لاستكمال مظهر سيادتهم بأن تحل لجنة قومية سودانية محل الحاكم العام .

وثانيا : طالب بحل لجنة الحاكم العام لأنها بتكوينها الحالى كانت تضم فى عضويتها ممثلين لدولتى الحكم الثنائى .

وثالثا : تعلن رفضها لأى تدخل او توجيه خارجى للتاثير على اختيار اللجنة القومية .

***



السيد عبد الرحمن المهدى

فى الساعة السابعة الا ربعا توجه السيد عبد الرحمن المهدى يصحبه سكرتيره الخاص الى منزل السيد على الميرغنى فى الخرطوم بحرى . حضر بداية الاجتماع نجلا السيد على ثم انفرد السيدان بعد ذلك لمدة ساعة ونصف . ورغم ان ما دار فى الاجتماع احيط بستار من الكتمان الا انه كان مفهوما ان الاجتماع تناول الوضع الراهن . واكثر ما قيل هو ان الاجتماع كان خطيرا وسيكون لنتائجه الايجابية تأثيرا عمليا على الموقف السياسى .

وكان ذلك هو الاجتماع الثالث ..

فى نفس المساء تباحث السيد رئيس الوزراء مع الحاكم العام حول اجازته التى ينوى قضاءها فى بريطانيا وكانت الصحف قد اشارت الى انه قد يغادر السودان يوم ١٦ ديسمبر فاتجهت

المحادثات الى ما يتطلبه الموقف السياسى اذا ما انتهت محادثات الحكومة القومية الى النجاح اذ يصبح من الضرورى وجود الحاكم العام لاجراء التعيينات · وقد ابدى الحاكم العام استعداده لتأخير سفره يومين او ثلاثة اذا كان من المتوقع أن يتم الاتفاق على الحكومة القومية سريعا · والا فانه على استعداد لقطع اجازته فى أى وقت يطلب منه ذلك ·

وذلك كان الاجتماع الرابع ··

الاجتماع الخامس فى ذلك المساء كان اجتماع مجلس الوزراء وفيه استعرض موقف مفاوضات الحكومة القومية واستقالة الحاكم العام · واتخذ المجلس قرارات هامة · وقالت الصحف فى اليوم التالى (الاربعاء ١٤ ديسمبر) أن اثر تلك القرارات سيظهر فى ذلك اليوم ·

***

فى يوم الاربعاء اجتمعت لجنة الأحزاب وحضرها كل الأعضاء الذين حضروا الاجتماعات السالفة بالاضافة الى عضو جنوبى لم يحضر من قبل هو السيد غردون أيوم ·

افتتح الجلسة السيد مبارك زروق بقوله ان اجنده الاجتماع تشتمل على ثلاث مسائل اهمها مسألة اعلان الاستقلال بواسطة البرلمان وعلى ضوئها يتم تكوين لجنة السيادة لا لتحل محل الحاكم العام تحت علمى الحكم الثنائى بل لتمارس سلطات السيادة ·

وقال السيد زروق :

ـ لقد ذهب الخوف من اعتراض مصر او انجلترا على قرار اعلان الاستقلال · فمصر صرحت بلسان ناطق رسمى بانها لا تمانع · وانجلترا تقول انها توافق على كل ما يقره البرلمان ·

ثم انتقل السيد مبارك زروق الى الموضوع الثالث وهو موضوع الحكومة القومية • فوصفها بأنها هى الجهاز الذى سينفذ الخطوتين السابقتين • وطالب بأن تقوم فى الحال • وقال ان المسائل الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض •

كان أول المتحدثين السيد محمد نور الدين الذى فصل بين تكوين اللجنة القومية للسيادة وبين الموضوعين الآخرين • وقال يجب أن نفصل فى قيام لجنة السيادة أولا لأنها مسألة مستعجلة بسبب استقالة الحاكم العام •

وافق على هذا الرأى الأستاذ حسن الطاهر زروق أما السيدان يوسف العجب وبنجامين لوكى فقد فضلا البدء ببحث الحكومة القومية • بينما أيد السيد ابراهيم المفتى الخيار الثالث وهو البدء ببحث مسألة الاستقلال من داخل البرلمان أولا • وبعد اقراره تكون اللجنة القومية لكى تمارس سلطات راس الدولة •

وجرت مساجلة كلامية حول هذه الخيارات اشترك فيها ميرغنى حمزة ، مبارك زروق ، عبد الله خليل ، محمد نور الدين ، على عبد الرحمن ، حسن الطاهر زروق وابراهيم المفتى • وعلى اثرها تبلور النقاش فى اتجاهين :

- اتجاه الاتحاديين وحسن الطاهر زروق ومحمد نور الدين وهؤلاء يرون ان تحسم الجلسة موضوعى الاستقلال ولجنة السيادة •

- واتجاه حزب الأمة والجنوبيين وهم يرون أن تحسم مسألة الحكومة القومية اولا •

فى النهاية يبدو ان الاتجاه الأول استسلم لموضوع الحكومة القومية لأنه عندما دلف عبد الله خليل مباشرة فى تفاصيل الحكومة

القومية لم يعترضه احد بل انصب كل النقاش فى مسار الحكومة القومية .

قال عبد الله خليل :

ـ أن تكوين الحكومة القومية يجب أن تشارك فيه جميع الأحزاب بالأنصبة التى يتفق عليها .

فاقترح الأستاذ مبارك زروق أن يشمل البحث مسألتين : رئاسة الحكومة ، ونسب التمثيل .

فقال عبد الله خليل – وكأنه يواصل حديثه السابق – أنه يرى أن تتساوى الأحزاب فى عدد ممثليها فى الوزارة . ثم يتفق المرشحون للوزارة على الرئاسة .

وهذا الاقتراح ـ بالطبع ـ محجف جدا بالنسبة للحزب الوطنى الاتحادى لأنه يملك فى البرلمان نوابا يزيدون قليلا على مجموع الأحزاب المؤتلفة . بينما سيعطيه هذا التقسيم نصيبا فى الوزارة مثل نصيب حزب له صوت واحد فى البرلمان . بل تبدو المفارقة واضحة عندما ينال – وفق هذا التقسيم – حزب له مقعد واحد فى البرلمان صوتين فى الوزارة .

لهذا – فيما يبدو – لم يهتم الأستاذ رزوق كثيرا بتفاصيل الاقتراح وانما اعاد اقتراحه السابق : أن يتفق المجتمعون أولا على رئاسة الوزارة .

اقترح السيخ على عبد الرحمن بأن يكون مبدأ البحث على أساس وجود كتلتين : الحزب الوطنى الاتحادى والأحزاب المؤتلفة . وعلل الشيخ على عبد الرحمن ، اقتراحه بأنه يكاد يكون لكل كتلة نفس عدد المؤيدين فى مجلس النواب .

علق الأستاذ مبارك رزوق على مبدأ الأنصبة المتساوية لكل الأحزاب فقال :

- حسب فهمنا فان الغرض من تكوين الحكومة القومية هو أن تشترك جميع الأحزاب فى اقرار جميع الخطوات الهامة المقبلة حتى يتم تحرير السودان · ويجب ألا يتنافى الوضع فى داخل البرلمان مع التمثيل الوزارى · اى الا يكون الحزب صاحب الأغلبية له اقلية فى الوزارة ·

صمت الأستاذ مبارك زروق قليلا ، ثم دخل فى موضوع حساس وهو رئاسة الوزارة القومية · فاقترح ان يتولاها السيد اسماعيل الأزهرى لأنه سبق وتولاها منذ عام ١٩٥٣ فارتبط اسمه بكل خطوات الاستقلال ، بجانب ان له الأغلبية داخل البرلمان ·

ايد هذا الاقتراح السادة ابراهيم المفتى وعلى عبد الرحمن ومحمد أمين السيد وساق كل منهم ما عنده من حجج لترجح كفة الأزهرى · بينما رفض الاقتراح السادة محمد نور الدين ويوسف العجب وميرغنى حمزة ·

اما السيدعبد الله خليل فجلس صامتا يرقب المبارزة الكلامية بين الاتحاديين والاتحاديين المنشقين ، ولم يقل شيئا ·

عند هذا الحد اوقف النقاش فى موضوع الحكومة القومية · وانتقل الاجتماع لبحث موضوع لجنة السيادة · وتتابعت الاقتراحات المتعارضة · فبينما اقترح الأستاذ حسن الطاهر رزوق ان تضاف ثلاثة أسماء جديدة الى اسمى العضوين السودانيين فى لجنة الحاكم العام ، اقترح السيد ابراهيم المفتى ان تكون اللجنة كلها من ثلاثة أعضاء · فوافقه السيد عبد الله خليل ولكنه اشترط ان يثبت عضوى

لجنة الحاكم العام ويضاف اليهما ثالث · واعترض السيد نور الدين بحجة ان عضوى لجنة الحاكم العام استقلاليين ·

ثم اتجـه النقاش الى نقطة جانبية حـول الجنوب : من يمثله فى لجنـة السيادة ؟

فى البدء اعترض السيد خضر حمـد على الفكرة من أساسها باعتبار انه لا معنى لتمثيل اقليم وترك الأقاليم الأخرى ، وانما ينبغى أن يكون التمثيل للسودان كله · ولكن لم ينظر الى اعتراضه نظرة جـدية لأن تمثيل الجنوب ليس كتمثيل سائر الأقاليم · بالاضافة للحساسية التى احاطت بوضع الجنوب بعـد التمرد · فقال السيد مبارك زروق ان الجنوبيين قسمان ، يضم الحزب الوطنى الاتحادى قسم ويتكون حزب الأحرار من القسم الآخر · فرد عليه السيد بنجامين لوكى بأن حزب الأحرار وحـده يمثل الجنوب · فوقف السيد بوث ديو من الجانب الآخر ليقول : ان الجنوبيين جميعهم يمكنهم ان يتفقـوا على من يمثلهم اذا ما اجتمعوا معا ·

ثم برز فى الاجتماع اسم السيد سرسيو ايرو عضو لجنة الحاكم العام كممثل للجنوب فى لجنة السيادة · فاعترض عليه الاتحـاديون ووافق على اختياره اعضاء حزب الأحرار الجنوبى ·

ولم يتوصل المجتمعون الى اتفاق حاسم حـول من يمثل الجنوب · فتركوا الموضوع جانبا وعادوا الى بحث اختيار اللجنة القومية للسيادة كلها · فاقترح السيد يوسف العجب أن يختار السيد على عضوا ويختار السيد عبد الرحمن عضوا ويختار الجنوبيون العضو الثالث · أيد نور الدين هـذا الاقتراح · فعلق السيد أمين السيد بقوله : ان هـذه الاجتماعات تدور بين احزاب سياسية فلا داعى للزج باسمى السدين فيهـا ·

عند هـذا الحـد توقف النقاش فى مسألة اللجنة القومية للسيادة دون أن يصلوا لاتفاق .. وعادوا لبحث موضوع الحكومة القومية . فطلب السيد عبد الله خليل من حزب الحكومة أن يضحى لتقريب وجهات النظر . فاتجهت الأنظار الى السيد مبارك زروق باعتبار انه كان يقود المجموعة الاتحـادية . فاستأذن زروق أن ترفـــع الجلسة لدقائق معـدودة . وعلى اثر ذلك غـــادر هـو ومجموعته غرفـــة الاجتماع للتشـــاور .

وعندما التأم الشمل من جـديد قال السيد زروق انه ظهر من سير النقاش ان الاختلاف غير كبير فى مسألة تكوين اللجنة التى تمارس سلطات راس الدولة على أن تمثل فيها الحكومة والمعارضة بعضو لكل منهما ، ويتفق الجنوبيون فيما بينهم بشأن العضو الثالث . أما مسألة تكوين الوزارة القـومية فقـد قبل الحزب الوطنى الاتحـادى أن يكون له نصف عـدد الأعضاء بمـا فى ذلك رئيس الوزارة السيد اسماعيل الأزهرى ، ذلك كله مشروط بالموافقة على اعلان الاستقلال من داخل البرلمـان فـور تكوين الوزارة القـومية .

كان العضو الوحيـد الذى عقب هـو السيد ميرغنى حمزة فرفض اعتبار الأحزاب المؤتلفة كتلة واحـدة عند توزيع المقاعـد الوزارية . كانت هـذه الملاحظة خاتمة النقاش الذى استمر قريبا من خمس ساعات . وكانت الحصيلة النهائية هى انهم طرقـوا المواضـــيع الرئيسية الثلاثة ولكنهم لم يصلوا لأى قرار فى اى منها . وتأجـــل النقاش للاجتماع التالى فى اليوم التالى - يوم الخميس ١٥ ديسمبر .

* * *



فى البرلمـان - الاربعـاء ١٤ ديسمبر - اسـتحوذت الميزانية على معظم الوقـت . اذ قـدم السيد حماد توفيـق وزير المـالية مشروع قانون الاعتماد المـالى للصرف مقدما . وقال ان هـذا الاجراء أملتـه ظروف مضـت . وطلب من البرلمـان الموافقة على الصرف من الميزانية لمـدة ثلاثة أشـهر أخرى تنتهى فى نهاية ينـاير القادم . وجرت مساجلة كلامية

السيد حمـاد توفيـق

بين زعيم المعارضة السيد محمد أحمـد محجوب وزعيم المجلس السيد مبارك زروق . وفى الختام وافق المجلس على المشروع بالأغلبية .

***

أخبار التمرد وذيوله كانت كالعادة تفرض نفسها فرضا على الأحـداث . فأخبار جـوبا تقـول ان أحـد الصنادل التى ستنقل الجنـود المحكوم عليهم الى سجون الشمال ، قـد وصل المدينة يوم الثلاثاء ـ ١٣ ديسمبر . ويقول الخبر ان فرقة المهندسين التابعـة للجيش بجـوبا بدأت فى تركيب أسـلاك شـائكة فى الصـندل . ويتوقع أن يصـل الصـندل الثانى الى جـوبا يوم ١٦ ديسمبر .

ويقول خبر آخر انه من المنتظر أن تعلن الأحكام العسكرية للدفعة الأولى من المحاكمين قبل يوم ٢٠ ديسمبر . أما أحكام الدفعة التى أنتهت منها المحكمة العسكرية قبل يومين فسوف تعرض للقائد العام

فى جـوبا بعـد أن يعـود من رحلته التفتيشية التى تشمل غرب الاستوائية وتمتـد حتى واو فى بحر الغزال .

ويقول الخبر ان المجلس العسكرى سيبدأ فى محاكمة الدفعـة الثالثة يوم الاثنين القادم ، والمتهمون فى هـذه الدفعة هم جنـود الحامية التى كانت بجـوبا يوم وقـوع التمرد فى توريت وعـددهم ستة وخمسون . وستكون الدفعة الرابعة للمتمردين من حامية كبويتا وعـددهم حـوالى الستين . أما الدفعة الخامسة والأخيرة والتى تتكون من نحـو مائتين فهم الذين كانوا بتوريت .

الـكلمة الفاصـلة

يوم الخميس ١٥ ديسمبر كان حافلا ومليئا بالأحـداث المثيرة . صحف الصباح قالت ان السيداسماعيل الأزهرى كان متوقعا أن يلقى بيانا هاما ، ووصفته صحيفة أخرى بأنه « خطير » ، فى مجلس النواب بمناسبة استقالة الحاكم العام . لكن بعـد مناقشة لجنـة الأحزاب « أمس » بات من المنتظر أن يؤجـل رئيس الوزراء بيـانه الى اجتماع قـادم .

ولكن البيان الهام ـ فى الواقـع ـ لم يتأجل من يوم الخميس . بل اختصر ، وقيل فى كلمات قلائل ، و « أخرج » بطريقـة عفـوية وتلقائية . فقـد ، قال الأزهرى انه سيعلن الاستقلال من داخـل البرلمـان سواء اتفقت الأحزاب أم لم تتفق .

ففى بداية جلسة مجلس النواب يوم الخميس سأل النائب يعقوب حامد بابكر (دائرة شمال الفـونج) رئيس الوزراء ان كانت حكومة السودان قـد اعطت وعـدا لحكومة بريطانيا لمنحها قاعـدة جـوية فى الســودان .

أجاب الأزهرى :

- كلا ثم كلا

هـذه الاجابة لم تقنع النائب الجنوبى بولين الير دى بيور فسأل ان كانت « كلا » هـذه تنطبق على الاتفاق الذى قيل انه أبرم مـع أمريكا وبريطانيا بشأن الدفاع عن الصحراء ، ومن ضمنها هـذه البـلاد .

فأجاب الأزهرى :

- ليس من حـق حكومتى أن تبرم اتفاقا كهـذا . كما وأنه ليس من سياسة حكومتى لا فى المـاضى ولا فى الحاضر ولا فى المستقبل أن تعقـد أحـلافا عسكرية مـع دولة من الدول - ان مهمة حكومتى تقتصر على السودنة والجلاء والاستقلال . وقـد حققنا الهـدفين الأولين . وسنعلن الجزء الثالث وهـو الاستقلال من هـذا البرلمان يوم الاثنين القادم ان شاء الله .

وهكذا كان . فكلمة واحـدة ، جاءت بغتة ، ولكن فى ميقاتها المناسب حسمت كل ذلك الجـدل والمناكفات ، بل ومن يدقق فى كلمات الأزهرى يلاحظ تحـذيرا خفيا للأحزاب عندما قال :

- أرجـو أن تنتهى المفاوضات بين الأحزاب المتحـدة سريعا ويتم الاتفاق اليوم أو غـدا ، ونتمكن يوم الاثنين القادم باذن الله من اجازة قرار اجماعى .

والواقع ان قرار الأزهرى ، ثم تحـذيره قـد آتيـا أكلهما لأن مندوبى الأحزاب اتفقوا على كل شىء بعـد تصريحاته بساعات .

* * *

انعقد اجتماع لجنة الأحزاب بعد انفضاض جلسة البرلمان مباشرة · فبدأوا بطرح مسألة تكوين اللجنة القومية للسيادة · وبعد نقاش لم يطل استقر الرأى على انه قد تم الاتفاق بين المجتمعين على أن تكون لجنة قومية ثلاثية لتحل محل رأس الدولة ، عضو من حزب الحكومة وعضو من احزاب المعارضة وعضو يتفق عليه الجنوبيون من حزبى الأحرار والوطنى الاتحادى ·

وسأل الأستاذ حسن الطاهر زروق :

- هل سينفذ هذا القرار اذا لم يتم الاتفاق على تكوين الوزارة القومية ، أو اذا لم يتم الاتفاق على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان ؟

فقال مبارك زروق :

- اذا لم يتم الاتفاق على جميع الأسس فكل منا غير مقيد بشىء وليفعل ما يراه ·

انتقلت الجلسة الى الموضوع الثانى وهو الوزارة القومية · فاقترحت الأحزاب المؤتلفة أن يكون نصيبها ثمانية مقاعد ، والوطنى الاتحادى ستة مقاعد ، والجبهة المعادية للاستعمار مقعد واحد · ويختار الوزراء من بينهم رئيس الوزارة ·

عارض الحزب الوطنى الاتحادى - بالطبع - هذا الاتجاه · اذ كيف يقبل وهو صاحب الأغلبية فى البرلمان أن يصير صاحب أقلية فى الحكومة · وبالفعل قرن رفضه لاقتراح الأحزاب باقتراح كان قد تقدم به لتوزيع المقاعد وهو ان يكون له ثمانية مقاعد بما فيها رئاسة الوزارة ، وتنال المعارضة ثمانية مقاعد · ثم - بعد نقاش -

عـدل موقفه ذاك ووافـق على حل وسط وهـو ان تكون له ست مقاعـد والرئاسة وللأحزاب المؤتلفة ثمانية مقاعـد .

ولم تعط الأحزاب المؤتلفـة قبـولا مباشرا على تنـازل الحزب الوطنى الاتحادى ، وقررت أن تذهب الى قواعـدها للمشاورة . ولكن كان من الواضح أن الاقتراح الأخير يحـوز رضا المعارضة التام .

ثم عرض الموضوع الثالث ، وهـو اعـلان الاستقلال من داخـل البرلمـان . واقترح مبارك زروق أن تكون صيغة الاقتراح كالآتى :

(انه من رأى المجلس أن يكون السـودان دولة مستقلة كاملة السيادة ويطلب من الحكومة أن تتصل بالدولتين المتعاقـدتين للاعتراف بذلك) .

لم يعترض أحـد على الاقتراح ولكن السيد ميرغنى حمزة تحفظ بشأن مسألتين : الأولى أن هـذا الموضوع من الأهـداف التى اتفـق أن تحققها الوزارة القومية . والثانية انه لابد من اتصالات مـع الدولتين لايجاد تفاهم سابق حتى يكون الاجراء مضمونا وسليما .

* * *

فى مساء الخميس بدات بعض المعلومات تتسرب عن قرار الأزهرى بعرض مسألة الاستقلال على البرلمـان . هـل أعلن الأزهرى قراره بصـورة عفـوية ومن دون سابق تخطيط ؟

كلا . وانما كان مجلس الوزراء قـد اتخـذ هـذا القرار قبل يومين من اعلانه . فقـد انتهز مجلس الوزراء ظهور اعـلان حسن نوايا الدولتين وقرر أن يتحرك . بل حتى لو لم يعلنـا نواياهما الحسنة لا تبـدو فى الأفـق اى مصلحة لهما مجتمعتان او لأحـدهما منفردة

للوقوف ضد الارادة الشعبية فى وقت كانت فيه سلطة الحكم الثنائى قد انتهت عمليا ٠

وبالفعل ما ان أعلن الأزهرى قراره فى حزم وحسم حتى تسابقت كل القوى السياسية والقت بتحفظاتها جانبا وهرعت تلتمس التبرك بالوقوف مع القرار ٠

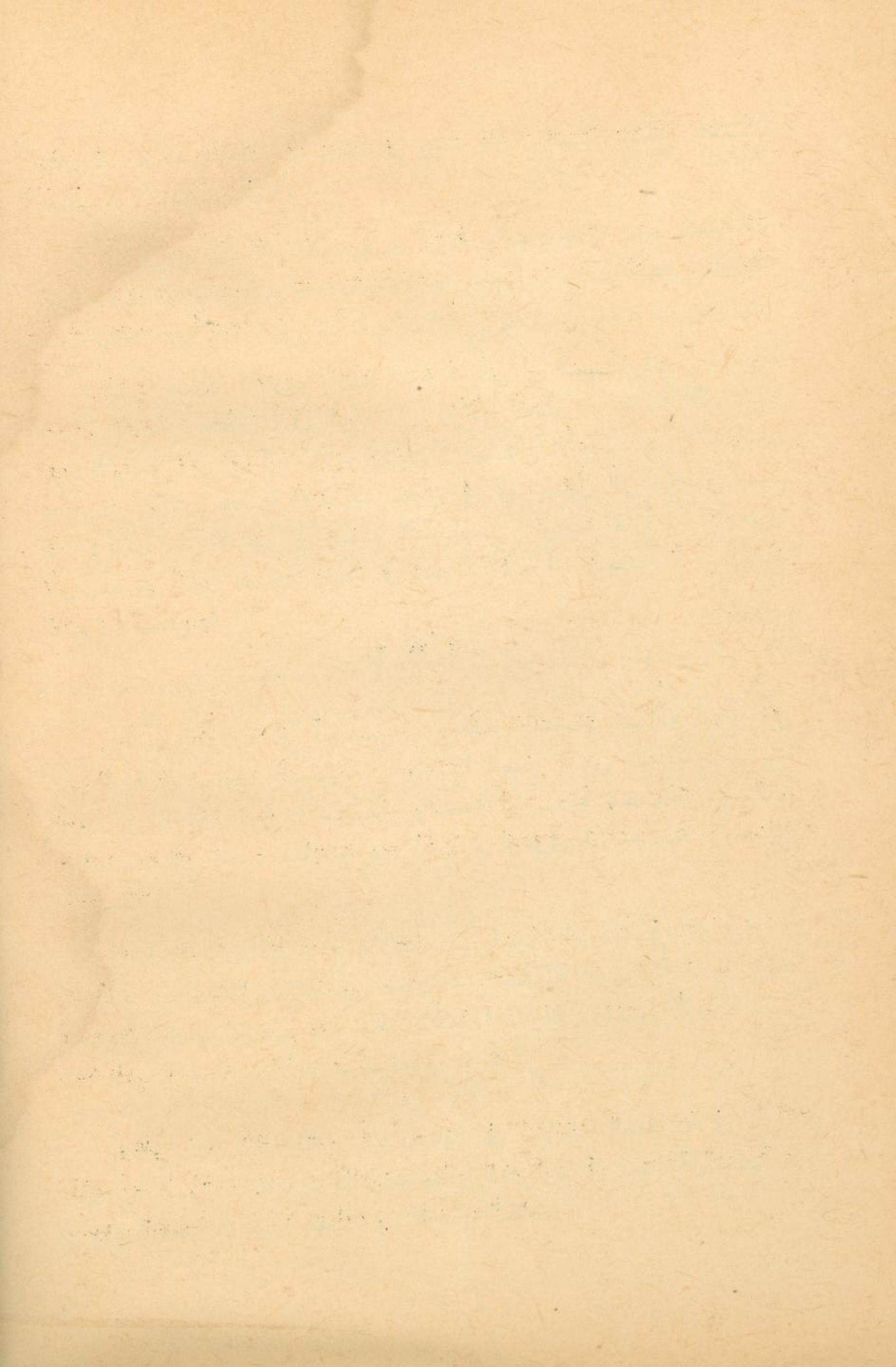
وكانت صحف الأربعاء قد أشارت الى أن السيد رئيس الوزراء سيلقى بيانا « خطيرا » فى البرلمان ٠ ولكن البيان لم يلق فى البرلمان يوم الاربعاء لأن الوزارة أملت ان يكون اجتماع الأحزاب مساء الاربعاء حاسما ٠ ولكن لجنة الأحزاب تلكأت فى الوصول الى اتفاق مما أشاع شيئا من اليأس فى الجو السياسى ٠ وهو ما دعى الأزهرى لأن يحسم الأمر مسجلا نقطة فى شباك الأحزاب بحيث لا تستطيع الأحزاب لها ردا ٠

* * *

وكانت آخر اخبار الخميس « العظيم » سفر الحاكم العام الى بريطانيا فى اجازته السنوية ٠ وهذا السفر ليس بسبب اتجاه البرلمان لاجازة قرار الاستقلال وانما الصدفة وحدها هى التى جعلته يسافر بعد ساعات من اعلان أزهرى اتجاهه لاعلان الاستقلال ٠

فقد كان الحاكم العام مترددا حتى صباح الاربعاء فى أمر سفره ٠ اذ كان من المحتمل أن تنتهى محادثات الحكومة القومية فورا مما يستدعى بقاءه لتوقيع مراسيم تشكيلها ٠ ولكن رئيس الوزراء نقل اليه ظهر الاربعاء ان الأحزاب لم تتفق بعد ٠

وعلى اثر ذلك تقرر أن يسافر فى أجازته السنوية فى الوقت المحدد ٠ وقد غادرت طائرته مطار الخرطوم فى الساعة الثانية من صباح الجمعة تصحبه عقيلته وسكرتيره الخاص ٠



مصر : الصداقة هى الدائمة

حركة التقدم نحو الاستقلال اتسعت خطاها يوم الجمعة - ١٦ ديسمبر - واخذت التطورات السريعة تتلاحق فى الموقف السياسى . فقد ابلغت مصر الحكومة السودانية والحزب الوطنى الاتحادى بموقفها اذا ما اعلنت الحكومة الاستقلال يوم الاثنين .

وفى نهار الجمعة وصل وكيل حكومة السودان بالقاهرة السيد بابكر الديب الى الخرطوم محملا بوجهة نظر مصر ، وذلك عقب اتصال تلفونى بين القاهرة ورئيس الوزراء مساء الخميس . واعربت مصر فى رسالتها عن موافقتها على الاستقلال وطلبت من الحزب الوطنى الاتحادى ان يبعث بأحد كبار وزرائه الى القاهرة ليبحث معها تفاصيل الوضع ويصل الطرفان الى اتفاق . ولم تضع الحكومة وقتها سدى بل ارسلت فى مساء نفس اليوم - الجمعة - السيد محد احمد المرضى وزير الحكومة المحلية الى القاهرة مندوبا عن حكومته وحزبه .

السيد محمد احمد المرضى

وأعلن الحزب الوطنى الاتحادى – وهو يرد التحية لمصر – انه ليس من رأيه أن يقوم فى السودان استقلال معاد لمصر أو متنكر للمصالح المشتركة ، بل يرى أن تقوم العلاقة مع مصر على أساس واضح تحفظ للسودان استقلاله وسيادته ، وتحفظ لمصر استقلالها وسيادتها ، وأن يكون التعامل بين الدولتين قائما على قدم المساواة ، صداقة الأحرار للأحرار لا تبعية العبيد للاسياد ٠

وصرح أحد رجال الحزب الاتحادى للصحف بأنه اذا ما تم الاتفاق فى القاهرة فان مصر ستعلن موافقتها سلفا على استقلال السودان ، وستحرز بذلك مكانة دبلوماسية ممتازة ٠

بريطانيا ايضا دخلت السباق مع مصر لتسهيل الأمور للسودان ٠ وقد أشارت التعليقات البريطانية الأولية على أنباء اعلان الاستقلال من البرلمان يوم الاثنين ، الى استعداد بريطانيا لأن تكون أول من يوافق على الاستقلال ٠ كما أعربت عن رغبتها فى اجراء محادثات مع مصر فى ذلك الشأن ، وساد اعتقاد بين السياسيين ان هذا الاتجاه من جانب بريطانيا قد حدا بمصر الى المسارعة والمبادأة فى اعلان نواياها الحسنة ٠

* * *

فى الخرطوم كانت الاستعدادات تجرى للحدث الكبير ٠ والمساعى لتذليل المصاعب تتحرك هنا وهناك ٠ فقام ثلاثة من كبار السودانيين – لم تذكر اسماءهم – بوساطة بين الأحزاب ترمى الى تأجيل فكرة الحكومة القومية مؤقتا والتعجيل بالاتفاق على اعلان الاستقلال وقيام لجنة السيادة ٠ فاتصلوا بالأحزاب المؤتلفة ٠ وكان الاتصال ناجحا ٠ ثم اجتمعوا بمجلس الوزراء الذى وافق على التعديل المقترح لصيغة اعلان الاستقلال ليتضمن الطلب من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف باستقلال السودان ٠

بعض النواب - كذلك - تحركوا من ضمن المساعى المبذولة لجمع اكبر عـدد من النواب ، حكومة ومعارضة ، فى صعيد واحـد ليتبنوا امز الازمة الحالية اذا ما فشل الزعماء فى الوصول الى اتفـاق فيما بينهم .



الأستاذ محمـد أحمـد محجوب

من الأخبـار الغريبة خبرا همس به الوســط السياسى وعكسته صحف السبت يقـول ان زعيم المعارضة السيد محمـد أحمـد محجـوب تقـدم بثلاث اقتراحات لكاتب مجلس النواب ليدرجهـا فى اجنـده المجلس لاجتماع الاثنين : يهدف أحدها لاعلان الاستقلال ، والثانى بقيام لجنة وصاية ، والثالث لسحب الثقـة من الحكومة .

ولكن الأيام التالية لم تشهد لهـذه الاقتراحات اى اثر .

* * *



اخبار الجنوب والتمرد لم تغب عن صحف السبت - ١٧ ديسمبر فمن جوبا جاءت اخبار المحكمة العسكرية العليا برئاسة اللـواء ابراهيم باشـا عبـود التى اصـدرت حكمها على الدفعـة الأولى من المتمردين وعـددهم ست وثمانيون جنديا جميعهم من البلك الثـانى للفرقـة الاستوائية . وهـو الذى بدأ التمرد فى توريت . وكانت المحك قـد ارسلت احكامها للقائد العام

فى الخرطوم الذى حملها معه الى جوبا بعـد التصـديق عليها . ولكنها لم تعلن فى حينها فى انتظار وصول الصنادل التى ستنقل المحكوم عليهم بالسجن لسجون الشمال .

والأحكام التى صـدرت كانت كالآتى : اثنان من المتمردين حوكما بالاعـدام ، وواحـد بالسجن خمسة عشر سنة ، وآخر عشر سنوات . ثم بالسجن من خمسة الى ثمانية سنوات على اربعة وثلاثين متهمـا ، وبرأ الباقـون . وقـد ايد (معالى) الحاكم العام حكمى الاعـدام .

* * *

بدات الازمة - يوم الاحـد ١٨ ديسمبر - تشتد داخل الحزب الوطنى الاتحادى والاستقلال يوشك ان يطل على السودان . فقـد ظهر الشد والجـذب داخل الحزب . معالم الصراع لم تتضح كلهـا . ولكن يبـدو ان قيادة الختمية بدات تبلور خطها داخل ذلك التجمع السياسى . فظهرت بوادر تكتل جـديد يسعى للانفصال من الحزب الى أن يستقر الأمر على تنظيم جـديد . لكن ظهر أن الظرف لم يكن ملائما . فالناس مقبلون فى التالى اليوم على اتخاذ اخطر قرار فى تاريخ السودان الحـديث ، وهـو اعلان الاستغلال من داخل البرلمـان . فبدى وكأن البعض يخطط لمعركة لم يحن حينها بعـد . وتردد معظم النواب الذين كانوا محسوبين على الختمية فى الاستقالة ، وبداوا بالفعـل يتساءلون عن الأسباب والدوافع والفوائد المنتظرة من مثل هـذا العمل . بل وتساءل المتطرفون منهم عن اسباب هـذه الحملة : هـل المقصود بها ازهرى أم السودان ؟

وظهرت صحف اليوم التالى وهى تحمل عنوانا بالخط العريض يقول (قيادة الختمية تسفر عن عـدائها للوطنى الاتحادى) .

ولم تسفر الحملة للتخلى عن عضوية الحزب الاتحادى الا عن استقالة أربعة نواب انضم اثنان منهم للأحزاب المؤتلفة وهما : هاشم محمد سعيد (دائرة بور سودان) ومجذوب ابو على (دائرة طوكر) ، وبقى الآخران مستقلان وهما ابراهيم الحسن (دائرة ريفى الخرطوم جنوب) وعمر حمزة (دائرة ريفى الخرطوم شمال) .

ولكن الحزب الاتحادى عوض جزءا من خسارته عندما انضم اليه عضوان هما : محمد النجومى (دائرة نهر الجور جنوب) وبنجامين لانج جون (دائرة باى) .

وكرد فعل لهذه التحركات نشطت داخل الحزب الاتحادى حملة قومية لتجميع الصفوف ، وتمخض عن هذه تكوين وفد من تسعة عشر نائبا زاروا السيد على فى داره واجتمعوا اليه سعيا وراء اقناعه بقبول رئاسة الأزهرى للحكومة القومية . ولكن السيد على - بحصافته المعهودة - تفادى أن يبحث مع الوفد هذا الموضوع بالذات .

وتكون وفد وساطة آخر من زعماء قبليين ودينيين وبعض المثقفين المستقلين وسعى للاجتماع بالسيدين . ولكن الاجتماعات لم تنته الا بوعود بأن يبحث الأمر على ضوء (المصلحة العامة) .

* * *

داخل الأجهزة العليا للدولة استمرت الاستعدادات بهمة للاعداد للحدث الكبير . فقرر مجلس الوزراء أن يكون يوم (الغد) الاثنين ١٩ ديسمبر عطلة عامة فى دواوين الحكومة ابتهاجا بالحدث الكبير . كما تقرر أن يدعو السيد رئيس الوزراء كل ممثلى الدول الأجنبية للحضور الى مكتبه بعد جلسة البرلمان ليبلغهم القرار .

وفى مجلس الشيوخ - الذى كان فى عطلة - تقرر ان يدعى المجلس

لعقد جلسة استثنائية يوم الخميس - ٢٢ ديسمبر - لينظر فى المقترحات الأربعة التى سيجيزها مجلس النواب ·

***

سيل الأحداث المثيرة يوم الأحد لم ينقطع · فقد عقدت الهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة اجتماعا فى دار الصحف الاستقلالية ، اعرب فى بدايته مندوبو حزب الأحرار الجنوبى عن رغبتهم فى تعديل ما وافقوا عليه فى اجتماع سابق ، والخاص بأن يقر البرلمان اقتراحا بأن تنظر الجمعية التأسيسية عند قيامها بعين الاعتبار فى مطلب الجنوبيين الخاص بالاتحاد الفدرالى · وقال مندوبو حزب الأحرار انهم (يريدون أن ينص الاقتراح على قيام الاتحاد الفدرالى فى الحال) ·

وكانت أزمة ارتفعت حدتها فجأة وبدون سابق انذار ·

وبعد نقاش طويل انفرد نواب حزب الأحرار فى اجتماع منفصل · ثم اتصلوا ببقية النواب الجنوبيين المنتمين الى الحزب الوطنى الاتحادى · وظلت الهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة فى حالة انعقاد الى ما بعد منتصف الليل فى انتظار ما يسفر عنه اجتماع الجنوبيين ·

وعاد النواب الجوبيون اخيرا ليقولوا انهم وافقوا على ما ارتبطوا به من قبل ·

وبذلك انتهت الازمة التى اوشكت ان تطيح بالائتلاف ، او على الأقل تصيبه بتصدع شديد ·

***

استقرت التحركات السياسية - يوم الأحد - على تقديم أربعة اقتراحات ليجيزها البرلمان مجتمعة :

الأول : ان تعطى الجمعية التأسيسية القادمة الاعتبار الكافى لمطالب الأعضاء الجنوبيين لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاث ·

الثانى : يتعلق بالاعتراف باستقلال السودان فورا ·

الثالث : يتعلق بقيام راس الدولة السودانى ·

الرابع : يتعلق بقيام جمعية تاسيسية منتخبة لوضع الدستور النهائى للسودان وقانون الانتخابات للبرلمان المقبل ·

حرصت الحكومة منذ البدء ان تنطلق كل تصرفاتها من قاعدة قانونية سليمة حتى لا يحدث التباس دستورى يعرقل الموضوع برمته · فقد حددت المادة ٩٩ من قانون الحكم الذاتى سلطات الحاكم العام فيما يتعلق بالشئون الخارجية · وتنص الفقرة ٥ (ج) على الحصول على موافقة الحاكم العام لاجراء مداولات او اجازة قرارات عن الشئون الخارجية · وكان الحاكم العام يقضى اجازته فى بريطانيا · فكان لابد من صياغة الاقتراحات بطريقة لا تتنافى مع احكام تلك المادة ولا تعترض دولتان المتعاقدتان على نصوصها ·

لهذا الهدف انعقد اجتماع فى سراى الحاكم العام صباح الأحد شارك فيه وليم لوس مستشار الحاكم العام ، والمستر مافروقور داتو الخبير فى صياغة القوانين ، والمستر دنكان مساعد مستشار الحاكم العام للشئون الخارجية ، ومحمد عامر بشير كاتب مجلس النواب · وصاغ الاجتماع المقترحات الأربعة باللغة الانجليزية · وترجمها فيما

بعـد الى اللغـة العربية قادة الأحزاب فى البرلمـان فى اجتماع عقـد فى مساء نفس اليـوم ·

* * *

فى منتصف نهـار الأحـد ، وفى غرفة اللجـان بجلس الشيوخ انعقـد اجتماع آخر ، كان أيضا يبحث فى ترتيبات أخرى فى التحضير ليوم الاستقلال · هـذا الاجتماع عقـده مندوبو الأحزاب ، وكان غمرضه تجسيد الروح القـومية ، وتدعيم الرابطة الوطنية ، وذلك بأن يتقـدم أعضاء من الصفوف الخلفية ، ومن مختلف مناطـق السودان ومن جانبى المجلس ، بتلك الاقتراحات على أن يعقب على المداولة فى كل اقتراح زعيم المعارضة السيد محمد أحمـد محجوب ، وزعيم المجلس السيد مبارك زروق :

- الاقتراح الأول ، الخـاص بمطالب الجنوبيين فى اتحـاد فـدرالى ، يقـدمه السيد ميرغنى حسـين زاكى الـدين (دائرة دار البديرية) يثنيه بنجامين لوكى (دائرة باى) ·
- الاقتراح الثانى ، الخـاص بالاعتراف بالاستقلال فورا ، يقـدمه السيد عبـد الرحمن محمد ابراهيم دبكة (دائرة بقارة نيـالا قـولاب) ويثنيه السيد مشاور جمعه سهل (دار حامد غرب) ·

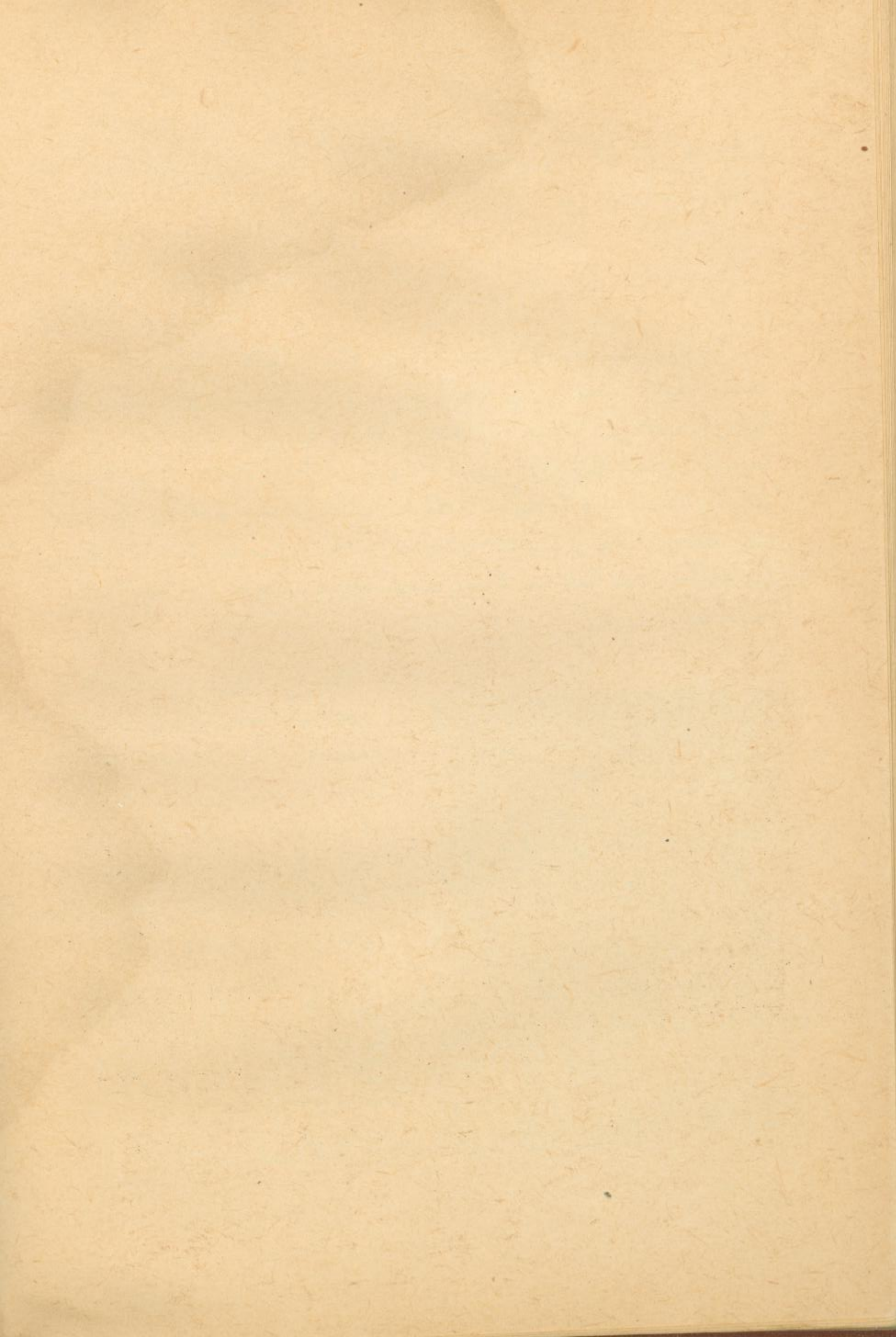


السيد ميرغنى حسين زاكى الدين

ـ الاقتراح الثالث ، الخاص بقيام رأس دولة سودانى ، يقـدمه حسن جبريل سليمان (دائرة دار مساليت) ويثنيه جـوشوا ملوال مث (دائرة غرب النـوير) ٠

ـ والاقتراح الرابع ، الخاص بقيام جمعية تأسيسية منتخبة ، يقـدمه السيد محى الدين الحاج محمـد (دائرة تقلى جنوب) وبثينه السيد حماد ابو سـدر (دائرة الجبال الشمالية الشرقية) ٠

وفى الختام رفعت الجلسة للقـاء اليوم التالى المرتقبب ٠



اليوم الموعود

جرى كل شيء بتنسيق دقيق ووفق ما كان مخططا له . كان ذلك فى مجلس النواب ، الجلسة رقم ٤٣ ، فى دورة الانعقاد الثالثة ، يوم الاثنين ١٩ ديسمبر ١٩٥٥ .

عقب افتتاح الجلسة التى كان يراسها السيد بابكر عوض الله وقف السيد ميرغنى حسين زاكى الدين وتقدم بالاقتراح التالى (نحن أعضاء مجلس النواب فى البرلمان مجتمعا نرى أن مطالب الجنوبيين لحكومة فدرالية للمديريات الجنوبية الثلاثة ستعطى الاعتبار الكافى بواسطة الجمعية التأسيسية) . ثم شرح اقتراحه بكلمات قليلة : ان الغرض من هذا الاقتراح



السيد بابكر عوض الله

هو تحقيق رغبة اخواننا الجنوبيين وتطمين نفوسهم لحرصنا على تمتين الرابطة والصلة بين الشمال والجنوب .

ثنى الاقتراح السيد بنجامين لوكى (باى) فقال : ان الأحوال فى الجنوب غير مستقرة ، وانه لعمل شجاع منا أن نتعاون جميعا فى هـذه الفترة لتحقيق أهـداف السودان الكبرى · واننى على ثقـة أن هـذا الاقتراح سيرسل الثقـة والطمأنينة لاخـواننا فى الجنوب وانهم سيشعرون جميعا أننا هنا فى الخرطوم نعمل لراحتهم ·

وفى تعقيبه على المداولة قال السيد محمد أحمـد محجوب زعيم المعارضة : انه يوجـد من بين أعضاء هـذا المجلس من يريدون حكما فـدراليا للمديريات الجنوبية الثلاثة ، وهم يقـولون انهم حريصون على وحـدة السودان ، ولا يريدون الحكم الفـدرالى كأساس لانفصال جزء من السودان عن بقية القطر · ونحن نأمل أن تعطى الجمعيـة التأسيسية اعتبارا لمطالب الفـدراليين ·

أعقبه سيد مبارك زروق زعيم المجلس فقال : ان اختلاف الطبيعة والعنصر والعقلية والبيئة الاجتماعية تبـدو للنظرة المتعجلة وكأنهـا تقيم حـواجز وسـدود بين شمال السودان وجنوبه · وهـذا ما كان يأمل فيـه الاستعمار · ولكن الوحـدة الجغرافيـة والاقتصـادية والثقافية كانت دائمـا قائمـة بين شقى الوطن تشدها خيوط دقيقة وخفية ولكنها متينة وقـوية ·· وهـذا هـو الواقـع المعاش · ولذلك فان أى دعـوة لاقامة نظام فـدرالى تحت سقف السودان الموحـد لا خـوف منها ونأمل أن تعطيها الجمعية التأسيسية كل عنـاية وتقـدير ·

وعند أخـذ الرأى أجيز الاقتراح بالاجماع ·

* * *

ثم وقف النائب السيد عبد الرحمن محمد ابراهيم دبكة (بقـارة نيـالا غرب) وقـدم الاقتراح التالى : (نحن أعضاء مجلس النواب

فى البرلمان مجتمعا نعلن باسم شعب السودان أن السودان قد اصبح دولة مستقلة كاملة السيادة ونرجو من معاليكم أن تطلبوا من دولتى الحكم الثنائى الاعتراف بهذا الاعلان فورا) ٠

ثم قدم لاقتراحه فقال : اننا نريد لبلادنا استقلالا كاملا نظيفا ليس فيه لأى دولة نفوذ يخل بكيانه أو تدخل يقلل من حقنا فى التصرف وفق مصلحة السودان ٠ اننا نريد لبلادنا فى عهد الاستقلال حكما ديمقراطيا وعدالة اجتماعية وتكافؤ فى الفرص ٠

وثنى السيد مشاور جمعة سهل (دار حامد غرب) الاقتراح ٠ وقال ان هذا اليوم سيكون حدا فاصلا بين عهد الاستعمار الذى رزحنا تحته سبع وخمسون عاما وعهد الحرية والسيادة والانعتاق ٠

وعلق على الاقتراح السيد زعيم المعارضة فقال : لقد كان السودانيون فى الماضى فريقين ٠ وربما بدأ للعالم أنهما كانا مختلفين على الهدف ٠ ولكن حقيقة الأمر التى أدركناها كسودانيين أن الاختلاف لم يكن على الهدف الاسمى للبلاد الا وهو الاستقلال التام والسيادة الكاملة ٠ بل كان على الوسائل ٠

وقال السيد المحجوب ، ان هذه الحقيقة هى التى جعلتنا كسودانيين نحترم بعضنا بعضا ونقدر وجهات النظر ونحاول أن نقنع كل منا الآخر ٠ الى أن كتب الله لنا أن نلتقى فى الهدف والسبل ٠ فكان لقاء وطنيين وحدوا طريق الكفاح ، وأخذوا يرفعون الحواجز واحدا بعد الآخر فى يسر واتساق ٠

واختتم التعقيب السيد زعيم المجلس بحديث طويل قال فيه عندما نطلب الاستقلال فليست تلك دعوى ندعيها وانما أصبح الاستقلال حقيقة واقعة ٠ فجهاز الحكم تطهر من أى أجنبى ، والسلطات التنفيذية كلها أصبحت فى يد الحكومة ، والسلطات التشريعية كلها

فى يد البرلمان لسان الشعب ، والسلطات القضائية فى يد هيئة مقدسة جديرة بالاحترام ، والجيوش الأجنبية بارحت البلاد ... لم يبق لنا فى الواقع الا ان نستعيد آخر حق مغتصب وهو الاستقلال والسيادة .

ثم تحدث قليلا عن الماضى والحاضر والمستقبل فقال : نحن لا نشك لحظة أن الدولتين ستقران بالاستقلال وتعطيان اعترافها فورا لأن كليتها حريصة على صداقتنا . وسيختم هذا الاعتراف صفحة مضت بخيرها وشرها خاتمة سعيدة لنفتح صفحة جديدة أساسها المساواة والاحترام المتبادل .

وأشار السيد زروق الى مصر اشارة خاصة . فقال انها الجارة العزيزة التى ربطتنا بها روابط الاخاء والزمالة والعروبة والمصالح المتعددة والتى نكن لها كل ود ، ولا نتنكر لأياديها الماضية .

وقال ان السحابة التى ظللت علاقتنا بمصر لفترة من الزمن ليست الا شىء طارىء . فلتطمئن مصر الى أن استقلال السودان هو قوة لمصر وللشرق الأوسط كله .

بعد ذلك طرح الاقتراح للتصويت فاجيز بالاجماع .

* * *

ثم تقدم السيد حسن جبريل سليمان (دار مساليت جنوب) بالاقتراح التالى (بما انه يترتب على الاعتراف باستقلال السودان قيام راس دولة سودانى فانه من راى هذا المجلس ان ينتخب البرلمان لجنة من خمسة سودانيين لتمارس سلطات راس الدولة بمقتضى احكام دستور مؤقت يقره البرلمان الحالى حتى يتم انتخاب راس الدولة بمقتضى أحكام الدستور السودانى النهائى . كما انه من

رای هـذا المجلس ان تكون الرئاسة فى اللجنة دورية فى كل شــهر وان تضع اللجنة لائحــة لتنظيم أعمالها) ٠

وقـدم لاقتراحه بقـوله ان هـذا الاقتراح ضرورى لاســتكمال الاستقلال ، لأنه باعـلان الاستقلال يجب أن يكون على رأس البلاد نفر من أهـل البـلاد ٠

وثنى الاقتراح جـوشوا ملوال مث (غرب النوير الجبل) ، وقال : سيشعر الجنوبيون بالغبطة الشـديدة عندما يعـلمون أن ابنـــاءهم سيمثلون فى تلك اللجنة ، وبعكس ذلك سيكون شعورهم اذا وجـدوا أن كل أعضائها من الشماليين ٠

وعقب على الاقتراح السيد محمد أحمـد محجوب فقال ان الاقتراح حـدد أن تحل محل رأس الدولة لجنة من خمسة أعضاء ٠ والقصـد من هـذا التحـديد اعطاء الفرصة لتمثيل وجهات النظر المختلفة ٠

وكان المعقب الأخير السيد مبارك زروق فقال ان أول مظاهر الدولة المستقلة هـو السيادة التى تتمثل فى رأس الدولة ٠ ولـما كان الدستور الدائم للسودان لم يوضع بعـد ليحـدد كيف يتم اختيار رأس الدولة ، وما هى سلطاته واختصاصاته ، فلا بد من الاتفاق على كيان مؤقت يتولى السلطة الهـامة ٠

وقال السيد رزوق أنه اذا قامت هـذه اللجنة بالسرعة المطلوبة فاننا لن نحتاج للجنة الدولية لتقرر طريقة التصرف فى أمر القيــادة العليا للقـوات المسلحة لان اللجنة المقترحة ستمارس سلطات رأس الدولة كلهـا بمـا فى ذلك قيادة الجيش العليا ٠

واجيز الاقتراح بالاجماع ٠

***

وأخيرا قدم السيد محى الدين الحاج (تقلى جنوب) الاقتراح الرابع ، وكان نصه كالآتى : (انه من رأى هذا المجلس أن تقوم جمعية تأسيسية منتخبة لوضع واقرار الدستور النهائى للسودان وقانون الانتخاب للبرلمان السودانى المقبل) .

وباختصار شديد طلب من الأعضاء اجازة الاقتراح بالاجماع .

وثنى الاقتراح السيد حماد ابو سدر (الجبال الشمالية الشرقية) وقال : غدا تكون دولتنا جمهورية وعندها سنكون حريصين على المحافظة على استقلال القضاء وصيانة الخدمة المدنية والابقاء على رجال الجيش والبوليس ورجال الأمن بعيدين عن مزالق السياسة .

وعقب السيد زعيم المعارضة على الاقتراح بكلمة قصيرة قال فيها : ان قيام الجمعية التأسيسية لوضع الدستور أمر تقتضيه المبادىء الدستورية الحديثة والتى تجعل من الشعب مصدرا للسلطات . وقال : لقد مضى الزمن الذى كان فيه الملوك والطبقات الحاكمة يفرضون على الشعب ضربا من الدستور يحقق مصالحهم الخاصة . وأضاف السيد محجوب : ان وضع الدستور ليس من السهولة بالدرجة التى يتصورها الكثيرون . اذ لا يكفى أن ننقل من دساتير الأمم التى سبقتنا ، بل يتحتم أن نفحص تلك المبادىء ونقتبس منها ما يتفق وعاداتنا وتقاليدنا الاجتماعية .

وكان المعقب الأخير السيد مبارك رزوق زعيم المجلس فقال : ان الدستور الذى تصنعه هيئة منتخبة كالجمعية التأسيسية سوف لا تتوفر له قوة القانون فحسب ، ولكنه سيجد الاحترام التام من جميع الطبقات الشعبية ، وسوف لن يجرؤ أحد على تعديله الا عند الضرورة القصوى ، فيخضع المحكومين لمشيئته ولا يخضعه الحاكمون لمشيئتهم .

وعند التصويت أجيز الاقرداح بالاجماع .

***

عندما أجيز قرار الاستقلال بالاجماع طغت المشاعر فأنفجر المجلس بأعضائه وزواره وصحفييه فى تصفيق حار استمر عـدة دقائق . ولم يتدخل السيد رئيس المجلس تقـديرا لهـذا الشعور الوطنى الفياض ، رغم ان لوائح المجلس تمنع التصفيق منعا باتا . ولعـل الرئيس نفسه أوشك أن ينغمس فتجرفه الموجـة العاطفية لولا بقية من وقار . فقـد كان الحماس طاغيا والعـواطف جياشه والمناسبة تستحق ان يخرج فيها الانسان عن المـألوف .

عقب انتهاء الجلسة التاريخية توجـه السيد الأزهرى ومجلس وزرائه لزيارة السيدين كل فى داره ، وابلغهما القرار ، وتبادلا التهانى . وتوجه رئيس الوزراء بعـد ذلك الى مكتبه حيث كان رؤساء البعثات الدبلوماسية فى انتظاره . وما ان وطـأ عتبه المكتب حتى علم ان القاهرة على التلفـون . كان المتحدث الرئيس جمال عبد الناصر الذى ابلغـه تهانيه الشخصية وتهانى الشعب المصرى باستقلال السودان .

وانتهز رئيس الوزراء الفرصة ليعرب عن رغبته فى ان ينزل الصـاغ صـلاح سـالم ، الذى كان من المقرر ان يصـل مساء نفس اليوم ، فى ضيافته .

ووافق الرئيس عبد الناصر ، وتبادلا عبارات الشكر .

فى القاهرة ابدى (البكباشى) زكريا محى الدين وزير الداخلية والمسئول عن وزارة شئون السودان اغتباطه واستجابة حكومتـه لرغبات الشعب السودانى التى اعرب عنها فى البرلمـان فى قراره الاجماعى باستقلال السودان . وقال ان حكومة القاهرة على اتصـال بالحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق لتحقيق هـذه الرغبـة . وختم زكريا محى الدين حـديثه بتمنياته للشعب السودانى المستقبل الزاهـر .

وفى نفس الليلة عقد (البكباشى) زكريا محى الدين اجتماعا مع السفير البريطانى فى مصر حضره الأميرالاى عبد الفتاح حسن والمستر مورى الوزير المفوض بالسفارة البريطانية لبحث ترتيبات الوضع بعد اعلان الاستقلال .

وفى الليلة ذاتها شهدت لندن حركة سياسية نشطة بالنسبة لموضوع السودان ، اذ اجتمع السير نوكس هلم الحاكم العام بالمستر هارولد ماكميلان وزير خارجية بريطانيا ، وبحث معه الموقف اثر قرار الاستقلال . وأعلنت وزارة الخارجية البريطانية ان حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الاعتبار والعطف فى أى قرار يتخذه البرلمان السودانى للوصول للاستقلال الكامل وصولا مباشرا .

وعند منتصف الليل اصدر مكتب المبعوث التجارى البريطانى فى الخرطوم بيانا تلقاه من لندن قبيل منتصف الليل قال فيه ان حكومة بريطانيا ترحب بقرار البرلمان السودانى الخاص بالاستقلال . وهى تقوم الآن بمباحثات مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بالخطوات النهائية لتنفيذ القرار .

* * *

رغم أن حركة الاندفاع نحو الاستقلال كانت من القوة بحيث سيطرت على الجو السياسى وغطت على كل ما سواها ، الا انها فى الواقع لم تقض على جو المناورات والمماحكات السياسية . وبمجرد أن هبط ترمومتر الاندفاع الوطنى ، وبردت العواطف بعض الشىء حتى عادت السياسة وأحابيلها ومكايدها ومناوراتها تطل براسها من جديد .

ومن جديد نشطت لجنة للوساطة ، وكثفت حركتها واندفاع نشاطها لتضييق الشقة وازالة الخلافات بين الحزب الوطنى

الاتحادى واحزاب المعارضة المؤتلفة · واعطتها الوقفة الجماعية فى البرلمان ذلك الصباح دافعا قويا حاولت ان تستثمره للمحافظ على زخم الوحدة التى صهرت الشعب كله فى بوتقة واحدة ·

يوم الاثنين اعلن اسماء هذه اللجنة التى كانت تعمل فى الأيام السابقة دون اعلان · فقبل ثلاثة ايام عندما بدات اللجنة تتحرك قبل بصورة مبهمة أنها تضم زعماء دينيين وزعماء قبائل ومثقفين · فى يوم الاثنين عرفت الأسماء وأعلنت · فكانت تتكون من الأستاذ احمد متولى العتبانى ، الشيخ محمد حلمى ابوسن ، الشيخ محمد أحمد ابوسن ، سيد ابراهيم أحمد ، السيد ابو شامة عبد المحمود ، د· محمود حمد نصر والشريف عبد الرحمن الهندى ·



السيد محمد عثمان الميرغنى

اتصلت اللجنة بالسيدين واجتمعت بهم أكثر من مرة على انفراد · وحدث - نتيجة لذلك - اكثر من اتصال بين السيدين · وناب السيد محمد عثمان عن والده فى لقاء مع السيد عبد الرحمن · وانتهى الأمر برضا السيدين على ان يكون السيد اسماعيل الأزهرى رئيسا للوزارة القومية ·

نقلت لجنة الوساطة رغبة السيدين الى الأحزاب المؤتلفة فى المساء فى اجتماع عقد بدار الصحف الاستقلالية · فوافقت الأحزاب على الرغبة السامية بالاجماع · ولكنها وضعت بعض الشروط التى نقلها نفر من الوسطاء الى الحزب الوطنى الاتحادى · ومن بين تلك

الشروط أن تكون للحزب الاتحـادى خمس مقاعـد فى الحكومة بالاضافة للرئاسة ، وللأحزاب الأخرى عشرة مقاعـد بمـا فيها مقعـد للجبهـة المعادية للاستعمار · ومن الشروط الا يكون لرئيس الوزراء حـق فى فصل وزير الا بموافقة المجلس · ومن الشروط - كذلك - أن تقسم الوزارات الهامة الداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية والمـالية بين الحزب الوطنى الاتحـادى والأحزاب المؤتلفـة · ومنها اقالة وكلاء الوزارات البرلمـانية ·

* * *

لم يكن واضحا للحكومة ما هى الخطوة التالية التى ستخطوها الدولتان المتعاقـدتان · أوساط الوزارة كانت تتعجل اعتراف الدولتين · بل كانت تظن - مـع ما رأت من تطمين الدولتين وترحيبهما - أن الاعتراف سيأتى بعـد ساعات فقط · ولكن مضى يوم الاثنين والثلاثاء والدولتان تقولان أنهما تتشاورات فى الخطوة التالية ، فجأة ظهرت الحقيقة التى كانت واضحة جـدا فى أوساط الدولتين المتعاقـدين ، بينما كانت غائبة تمـاما عن أوساط الحكومة والمعارضة ·

فاعتراف الدولتين بالاستقلال كان يعنى أن تقـوم دولة مستقلة ، ولكن بلا دستور ، ولا سلطة سيادة ، ولا علم ··

اى تقـوم دولة فى فراغ دستورى كامل ·

وجاء من يهمس فى أذن الحكومة أن تلكؤ انتخاب لجنـة السيادة هـو سبب تأخير الاعتراف المباشر بالسودان الحر المستقل · وهمست الحكومة بدورها فى اذان الأحزاب المؤتلفـة المعارضة ·

وعلى ذلك الأساس جرت مفاوضات واتصالات مكثفة ليلة الثلاثاء ٢٠ ديسمبر للتعجيل بتأليف تلك اللجنة ·

فى منتصف نهار الثلاثاء انتهت مشاورات السيدين باصدار بيان قصير شترك عن الاستقلال كان البيان يحوى اقل بقليل من مائة كلمة . أوله تهنئة للشعب على وقفته الاجتماعية وراء مطلب الاستقلال . ويهيب بالسودانيين كافة ان يصونوا استقلالهم « بالعمل القويم ، والمنهج السليم ، وبالتضحية ونكران الذات » . ثم دعو كل مواطن أن «يجعل من نفسه جنديا حارسا للاستقلال» وأن يستشعر «الواجبات» قبل أن يطالب « بالحقوق » . وأن « يتحلى بالتسامح والعفه والصدق والأمانة » فى تعامله مع الآخرين .

مع البيان المشترك أدلى السيد عبد الرحمن بحديث مختصر لصحيفة (الأيام) قال فيه : لقد فرغنا الآن من الجهاد الأصغر لنواجه الجهاد الأكبر ، وهو تشييد دولة السودان على أسس قويمة . وقال أن واجبنا ألا يبطرنا النصر أو يغرنا . واشار الى العلاقات السودانية المصرية فقال : ان بعض ظروف جهادنا الأصغر اقتضت ان نختلف مع مصر . ويلزمنا الآن ان نفتح صفحة جديدة فى العلاقات معها . فننمى تلك العلاقات بما يخدم شعبى البلدين ويرعى مصالحهما ويصون استقلالهما .

وفى المناسبة نفسها تحدث (الصاغ) صلاح سالم الى وسائل الاعلام فأعلن سروره وترحيبه باستقلال السودان . وكان صلاح سالم قد وصل فى منتصف نهار الثلاثاء فاستقبل استقبالا حافلا . وقضى يوما نشطا مليئا بالتحركات . فبادر فور وصوله بزيارة السيد رئيس الوزراء فى مكتبه . فدعاه السيد الأزهرى الى الغداء فى دار الضيافة . ثم زار سيد على الميرغنى وقضى معه نحو ساعة كاملة . وزار السيد عبد الرحمن المهدى . وفى المساء اجتمع بزعماء الأحزاب المؤتلفة فى دار الصحف الاستقلالية . وادلى بأحاديث صحفية قال فيها انه فى زيارته للسودان لا يمثل الا نفسه . وانه لا ينوب عن الحكومة المصرية . بل جاء فى ا ول فرصة اتيحت له بعد

تقرير المصير ، وبعد غيبة طويلة اقتضتها الاختلافات السياسية فى الفترة الماضية .

وقال (الصاغ) صلاح سالم انه جاء ليهنئ شعب السودان على هذه الخطوة العظيمة .

وقال :

– اننى لا أعتقد أن مصر تريد من السودان اى ضمانات او مواثيق ، ولا تطلب غير صداقة الجميع . ان مصر وقد زالت جميع اسباب الخلافات ، تنظر الى السودانيين جميعا نظرة متساوية ، وترغب فى التعاون معهم جميعا لا مع فريق دون آخر .

وكان (الصاغ) صلاح سالم فيما مضى عين مصر ومجلس الثورة المصرى على السودان ، اذ اصبح وزيرا لشئون السودان . وقاد المفاوضات مع الاتحاديين والاستقلاليين فى السودان . وانغمس بكل ثقله فى معركة انتخابات اول برلمان سودانى عام ١٩٥٣ حتى اكتسح الاتحاديين تلك الانتخابات .

فى أول يناير ١٩٥٤ زار السيد صلاح سالم السودان ليحضر افتتاح البرلمان . وزار بعض مناطق السودان ، ومنها الجنوب ، وهناك رقص مع الجنوبيين شبه عار فشنت عليه صحف الجماعات الاستقلالية هجوما عنيفا – زاد من تعميق الخصومة بين الاستقلاليين ومصر .

ولكن الشهور التالية اثبتت ان كل جهود صلاح سالم لكسب السودانيين فى اى شكل من اشكال الوحدة مع مصر باءت بالفشل عندما أعلن السيد الأزهرى والحزب الوطنى الاتحادى اتجاها استقلاليا

كاملا وهـو خط يخالف ما اعتنقه الحزب ، بل وما قام عليه فى المبدأ والهــدف ٠

وفى تقييم القاهرة لأحـداث اعـدام ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ رات ان جزءا أساسيا من اسباب فشل سياستها تجاه السودان يرجـع الى اخطـاء صلاح سالم ، وعـدم تقـديره تقـديرا سليما لـما يجرى فى السودان ٠ فعزل من مناصبه جميعا ، ثم اعيد للمسرح فى وظيفـة صغيرة نسبيا ، وهـو رئيس مجلس ادارة دار المساء الصحفية ٠

* * *

فى لنـدن ناقش مجلس العموم قضية السودان ، وصـدرت من جانبيه ، حكومة ومعارضة ، موافقة اجماعية على الاعتراف باستقلال السودان ٠ ويذكر بهـذه المناسبة أن رئيس حزب العمال الجـديد - المستر هيو جيتسكل - تحـدث لأول مرة فى البرلمـان بعـد توليه رئاسة الحزب ، فأيد فى خطابه الاستقلال ٠

* * *

ما زالت قضايا التمرد فى الجنوب تشكل كابوسا مقيتـــا على الضمير الوطنى ٠

ففى يوم الثلاثاء ٢٠ ديسمبر صـدر فى واو الحكم بالسجن عامين على جنـدى البوليس (بيتر) الذى قيـل انه كان يسعى لاغتيال مدير مديرية بحر الغزال السابق داود عبد اللطيف أثناء التمرد ٠ وكانت المحاكمة تحت تهمة اثارة الأمن ٠

وقال الشهود ان (بيتر) حمل بندقيته وذهب لمسكن المـدير ٠ ولكن المـدير كان قـد غادر المنزل قبل ذلك ٠ وفى المحكمة انكر (بيتر)

وقال انه كان ينوى ان يطلع المدير على المؤامرة بعد ان كلف بقتله · وشهدت زوجته بأنه خرج من داره بعد ان (عمر) بندقيته وقال (أنا بكتلومدير وبرجع) ·

وفى يوم الثلاثاء - ايضا - وصل خطاب الى حكومة السودان من حكومة يوغندا تطلب تحديد موعد ارسال مندوبين عن الحكومة السودانية لتسلم المتمردين الذين استطاعت سلطات البوليس اليوغندى أن تتعرف عليهم وتحدد التهم الموجهة اليهم لمحاكمتهم · وقيل ان من تم التعرف عليهم بلغو خمسا واربعين شخصا ، من بينهم بعض الذين أطلقوا النار واحرقوا الشهيدين الفاضل الشفيع مفتش ياى والملازم عصمت بحيرى · ومن بينهم - كذلك - أولئك الذين قتلوا موظفى الغابات بكترى · وبينهم السلطان بنقسو الذى كان نزيلا بسجن يامبيو وهرب الى يوغدا عندما وقعت الحوادث ·

وحوى خطاب حكومة يوغندا تحذيرا بأن تسرع حكومة السودان فى معرفة الذين هربوا عبر الحدود وتحديد التهم الموجهة ضدهم لتسليمهم · وقالت حكومة يوغندا انها ستطلق سراح جميع الذين لا تستطيع حكومة السودان تحديد التهم ضدهم ·

* * *

الهواجس التى كانت تنتاب الحكومة حول تأخير اعتراف الدولتين ، وربط ذلك بتأخير تكوين لجنة السيادة الخماسية ، عبرت عن نفسها فى خطاب أرسله السيد مبارك رزوق نائب رئيس الحزب الوطنى الاتحادى الى الأحزاب المؤتلفة · وقد حاول الحزب الوطنى



الاتحادى قبل يومين تمرير هذه الهواجس شـفاهة للأحزاب المؤتلفة لعلها تدرك أهميـة الحـدث . قـال السيد مبارك رزوق للأحزاب أن موضـوع اللجنة الخماسية قـد أصـبح أمرا أدعى للاستعجال من مفاوضات الحكومة القـومية . ويقترح أن يعطى الأولوية .

السيد احمـد محمـد يسن



وقـد تردد فى أوسـاط الأحزاب المؤتلفة أن الأغلبيـة منهم تميـل لترشيح السيد ابراهيم أحمـد لعضوية اللجنة الخماسية للسيادة . أما الحزب الوطنى الاتحادى فقـد اعتمـد ترشيح السيد أحمـد محمد يس رئيس مجلس الشـيوخ . وترشـح بعض الدوائر الفريق أحمـد باشا محمد القـائد العام للجيش كعضو مستقل . وفى هـذه الحالة يتوجب عليـه أن يستقيل من منصبه .

الفريق أحمـد باشا محمـد

فى القاهرة ـ استمرت الاجتماعات المصرية ـ البريطانية . فاجتمع (البكباشى) زكريا محى الدين وزير الداخلية مع السفير البريطانى

سير همفرى تريفيليان ، وحضر الاجتماع الأميرالاى عبد الفتاح حسن والمستر · وكان موضوع الاجتماع الاستمرار فى البحث فى أسس تنفيذ الخطوات اللازمة ، ووضع القرارات الخاصة بالاعتراف باستقلال السودان موضع التنفيذ ·

والى القاهرة وصل قائد اللواء الجوى حسين ذو الفقار صبرى العضوى المصرى فى لجنة الحاكم العام التى أصبحت الآن ليست بذات موضوع ·

أما لندن فقد عكست صحفتها بعض ما تشعر به من مخاوف مما يحدث فى السودان · فقد خصصت صحيفة (الديلى تلغراف) اليومية المحافظة مقالا افتتاحيا عن اعلان استقلال السودان قالت فيه :

- لقد أعلن برلمان السودان الاستقلال دون ان يكون لذلك وقت محدد أو حسب خطة موضوعة · وقد جاء الاعلان مفاجأة للدولتين مصر وبريطانيا · لكن من الصعب عليهما عدم الاعتراف به · فبريطانيا تعتقد أن مهمتها فى تحمل أعباء الوصاية على السودان قد انتهت · أما مصر فقد فقدت بهذا القرار أملها فى السيطرة على السودان ·

ويمضى المقال فيقول عن دوافع الأزهرى عندما توجه الى البرلمان فى تسرع ودون سابق تخطيط :

- لقد استقل السيد الأزهرى الذى يحكم بأغلبية صوت واحد هذا القرار القرار الدستورى فى المناورة السياسية لنفسه · وقد كان من الممكن أن يأتى اعلان الاستقلال عن طريق حكومة قومية كان الأمل كبير فى تكوينها · وكان من المتوقع الا يكون السيد الأزهرى رئيسا لها ·

وتقول الجريدة انه من الواضح - أيضا - أن السيد الأزهرى بعد أن وافق البرلمان على الاستفتاء وأقرته كل من مصر وبريطانيا قبل أيام فقط ، عمل ليكسب عطف الشعب السودانى قبل أن يدخل حزبه فى انتخابات عامة كان من المحتمل أن تنتهى بفشل حزبه .

وتضيف الصحيفة : ان جنوب السودان قد فقد الضمانات التى كانت توفرها له الاتفاقية .

* * *

كان يوم الخميس ٢٢ ديسمبر ايجابيا فى مجمله .

فى أوساط الأحزاب تم الاتفاق على أسس تشكيل الحكومة القومية بين الأحزاب المؤتلفة والحزب الوطنى الاتحادى . وقد توصل الطرفان لهذه الأسس بعد أكثر من اجتماع واتصال كان آخرها الاجتماع الذى انعقد بمنزل السيد محمد نور الدين عقب جلسة مجلس النواب . والأسس التى اتفق عليها كانت :

- أن يكون للأحزاب المؤتلفة ثمانية مقاعد وللوطنى الاتحادى سبعة مقاعد بما فيها رئاسة الوزارة .
- تنتدب الأحزاب المؤتلفة واحدا منها للتفاوض مع رئيس الوزراء فى توزيع الوزارات .
- بعد قيام الحكومة القومية تنظر هى فى امر التعيينات السياسية كالوكلاء البرلمانيين مثلا .

وقبيل منتصف الليل كانت الأحزاب على موعد للاتفاق على أعضاء اللجنة الخماسية .



السيد ابراهيم أحمد

عرض على الحزب الوطنى الاتحـادى اقتراحا بأن تشكل اللجنة على أساس عضوين من الحزب الاتحـادى وعضوين من الأحزاب المؤتلفة وعضـو جنـوبى .

ولكن الحزب الوطنى الاتحادى اعترض على هـذا التشكيل على اساس أن العضـو الجنوبى هـو وحـده الذى سيكون متحكمـا فى قرارات اللجنة . ثم اتفقـوا فى النهاية على أن يكون للحزب الوطنى الاتحـادى عضـو وللأحزاب المؤتلفة عضو والجنوبيين عضو وعضوين مسـتقلين .

بعـد ذلك لم يستغرق اختيار الأسماء وقتا طـويلا . فتقـدم الحزب الوطنى الاتحـادى باسم السيد أحمد محمد يس ، وتقـدمت الأحزاب المؤتلفة باسم الدرديرى محمد عثمان وكان قـد برز تياران داخـل الأحزاب المؤتلفـة : تيار حزب الأمة وتقـدم باسـم ابراهيم أحمد والآخرون تقدموا باسم الدرديرى . وحسم حزب الأمة الأمر بأن سحب مرشحه حسما للاشكال .

من المستقلين برزت بعض الأسماء . ولكن الرأى اسـتقر على اسمى السيدين أحمد محمد صالح وعبد الفتاح المغربى . وكان المغربى خارج القطر . اما العضو الجنوبى فلم يحسـم أمره لان الجنـوبيين كانوا منقسمين على أنفسهم فى كتلتين رئيسيتين : كتلة حزب الأحرار، وكتـلة نواب الحزب الوطنى الاتحادى . فاتفق على أن يحسم الأمر فى اليوم التالى .



الأستاذ احمـد محمـد صالح

قالت صحف الجمعة ان السيد الدرديرى محمد عثمان قد قطع عهـدا للأحزاب المؤتلفة بأنه سيستقيل من لجنة السيادة عقب اختياره ايخلى مقعـده للسيد ابراهيم احمـد الذى رشحه حزب الأمة ثم سحب ترشيحه حفاظا على وحـدة الأحزاب المؤتلفة ·

* * *

رغم الاندفاع الساخن نحـو الاستقلال فى الجـو السياسى عامة ، ورغم الايجابية التى اتسم بها يوم الخميس الا أن مناكفات الأحزاب لم تتوقف ابدا ·

ففى منتصف نهـار الخميس اجتمعت الأحزاب المؤتلفة وبحثت فى مقترحات الدستور المؤقت التى اجازها مجلس الوزراء ، والتى ستقدم للبرلـمان يوم السبت ٣١ ديسمبر · وقـد ادخلت الأحزاب على المسودة عـدة تعـديلات ، هى :

- ان يكون تعيين الوكلاء البرلـمانيين من سلطات مجلس الوزراء وليس رئيس الوزراء منفردا ·

- ان تنتهى دورة البرلمـان الحالى فى الفترة التى حددها دستور الحكم الذاتى وأقصاها ثلاث سنوات ابتداء من اليوم المعين · واذا رؤى أن هناك ما يقتضى بقـاءه فى الفترة القـادمة فيمـد أجله لفترة اقصاها ستة شهور ·

- فى حالة حـل البرلمـان الحالى لا تجرى الوزارة القائمـــة انذاك الانتخابات العامة بل تعين وزارة محـــايدة تكون مهمتها اجراء الانتخابات فقط ·

وقـد أحليت هـذه التعـديلات الى اللجنة الثلاثية التى وضعت مسودة الدستور وهى تتكون من الأساتذة مبارك رزوق ، محمد أحمـد محجوب وأحمـد متولى العتيانى لدراستها · ولكن لجنة لم تقـر

التعـديل الخاص بتعيين الوكلاء البرلمانيين ، ولا ذلك الخاص بقيام حكومة محايدة لاجراء الانتخابات · ولكنها وافقت على قيام لجنة للانتخابات بدستور مؤقت ·

* * *

كذلك حفل يوم الخميس بثلاث أخبار داخلية - خارجية · فقد ذكرت وكالات الأنبـاء أن العراق اعترف باستقلال السودان · وهو بذلك يعتبر أول دولة تعترف بالاستقلال · وهى بالطبع بادرة طيبة من نورى السعيد الذى أرسل برقية الاعتراف ، لأنها جاءت حتى قبل اعتراف دولتى الحكم الثنائى ·

كذلك نقلت وكالات الأنبـاء خبر البرقية التى أرسلها الصحفى اللبنانى جبران حائك لرئيس الوزراء وقال فيها : ان الحفاظ على الاستقلال أصعب من الحصول عليه ·

وثالث ما حملته أسـلاك وكالات الأنبـاء خبرا من يوغنـدا يقول ان يوغنـدا أطلقت سراح المعتقلين ممن لم تتلق توضيحا بشأنهم من حكومة السودان ·

ولعـل أهم أخبار الخميس قاطبة موافقة مجلس الشيوخ على الاقتراحات الأربعـة التى أجازها مجلس النـواب يوم الاثنين ١٩ ديسمبر : توجيه الحكم الفدرالى للجنوب ، قرار الاستقلال، قرار لجنة السيادة، وقرار الجمعية التأسيسية ·



السيد عبد الفتاح المغربى

* * *

فشلت المحاولات المتعددة بين الجنوبيين لاختيار العضو الجنوبى فى لجنة السيادة . فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر اجتمعت لجنة الأحزاب ودار فيها نقاش قام بين الجنوبيين بشقيهم حول الترشيح للمقعد الخامس . ولما لم يصلوا الى قرار رؤى أن يؤجل اجتماع البرلمان من يوم السبت الى يوم الاثنين ٢٦ ديسمبر . وكانت الأحزاب قد اتفقت على أن تخصص جلسة السبت لاختيار لجنة السيادة .

وقد رفض نواب حزب الأحرار مرشح الجنوبيين الاتحاديين . كما رفضوا أى مرشح آخر غير سرسيو أيرو عضو لجنة الحاكم العام حتى ولو كان هذا المرشح من حزب الأحرار نفسه . وكان الحزب الوطنى الاتحادى قد رفض ترشيح سرسيو للمقعد بسبب ما تجمع لدى البوليس من

السيد سرسيو ايرو

معلومات عن اشتراكه بصورة ما فى التمرد . أو ـ كما قالت المعارضة ـ بسبب استقالته من الحزب الوطنى الاتحادى . والواقع أن سرسيو ايرو كان قد ترشح فى انتخابات ١٩٥٣ على مبادىء الحزب الوطنى الاتحادى ، وفاز بقوته الذاتية وبدعم الحزب له . ثم استقال من الحزب بعد ذلك .

* * *

يوم الأحد ٢٥ ديسمبر تلقى السيد عبد الرحمن المهدى رسالة من سير جيمس روبرتسون حاكم عام نيجريا والسكرتير

الادارى السابق لحكومة السودان . قال سير روبرتسون بعد ان هنأ سيادة المهدى بالاستقلال :

- انه لولا صمود سيادتكم بجذب الاستقلال فى السنوات العشر التى سبقت اتفاقية تقرير المصير فى السودان لقبلت بريطانيا المقترحات التى قدمتها مصر لحل مشكلة السودان ، ولكان وضع السودان اليوم غير ما هو عليه . ولكن مواقف سيادتكم وصمودكم بجانب الاستقلال جذب السودان ما كان يمكن أن يحيق به بسبب رغبة بريطانيا فى تسوية خلافاتها مع مصر ، ورغبة مصر فى أن تضم السودان اليها .

* * *

لعل أهم أخبار الاثنين ٢٦ ديسمبر هو اختيار أعضاء مجلس السيادة .

ففى الساعة العاشرة انعقدت جلسة مجلس النواب رقم ٤٨ فى دورة انعقاده الثالثة ، فى البداية أجيب على ثلاثة أسئلة تقدم بها السيد يعقوب حامد . وبعدها تقدم السيد مبارك رزوق زعيم المجلس الى المنصة واقترح تعيين الأعضاء الخمسة للجنة السيادة . وطلب فى خطبة قصيرة من الأعضاء الموافقة على القرار بالاجماع « كما هى تقاليد هذا المجلس فى المسائل الكبرى » كما قال السيد زروق . وأضاف ان الجانب الذى يقف فيه - يعنى جانب الحكومة - قد ضحى تضحيات كبيرة من أجل المصلحة العامة ومن أجل الوصول الى هذه النتيجة .

رفض السيد عبد الله خليل فى شبه اعتراض موضوع « التضحية » التى ذكرها السيد رزوق ، وعلق قائلا :

- لقد توصلنا الى هذه النتيجة اثر عدة اجتماعات بين الجانبين .

وبما انى كنت عضوا فى الاجتماعات فلم الاحظ ابدا هـذه التضحية ٠ بل الحقيقة ان المعارضة كانت اكثر تضحية ٠

تحـدث بعـد ذلك الأستاذ حسن الطاهر زروق فقال ان المشاورات التى جرت ابعـدت منها العناصر الوطنية النظيفة والعمال والمزراعين ٠ واقتراح اسمى الأستاذ احمـد خير المحامى والسيد أحمد مختار بدلا عن السيدين أحمـد محمد يس وعبد الفتاح المغربى ٠

هنا نبهه السيد بابكر عـوض رئيس الجلسة بان التعـديلات للاقتراحات عادة تقـدم قبـل الجلسة ٠

فرد الأستاذ حسن الطاهر رزوق بأن وضع اللجنة الحالى لا يتفق عليه الجميع ٠ وان حزب الجبهة المعادية للاستعمار يجـد نفسه مضطرا لمعارضة تكوين اللجنة بوصفها الحالى ٠

وعندما جرى التصويت وافق الجميع باستثناء الأستاذ حسن الطاهر زروق ٠

* * *

يوم الاثنين حملت وكالات الأنبـاء خبرا من لنـدن عن احتمال وصول السير نوكس هلم الحاكم العام خلال اليومين التاليين ٠ ولم تعرف على وجـه التحـديد اسباب عودة الحاكم العام الفجائية ٠ الا انه يعتقـد ان وزارة الخارجية البريطانية رات أن يعـود الى السودان ليرصـد الاجراءات النهائية لتصفية الحكم الثنائى ٠

وقـد جرت التقاليد عادة على ان يتسلم صاحب اكبر منصب فى المستعمرة العلم الذى سيتم انزاله ٠

وفى يوم الثلاثاء عكست الصحف الخبر وأضافت أن مجلس الوزراء كان قد نصح بأن يؤجل الحاكم العام عودته الا ان حكومة بريطانيا لم تر هذا الرأى .

وسوئلت دوائر سراى الحاكم العام عن رأيها فى احتمالات الموقف . فرفضت أن تعلق ، ولكنها نبهت الى ان بيانا ستصدر صباح الثلاثاء .

وقالت الصحف أن بعض المصادر – ولم تذكرها – قالت ان الحاكم العام شيفشى مصر فى طريقه الى الخرطوم للاتصال بالحكومة المصرية .

والواقع ان تلك كلها كانت شائعات صحفية . فعند منتصف النهار اصدرت سراى الحاكم العام بيانا قصيرا يقول : (بما ان لجنة السيادة ستباشر سلطات رئيس الدولة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ ، وبما ان منصب الحاكم العام سيصبح لا وجود له اعتبارا من ذلك التاريخ أيضا ، فقد قرر معاليه عدم العودة للسودان) .

* * *

مسلسل الجنوب والتمرد ظهر مرة أخرى بعد ان كان قد اختفى عدة أيام . فقد عقد سعادة رئيس القضاء مؤتمرا صحفيا صباح الاثنين قال فيه ان جملة أحكام الاعدام التى صدرت ضد المتهمين بلغت حتى الثانى والعشرين من ديسمبر ٢٤٣ حكما . وان معالى الحاكم العام قد أيد عشرين حكما جديدا بالاعدام . وبذا يصبح عدد أحكام الاعدام التى اجازها رئيس القضاء ووافق عليها الحاكم العام قد بلغت ١٣٦ حكما .

وذكر السيد ابورنات رئيس القضاء ان تسعة عشر شهادة اعدام

وصلت اليه موقعة بواسطة المسئولين الذين حضروا التنفيذ : وبوصول التسعة عشر شهادة يصبح عدد الذين أعدموا ثمانية وستين شخصا ٠

وذلك كان يوم الاثنين ٠

اما يوم الثلاثاء فقد كانت أخباره كلها خالصة للجنوب والجنوبيين ٠

فقد انتشر فى الخرطوم خبر مثير يقول ان البوليس بدأ التحقيق مع السيد سرسيو ايرو عضو لجنة السيادة الخماسية فى اليوم التالى مباشرة لاختياره بواسطة البرلمان لعضوية اللجنة ٠ وقد انتقل اليه فى داره حكمدار عمر عبد الحميد حكمدار بوليس الرئاسة وقام بالتحقيق معه فى المعلومات التى تجمعت لدى البوليس عن نشاطه فى الجنوب وعن صلته بحوادث التمرد ٠

ومن المعلومات التى يركز عليها البوليس فى تحقيقه ما جاء فى اقوال بعض الضباط الجنوبيين الذين قالوا فى محاكم مدنية وعسكرية، ان سرسيو ايرو اجتمع بهم فى منزله بتوريت قبل وقوع التمرد بفترة وجيزة وقال لهم انهم بصدد القيام بعمل كبير قد يتطلب مساعدة جنود الاستوائية ٠

وقال اولئك الضباط ان السيد سرسيوايرو قال لهم ان مصر مستعدة لتمويلهم ٠

وكانت السلطات قد ترددت لفترة من الزمن – يقول الخبر – قبل ان تقدم على التحقيق معه ٠ وتريثت لتجمع لديها كل المعلومات الممكنة خصوصا و « والمتهم » عضو فى اكبر جهاز فى الدولة ٠ فقد كان عضوا فى لجنة الحاكم العام وهو الآن عضو فى لجنة السيادة ٠

ويحتمل ان يكون التحقيق مع سرسيو - كما قالت صحف اليوم التالى - بداية التحقيق مع السياسيين الجنوبيين الذن حامت حولهم الشبهات والتهم ..

فى مجلس النواب سأل النائب الجنوبى لنو تومبى عن المعاملة القاسية التى يلقاها السجناء فى الجنوب . واجيب عليه بأن مدير الاستوائية أكد عدم صحة هذا الزعم . فقال مقدم السؤال انه غير مقتنع بالاجابة . وقال انه سيثير الموضوع للنقاش مرة أخرى .

ومن واو تقول أخبار الثلاثاء ان محكمة كبرى برئاسة القاضى عثمان الطيب أصدرت حكمها بالسجن سنة وثلاثة شهور على كلمنت أفندى أمبورو وكيل مفتش يرول ، وسنتين وثلاثة شهور على ضابط مجلس يرول تحت المادتين ١١٤ (أ) و ١٢٧ وهما يتعلقان بتحريض البوليس على العصيان وازعاج الأمن العام .

وكلمنت امبورو كما عرفته صحافة اليوم التالى بأنه من ابرز المثقفين الجنوبيين ، بل لعله ابرزهم على الاطلاق واكثرهم ذكاء . وكان من المرشحين للمناصب الادارية الكبرى فى الجنوب فى المستقبل .

من الملاحظ عن صحافة الاربعاء ٢٨ ديسمبر انها تنبهت فجأة لأمر هام وهو أن الحاكم العام سيكون آخر حاكم عام فى عهد الحكم الثنائى . فبدات تضيف الى اسمه والقابه هذه الصفحة الجديدة : آخر حاكم عام للسودان فى عهد الحكم الثنائى .

***

يوم العلم

الخرطوم بدات يوم الاربعاء ٢٨ ديسمبر اجواء الاستقلال ، اى اعتراف دولتى الحكم الثنائى كآخر خطوة دستورية لجعل قرار البرلمان يوم ١٩ ديسمبر قرارا نافذا · وما يستتبع ذلك من مغادرة الحاكم العام ومساعديه ، ومباشرة راس الدولة السودانى مسئولياته ، وانزال علمى الاحتلال ورفع علم السودان المستقل ·

كل اجواء الاربعاء كانت تشير الى ذلك ·

فقد اعلن فى الخرطوم ان (الاميرالاى) عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة المصرى لشئون السودان سيصل الخرطوم يوم السبت آخر ديسمبر · وسيصل مندوب بريطانيا الذى لم يعرف اسمه بعد · وسيحمل مندوبا الدولتين معهما اعتراف بلديهما وبيانهما المشترك بذلك · وسيقوم المندوبات باستلام علمى بلادهما صباح الأحد عند انزالهما كما تقضى بذلك التقاليد ·

وبدا يظهر بين رجال السياسة فى الخرطوم اتجاه بتعجيل موعد انعقاد البرلمان صباح الأحد حتى يؤدى اعضاء اللجنة الخماسية

القسم الدستورى ، وينتقل الجميع الى السراى حيث يجرى الاحتفال التـاريخى .

وأخـذت الاستعدادات للحـدث الكبير تجرى على قـدم وسـاق .

فعقـد مجلس الوزراء اجتماعا اقر فيه تعـديل مسودة الدستور المؤقت كما اقترحته الأحزاب .

وفى المساء عرض على اعضاء لجنة خاصة من الاحزاب فيلم قصير عن انزال العـلم والتسليم والتسلم فى باكستان عنـد استقلالها ليستعينوا به فى اعـداد برنامج يوم الأحـد . وقـد وجـد هـذا الفيلم عند السيد ميان ضياء الدين رئيس لجنة الحاكم العام ، وهـو باكستانى الجنسة .

كذلك أعلن رسميا ان المستر لوس مستشار الحاكم العام سيغادر الخرطوم نهائيا فى السادس والعشرين من شهر يناير . وقـد بدا السيد خليفة عباس فى الاستلام من المستر لوس كل ما يتعلق بالشئون الخارجية . وستستمر عملية التسليم حتى يوم السبت ٣١ ديسمبر . أما المستر دنكان – مساعد المستر لوس – فسيغادر الخرطوم فى ١٩ يناير . وقـد تلقى كل موظفى السراى البريطانيين انذارا من الحاكم العام بانهاء فترة خـدمتهم فى مدى ثلاثة شهور تبدأ من ٢٤ ديسمبر وتقضى كأجازة نهائية . وسيعوضون جميعـا كمـا لـو كانوا « سـودنوا » بالطريقة العـادية .

* * *

فى يوم الخميس ٢٩ ديسمبر بدأ وكان أجهزة الدولة كلها تركض ركضا حتى تستطيع ان تلاحـق خطى الاستقلال .

ففى البرلمان اعلن السيد مبارك رزوق زعيم المجلس ان الحكومة رفعت رجاء لسعادة رئيس القضاء تطلب فيه اطلاق سراح السجناء الذين تنطبق عليهم حالة من الحالات الست ، وقصد بها ان تشمل اكبر عدد ممكن من مختلف طبقات نزلاء السجون . هذه الحالات الست هى :

- جميع الذين سجنوا فى او قبل ١٦ اغسطس ١٩٨٠ .
- على ان تنطبق عليهم المواد ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٢٧ (ا) - ٤٣٧ (ا) من قانون العقوبات . والمادة ٤ من قانون الجمعيات الغير مشروعة لعام ١٩٢٤ - والمادة ٦ (ا) من قانون الصحافة لعام ١٩٣٠ .
- وجميع الذين ينطبق عليهم الشرط الأول والذين حوكموا بخمسة عشر سنة واكثر بما فى ذلك التأبيد ، واتموا منها عشر سنوات فى اول يناير ١٩٨٠ .
- والذن حكم عليهم لمدة عشر سنوات واقل من خمسة عشر سنة واتموا ثلثى المدة فى اول يناير .
- والمحكوم عليهم باربعة سنوات واقل من عشر سنوات وقضوا نصف المدة فى اول يناير .
- والمحكوم عليهم بسنة واقل من اربعة سنوات تخفف مدتهم شهر عن كل سنة ، زيادة على تخفيف ربع المدة الطبيعى .

وقال السيد زروق ان هذا القرار روعى فيه ان يشمل اكبر عدد ممكن من مختلف طبقات النزلاء ، وبما ان عدد السجناء اليوم يقارب الـ ١٢ الف سجين فمن المنتظر ان يشمل هذا العفو عددا كبيرا منهم .

* * *

واستمرت الخرطوم فى استعدادتها . فتحولت وزارة الداخلية الى خلية نحل . فقد قضى السيد محمد خليل بتيك مساعد الوكيل الدائم للداخلية طيلة نهار الخميس فى الاتصالات بمديرى المديريات لينقل اليهم الاجراءات الخاصة برفع العلم فى الساعة التاسعة من صباح الأحد أول يناير ١٩٥٦ .

ووضعت وزارة الداخلية برنامجا مستعجلا تصل بمقتضاه الاعلام التى فرغت المخازن من صنعها الى كل أنحاء السودان قبل صباح الأحد . وستحمل طائرة الخميس الى الجنوب الجزء الذى خصص للمراكز الجنوبية . وفى يوم السبت تتحرك طائرة الغرب .

واهتمت وزارة الداخلية - كذلك - اهتماما خاصا بمناطق الحدود . وأرسلت كميات مستعجلة من الاعلام الى حلفا لترفرف على المراكز وعلى البواخر التى تعبر الحدود الى مصر . وفى المطارات وميناء بور سودان أعدت كميات من الاعلام لترفع على الطائرات عند هبوطها فى مطارات السودان ، والبواخر عند دخولها المياه الاقليمية .

فى القاهرة أذاعت السفارة البريطانية ان الحكومتين البريطانية والمصرية اتفقتا على الاعتراف باستقلال السودان الذى اعلنه البرلمان السودانى منذ عشر أيام . واخذ ممثلوا البلدين يضعون فى القاهرة مشروعا بهذا الشأن .

وقال بيان السفارة البريطانية ان الاتفاق سيعلن فى غضون يومين او ثلاثة وسيقوم على عدة قواعد :

- فهو أولا سيعترف باستقلال السودان .
- وثانيا سينهى الحكم الثنائى المعقود فى عام ١٨٩٩ وهو الاتفاق الذى حكمت مصر وبريطانيا السودان بموجبه .

● وثالثا سيلغى الاتفاق الذى عقد بين مصر وبريطانيا فى عام ١٩٥٣ والذى خول للسودان حق تقرير المصير فى فترة تنتهى عام ١٩٥٧ .

● ورابعا سيلغى اللجنة الدولية السباعية التى كانت ستتولى الاشراف على تقرير المصير .

● وخامسا سيلغى منصب الحاكم العام . وقد خولت اتفاقية ١٩٥٣ للسودان حق الاختيار بين الاستقلال أو الارتباط بمصر . ولكن اعلان الاستقلال يوم ١٩ ديسمبر من البرلمان السودانى جعل هذه الاتفاقية واتفاقية ١٨٩٩ منسوختين .

* * *

الازمات الصغيرة تستمر حتى اللحظات الأخيرة .

ففى يوم الجمعة عقدت الهيئة البرلمانية للأحزاب المؤتلفة اجتماعا فى منزل السيد عبد الله خليل استمر منذ الحادية عشر صباحا حتى السادسة مساء . وقررت رفض بعض مواد الدستور المؤقت ، تلك المواد التى عدلتها من قبل ولكنه لجنة الدستور رفضت التعديلات .

وتشكلت لجنة صغيرة للوساطة من السادة بابكر عوض الله وأحمد متولى العتبانى ومكى عباس . وبعد جهد . توصلوا الى حلول وسط للنقاط المختلف عليها . والحلول هى :

- أن تعطى اللجنة الخماسية للسيادة سلطات لحماية الخدمة المدنية .
- الا يتم تعيين الوكلاء البرلمانيين أو اى منهم الا باقتراح من الوزير المختص .

- فى حالة حل البرلمان الحالى تجرى الحكومة القائمة بالتشاور مع لجنة السيادة ولجنة الانتخابات ، الانتخابات على أن تتم فى ظرف لا يتعدى الشهريين الا اذا كانت هناك ظروف قاهرة كالخريف مثلا .

* * *

فى يوم السبت ٣١ ديسمبر كانت أجنده البرلمان حافلة . فقد كان الاجتماع مشتركا بين مجلس النواب والشيوخ .

فى البداية قدم السيد زعيم المجلس اقتراح العلم (انه من رأى هذا المجلس أن يكون علم السودان بالأوصاف التالية :

١ - الأوصاف :

(أ) أزرق - رمز النيل .

(ب) أصفر - رمز الصحراء .

(جـ) أخضر - رمز الزراعة .

٢ - الوضع :

- اللون الأزرق من أعلى .
- اللون الأصفر فى الوسط .
- اللون الأخضر من الأسفل .

٣ - المقاسات :

(أ) الألوان الثلاثة يكون طولها بالتساوى .

(ب) مقاس عرض العلم يكون نصف مقاس الطول . وبذا يكون عرض كل من الألوان الثلاثة ثلث مسافة عرض العلم .

وقــدم السيد رزوق لاقتراحه بكلمات قلائل · وايده السيد محمد احمــد محجوب زعيم المعارضة بكلمات أقــل ·واجيز القرار بالاجماع ·

بعــد اجازة العلم قــدم زعيم المجلس اقتراح الدستور المؤقت (نحن اعضاء مجلس الشيوخ والنواب فى جلسة مشتركة للمجلس نقرر الموافقه على الأحكام المرفقة ونصــدرها دستورا سودانيا مؤقتا يرعاه الشعب السودانى ويطيعه الى أن تصــــدر فى الحــين المرتقب احكام اخرى) ·

وقــدم السيد زروق لاقتراحه بخطاب طويل · وتلاه مثنيا السيد زعيم المعارضة بخطاب طــويل ايضا وطلب من الأعضاء اجازة الدستور بالاجمـــاع ·

ثم تقــدم السيد حسن الطاهر رزوق والقى خطابا طــويلا اعترض فيه على بعض جوانب الدستور المؤقت · ثم القى زعيم مجلس الشيوخ الشيخ بشير عبد الرحيم وزعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ خطابين قصيرين مؤيدين لاجازة الدستور بالاجماع ·

وعند التصويت اجيز الدستور بالاجماع ·

* * *

فى عشية رفع العلم واستكمال مظاهر السيادة كانت تغمر السودان راحــة عامة · فلم يبــق الا جلسة قصيرة لمجلس النواب لن تستغرق فى الغالب اكثر من نصف ساعة ، ثم مؤكب مهيب لن يتعــدى وقتــه النصف ساعة ، ثم انزال العلمين ورفع علم السيادة ·

اجرت الصحف مقابلات صحفية مع بعض قادة العمل السياسى ·

فقال الأزهرى ·

- ان هـذا اليوم من أسـعد أيام السودان . واننا نأمل ان يكون هـذا اليوم هـو اليوم الذى يشهد فيه استقراره كما شهد فيـه استقلاله .

وقال السيد عبد الله خليل سكرتير عام حزب الأمة بعـد ان رحب بالاستقلال :

- كنا دائمـا نقـول انه متى ما اتفق السودانيون وتوحـدت صفوفهم استطاعوا أن يحققوا ما يريدون . اننا لا نعتبر الاستقلال هـدفا فى حـد ذاته ، بل يجب أن نتخـذه وسيلة لاقامة قواعـد الحـكم الصالح .



السيد محمـد نور الدين

وقال السيد محمـد نور الدين وكـان يعتبر من أشـد المدافعين عن الوحـدة - وكان يسميها الاندماج - مع مصر :

- ان قرار الاسـتقلال يعتبر بالنسبة اليـه الاستقلال (النظيف) البعيد عن النفوذ الأجنبى . وهـذا هـو أقصى ما كنت انتظره من الاتحاد . ان كل الأحـزاب السودانية تعترف الآن بالمصالح المشتركة مع مصر وتنوى ان تعمل لتنسيقها . وهـذا هـو الاتحـاد الذى نريده . ولذلك فأنا أرى أن أهـدافى قـد تحققت .

***

وجاء اليـوم العظيم ·

كان الجـو باردا بعض الشىء · ولكن ذلك لم يمنع الآلاف المؤلفة من سكان العاصمة المثلثة أن تهرع منذ الصباح الباكر وتغطى كل الطرق المؤدية الى البرلمـان فى منتصف المـدينة ·

قبيل الثامنة صباحا كان أعضاء المجلسين والوزراء ورجال السلك الدبلوماسى قـد تكامل عـددهم · وفى الثامنة تماما أعلن السيد بابكر عـوض له – رئيس مجلس النواب – افتتاح الجلسة رقم ٥٣ فى دورة انعقاد المجلس الثالثة ، وطلب من السيد رئيس الوزراء أن يتقـدم · فنهض الأزهرى وتقـدم نحـو السيد (الاميرالاى) عبد الفتاح حسن وتسلم منه خطابا ثم تقدم نحو المستر دودز باركز وتسلم منه خطابا آخر · وتقـدم الى المنصة وتلا الخطابين ، وكان خطابا اعتراف الدولتين باستقلال السودان ·

وارتج البرلمـان بصفقة حادة لعـدة دقائق ·

ثم قام أعضاء لجنة السيادة الخمسة وأدوا القسم الدستورى امام ممثلى الشعب على يدى رئيس مجلس النـواب ·

فى ساعة الثامنة والنصف اصطف جميع اعضاء المجلسين فى فناء البرلمـان ، يتقـدمهم فى الصف الأول أعضاء لجنة السيادة ، ثم رئيسا المجلسين ثم رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ، ثم الوزراء ، واخيرا اعضاء مجلس النواب والشيوخ ·

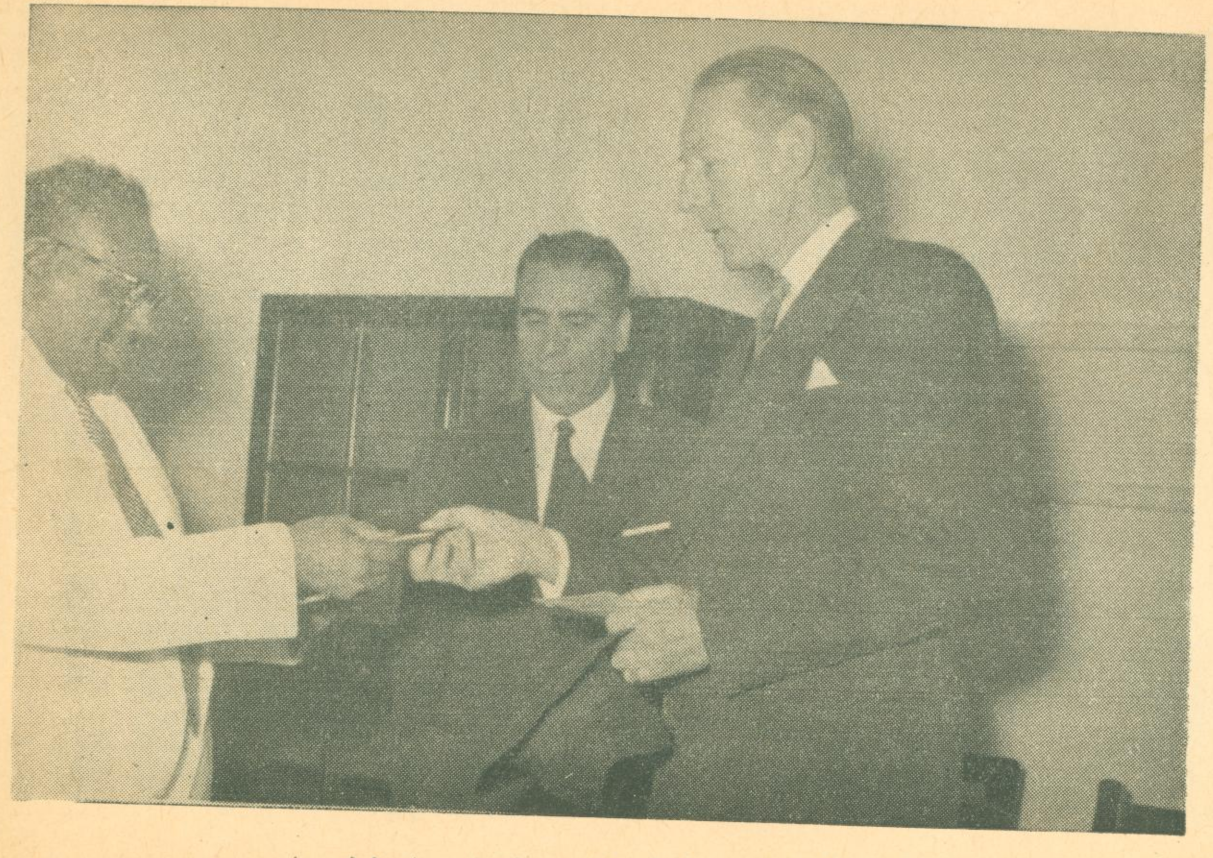
خرج الموكب يحف به رجال البوليس ، وكانت الجماهير الغفيرة تسد الطرقات وتتبع الموكب تعبر عن ابتهاجها هتافا باسم السودان وباسم رئيس الوزراء ، وباسم الاستقلال ·

في حديقة السراى الفسيحة صفت المقاعد . فجلس السيدان في المقدمة تتوسطهما مقاعد لجنة السيادة ، ثم الوزراء والضيوف .

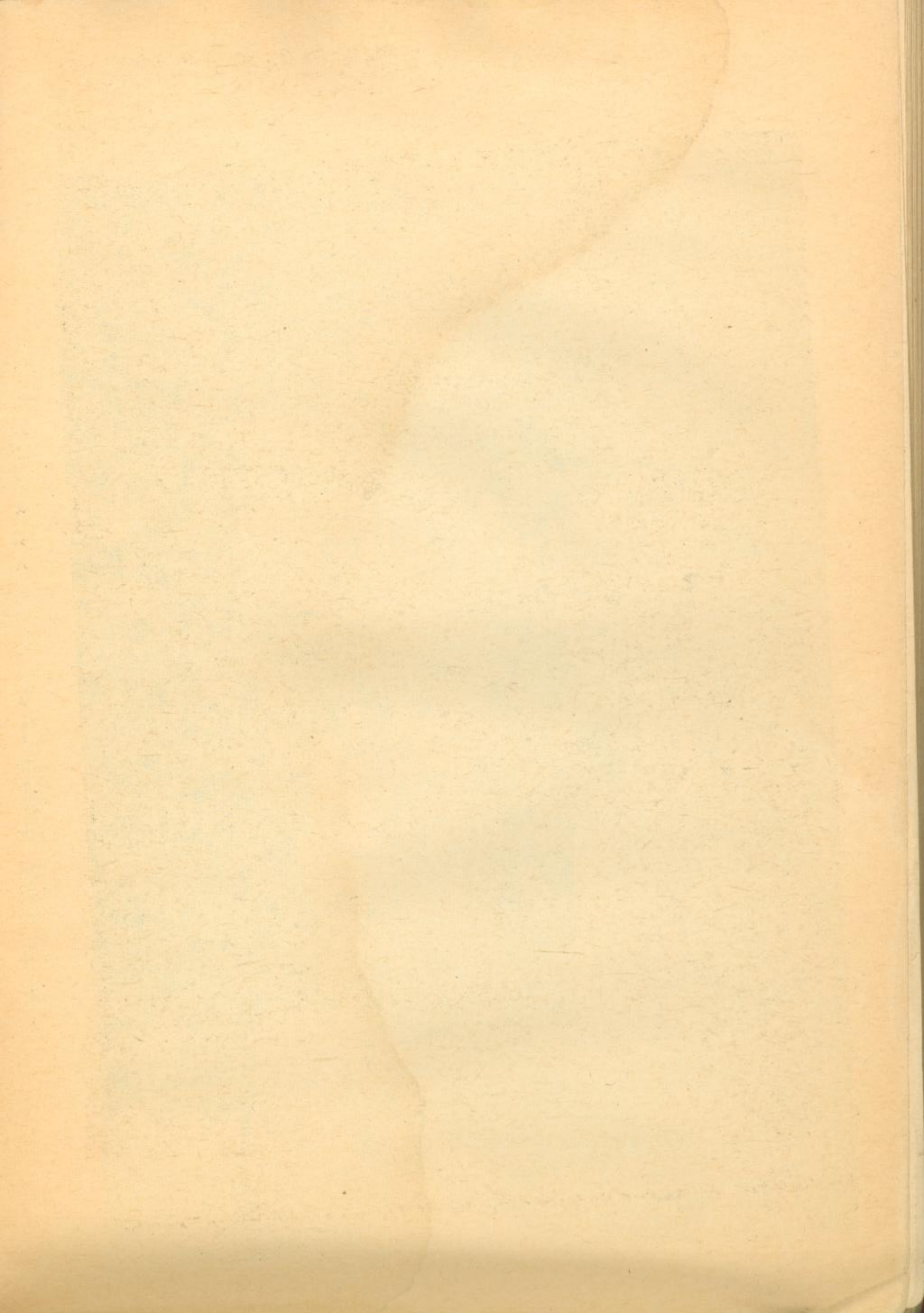
بدا الاحتفال بخطاب قصير القاه السيد اسماعيل الأزهرى . ثم صدحت موسيقى القوات المسلحة « نوبة المساء » عندما بدا ثلاثة من ضباط الجيش ينزلون العلمين من ساريتيهما . فيتسلمهما رئيس الوزراء ويسلمهما لمندوبي مصر وبريطانيا .

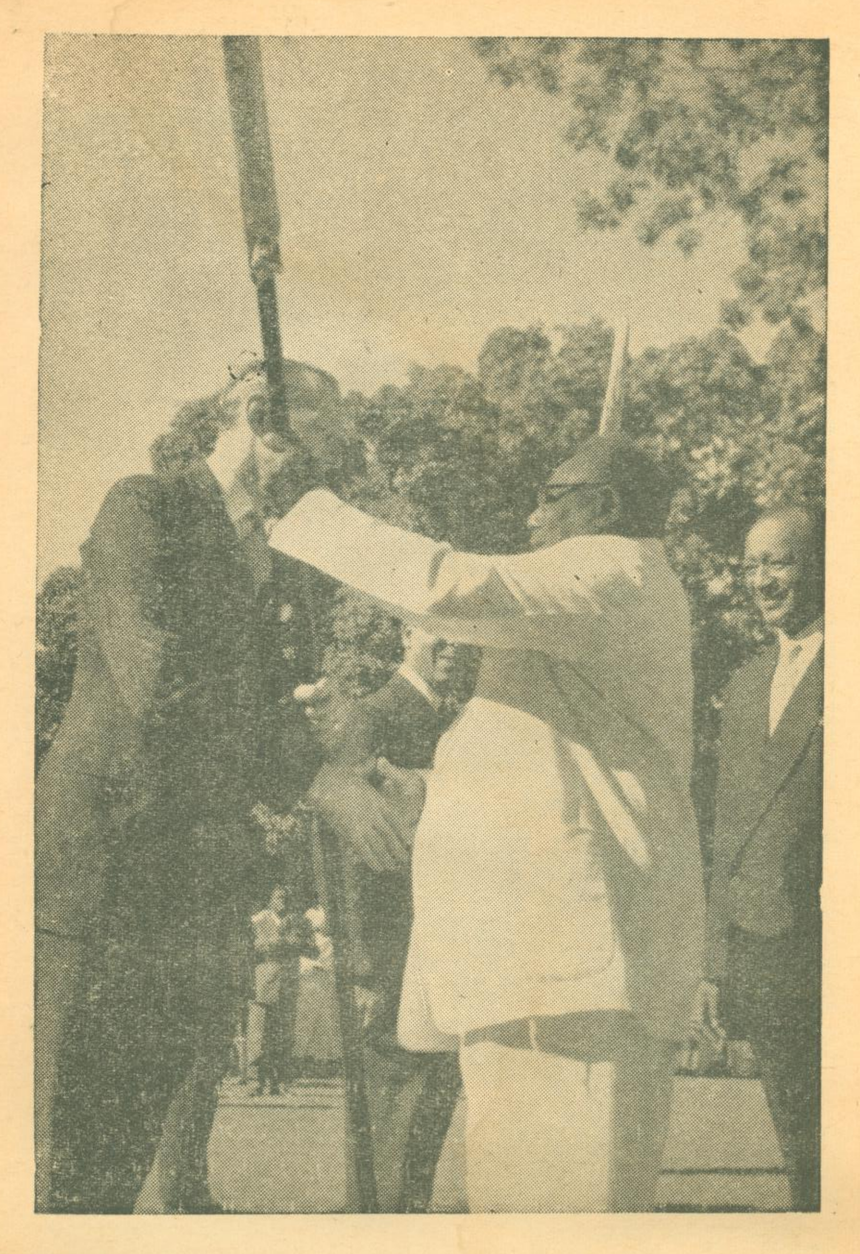
ثم يبدا رفع علم السودان بواسطة السيد رئيس الوزراء وزعيم المعارضة ، عندها تبدأ موسيقى الجيش عزف موسيقى « نوبة صحيان » . وأطلقت المدفعية مائة وعشرة طلقات تحية للعلم . ووقف جميع الحاضرين اجلالا واحتراما بما فيهم السيدين .

وظلت الأنظار ترقب العلم - في صمت - وهو يرتفع رويدا رويدا فوق ساريته حتى استقر خفاقا عاليا فوق سماء السودان . فكانت لحظة لم يقو الكثيرون على تحملها فانفجروا في بكاء حار . ولم يتمالك السيد عبد الرحمن المهدى نفسه ، فبكى فرحا ، ثم نهض وسار في خطى مهرولة لا تتناسب مع سنه الى رئيس الوزراء وشد على يديه مبادلا التهنئة .

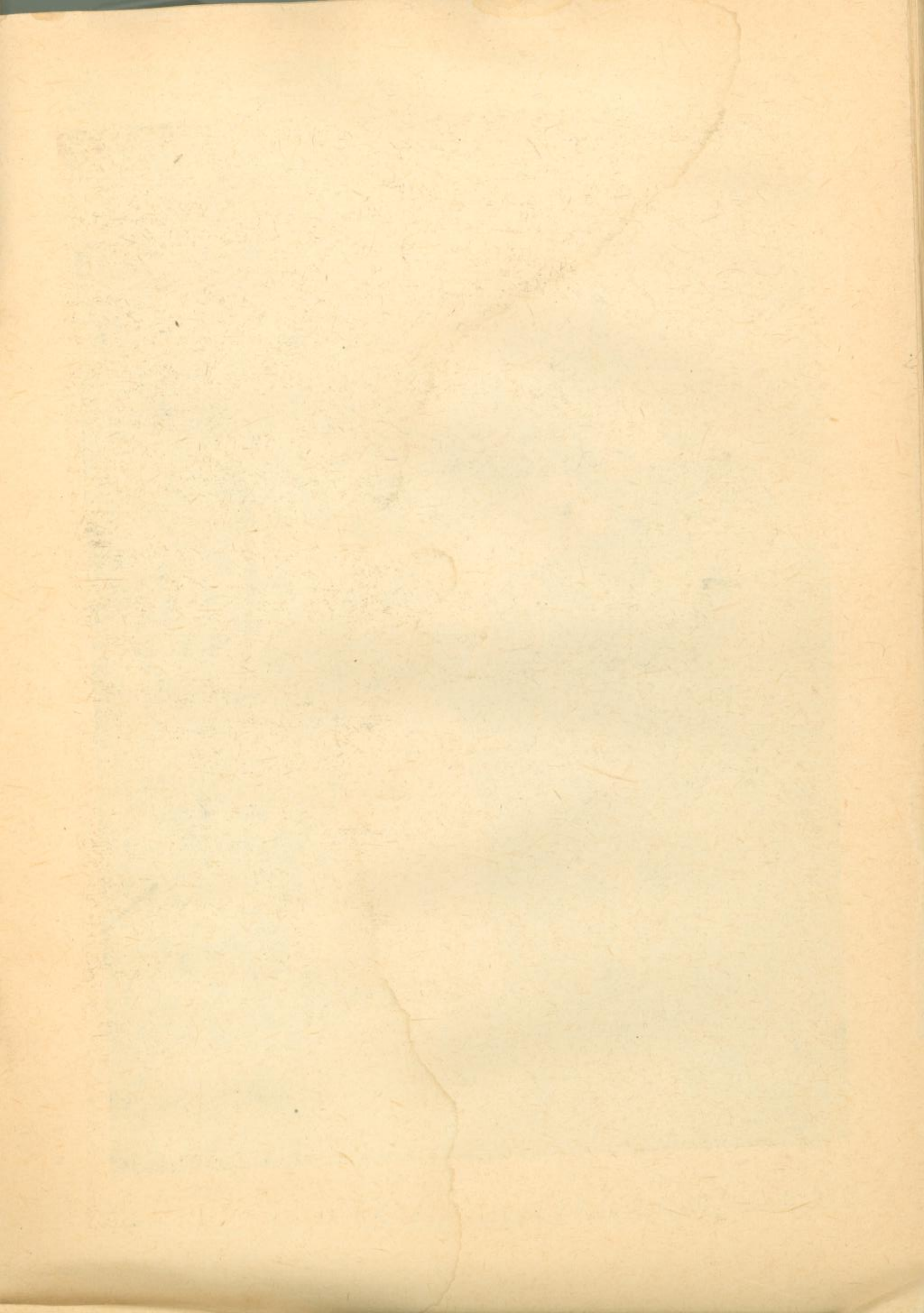


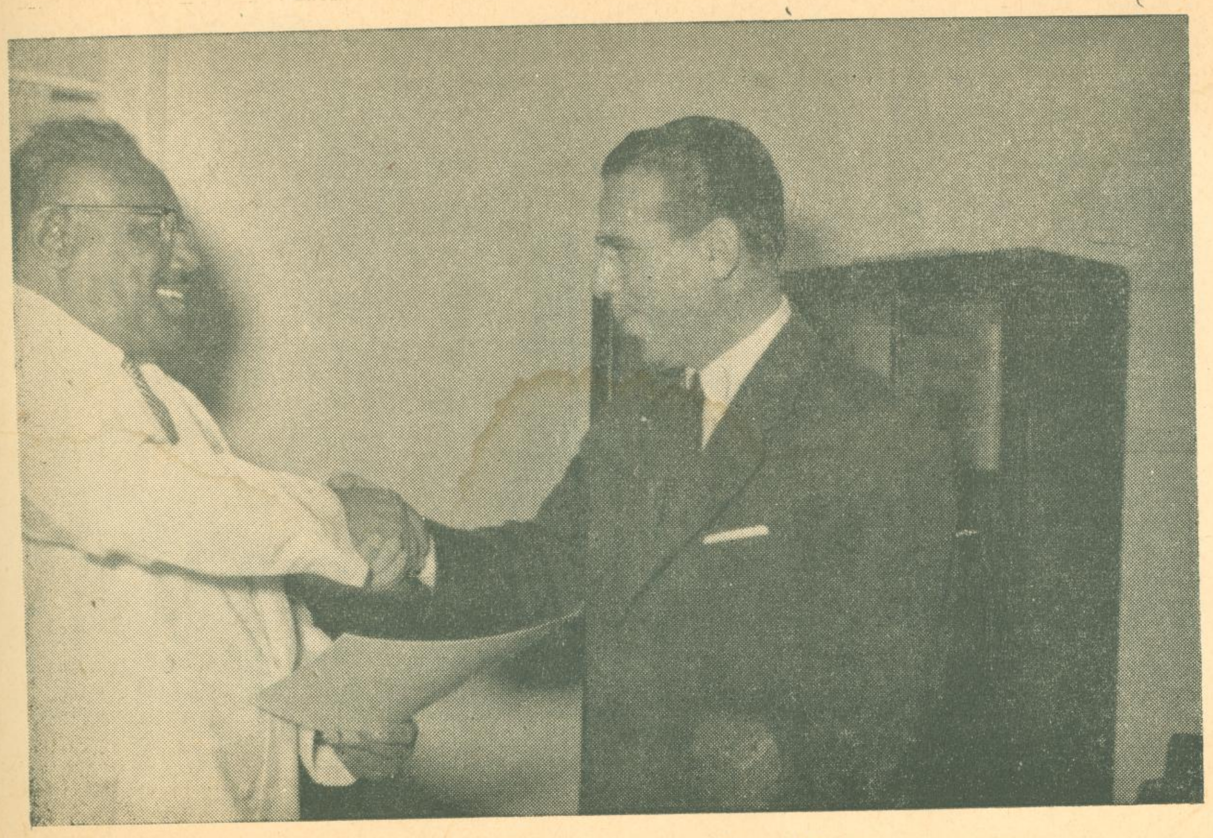
السيد الأزهرى يتسلم اعتراف بريطانيا صباح اول يناير





السيد رئيس الوزراء يسلم مندوب بريطانيا العلم البريطاني بعد انزاله





السيد الأزهرى يتسلم اعتراف مصر

مطبعة العاصمة بالقاهرة ــ ت : ٢٣٦٨٠

هذا الكتاب

الواقع ان ذلك الشهر العظيم – ديسمبر ١٩٥٥ – الذى شهد اللحظات الأخيرة لميلاد الاستقلال ، كان شهرا حاشدا بالنشاط والحركة . ظهرت فيه براعة ذلك الجيل من السياسيين الكبار . براعة اختلط فيها الذكاء بالفهلوة ، وامتزجت فيها الحيل الديمقراطية بالمكر والخداع . كانت عيونهم مفتوحة على كل حدث عله يغير من اتجاه السفينة . ولنا على ذلك دليل حى نابض . فحتى يوم ١٢ ديسمبر كان كل السودان مطمئن الى أن الاستقلال لن يعلن والعلم لن يرفع الا بعد شهر مارس . فاذا بحادث صغير يحدث ذلك النهار ، بنتهزه اولئك الساسة الكبار ليعلنوا به الاستقلال من داخل البرلمان يوم ١٩ ديسمبر .

كان ديسمبر ١٩٥٥ شهرا مفعما بالأحداث . احداث كانت الحكومة تقودها فى اتجاه والمعارضة تسوقها لاتجاه آخر ، فاذا بالاتجاهين المتناقضين يلتقيان آخر الشوط فى نقطة واحدة .

تلك كانت حصيلة ذلك الشهر العظيم .

ولقد خطر ببالى ان اقدم لهذا الجيل أو ذاك ، وصفا ارجو ان يكون شيقا وممتعا لما حدث فى ذلك الشهر من فاتحته الى خاتمته . انقل فيه ما حدث كما حدث ، فلا احب ابدا ان أصف ما حدث فى ذلك الشهر واصوره كانه عين الكمال .

كلا .

فهناك كان الصراع ، وكان الاحتدام ، وكان الانقسام ، وكان الاختلاف .

وهناك كان التفاهم ، وكان التفهم ، وكانت الموضوعية وكانت المسئولية .

ثم هناك كانت الوطنية ، قلعة سامقة يحتمى بها الجميع اذا اشتد الأمر وبان الخطر .

مطبعة العاصمة بالقاهرة – ت : ٣٣٦٨٠

رقم الايداع بدار الكتب ١٨٧٨ / ١٩٨١